# المستوى اللغوى

## للفصحى واللهجات
## و
## للنثر والشعر


الدكتور محمد عيد
الأستاذ بكلية دار العلوم
جامعة القاهرة



الناشر


٣٨ عبد الخالق ثروت - القاهرة

# المستوى اللغوى

## للفصحى واللهجات
## وللنثر والشعر

الدكتور محمد عيد
الأستاذ بكلية دار العلوم
جامعة القاهرة

الناشر
عالم الكتب
٣٨ شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة

دار الثقافة العربية للطباعة
تليفون ٩٦١٧٢٤ - القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

## مقدمة البحث

عنوان هذا الكتاب ( المستوى اللغوى للفصحى واللهجات وللنثر والشعر ) و « المستوى اللغوى » يقصد به « النموذج اللغوى » الذى يحقق للناطقين به صلاتهم الاجتماعية والفكرية ، ويحمل الخصائص اللغوية التى تعارف عليها أهله أصواتا وبنية وتراكيب وإعرابا .

فكل لغة تتوافق مع المستوى الاجتماعى الذى يتطلب استعمالها فيه ، ومع مقتضى النظام اللغوى الذى تعارف عليه أهلها للوفاء بمتطلبات هذا الاستعمال هى « مستوى لغوى » جدير بالاحترام والملاحظة والنظر .

وقد درس فى هذا الكتاب أربعة مستويات من لغتنا العربيـــة هى « الفصحى » ويقابلها « اللهجات » و « النثر » ويقابله « الشعر » بهدف معرفة الواقع الذى كان عليه كل منها بين الناطقين بالعربية والكشف عن الخصائص اللغوية التى يتميز بها كل منها ، مع بيان نظرة علماء العربية من اللغويين والنحاة لوجود هذه المستويات الأربعة أصلا ، وما ترتب على نظرتهم من آراء وأفكار .

هذا جانب التراث فى هـذا البحث ، وتحقيقه إنجاز جديد ومفيد لكن هذا البحث لم يقف عند ذلك ، بل تجاوزه إلى بيان نظرة علم اللغة الحديث إلى « المستوى اللغوى » والأسس التى تقوم عليها هذه النظرة ، بهدف إضاءة تراثنا وتفسيره بما يفيد منها .

والحق أن الذى دفعنى لموضوع هـذا البحث كله ما عرفته عن النظرة الحديثة للمستوى اللغوى ، وأن عناصر هذه النظرة حين تتكامل للغة — أية لغة — يتحقق لها التميز الواضح، وتحقق فى الوقت نفسه للناطقين بها الصلات الإنسانية بالتفاهم الراقى والدارج على السواء .

وقد جاء هذا البحث فى ثلاثة فصول :

شرح الفصل الأول ( النظرة الحديثة لتحديد المستوى اللغوى) فذكرها إجمالا ، ثم بين عناصرها وأسسها تفصيلا ، ومن أهم العناصر التى يعتمد عليها تحديد المستوى اللغوى وتكفل هذا الفصل بشرحها عنصران :

١ — مطابقة نطق اللغة للعرف الاجتماعى لاستعمالها .

٢ — الوضوح الذى يتحقق بمراعاة نظام اللغة أصواتا وكلمات وجملا وأساليب .

وقد اعتمد فهم هـذا الفصل كله على ما ذكره اللغويون المحدثون من العرب أو من غيرهم ، واقتضى هذا مراجعة المصادر اللغـوية الحديثة باللغة العربية أو بغيرها .

والهدف من هذا الفصل بيان هـذه النظرة الحديثة متكاملة من أول الأمر ، واستخدامها بعد ذلك للتفسير وبيان الرأى فى الفصلين الأخيرين .

ودرس الفصل الثانى ( الفصحى واللهجات ) من ناحيتين :

الأولى : تتبع هذين المستويين فى مادة اللغة العربية ودراستها ، وتأييد ذلك بأدلة من اللغـــة نفسها ، ومن المصادر القديمة لدراسة اللغة من كتب النحو والصرف والأدب والطبقات والتاريخ ووصف الأرض والمجتمعات واللغات .

الثانية : استخدام النظرة الحديثة التي شرحت في الفصل الأول لخدمة هذا التراث وإضاءته وتفسيره ، بتأكيد الجانب الصحيح منه والدلالة على ما تكمل به نواحي القصور فيه .

والفصل الثالث عن ( لغة النثر ولغة الشعر ) فندرس قضايا هذين المستويين أيضا من واقع مادة النثر والشعر للغة العربية ومن آراء اللغويين العرب ، ثم عرض هذه القضايا آخر الأمر على النظرة الحديثة للمستوى اللغوي ، لمعرفة ما تفيده منها .

وهذا الكتاب يقدم حلولا علمية لكثير من الخلط والاضطراب الذي حوته دراساتنا اللغوية القديمة التي ضمتها كتب النحو والصرف واللغة عن لهجات القبائل وصلة الفصحى بها ، وعن لغة الشعر وخلطها بالنثر في استنتاج القواعد العربية ، كما يبين قيمة الآراء التي دارت حول هذه المستويات الأربعة من علمائنا القدامى ، رحمهم الله .

وقد اتضح لي — ولعله يتضح لك أيها القارىء — أن بعض المثقفين والمهتمين باللغة في عصرنا الحاضر يحاربون في غير ميدان ، إذ يتحدثون عن مستويات اللغة مع انحيازهم إلى جانب الفصحى أو اللهجات ، أو يخلطون بين لغة النثر ولغة الشعر حين الحكم على صحة اللغة أو جمالها في التراكيب أو الأساليب .

فالنظرة المنصفة التي يحاول هذا الكتاب تقديمها للقارىء عن هذه المستويات اللغوية الأربعة تضع — فيما أظن — حدا لهذا الصراع في غير طائل ، بمعرفة أن لكل مستوى منها خصائصه واستقلاله ، وأن لكل منها ضرورته ومكانه ومكانته ، بشرط ألا نخلط بينها في الاستعمال أو في الدراسة .

والذى أعلمه أن هذا أول بحث متكامل يصدر عن هذه الزاوية اللغوية الدقيقة لمستويات اللغة معتمداً على واقع اللغة العربية وعلى النظرة العلمية اللغويين الأقدمين والمحدثين، لوضع الأمور فى مكانها الصحيح ، دون تعصب أو حماس أو تجاوز ( ومن اجتهد فأخطأ ، فله أجر ، ومن أصاب فله أجران ) ، وقد اجتهدت ، وقلت ما أظنه الحق ، وأجرى على الله !!

مايو سنة ١٩٨١ د . محمد عيد

# المستوى اللغوى

## الفصحى واللهجات والنثر والشعر

المحتوى

# الفصل الأول

## النظرة الحديثة لتحديد المستوى اللغوى

### أسس النظرة الحديثة

١ — مراعاة المستوى الاجتماعى لاستعمال اللغة

٢ — مطابقة العرف اللغوى لنظام صحة اللغة

٣ — الاقتصار فى اللغة على زمن خاص وبيئة خاصة

٤ — اعتبار التطور فى اللغة

٥ — المستوى اللغوى نشاط للمتكلم يصفه الباحث

# أسس النظرية الحديثة للمستوى اللغوى

ينبغى معرفة أن الأسس التى ستشرح فى هذه الفقرة ليست أفكاراً مستقلة يمكن أن ينظر لكل واحد منها على انفراد ، بل هى أسس متكاملة متعاونة ، يتحقق للمتكلم بالتوافق معها صحة نطقه ، كما أن مخالفتها جميعاً كمخالفة أحدها على انفراد ، كلاهما يؤدى إلى خروج الكلام عن مستوى الصحة ، ويؤدى إلى وصفه « بالخطأ » .

والمستوى الصوابى فى عبارة واحدة هو ( مراعاة العرف اللغوى المقتصر على بيئة خاصة فى زمن خاص مع اعتبار التطور فى اللغة — يتوافق معه نشاط المتكلم ويلاحظه الباحث بهذه الصفات

هذا هو المستوى الصوابى بإجمال ، وحول هذه العبارة جاء حديث اللغويين المحدثين عنه ، سواء فى ذلك الحديث المباشر عن هذه العبارة وحدة واحدة ، عما يطلق عليه أحياناً اسم « المستوى الصوابى » Standard of Correctness ، كما صنع « أوتوجسبرسن » فى كتابه « اللغة بين الفرد والمجتمع » و « جاردنر » فى كتابه « الكلام واللغة » والدكتور تمام حسان فى كتابه « اللغة بين المعيارية والوصفية » ، ومن ذلك حديثهم عنه بطريقة مباشرة أيضاً فيما يتعلق بالأفكار السابقة منجمة ، من حيث اعتبار اللغة ظاهرة اجتماعية يصدق عليها ما يصدق على غيرها من أنواع السلوك الاجتماعى الأخرى ، ومن حيث مراعاة العرف اللغوى فى قبول الكلام أو رفضه دون تحكم أو افتراض ، واقتصار هذا العرف على زمن خاص وبيئة خاصة ، لأنه إذا لم يحدد الزمن والبيئة ، تعرض النطق والدراسة كلاهما للخلط وعدم الدقة ، إذ لا يصح أن يتحكم عرف لغوى لبيئة خاصة فى بيئة

أخرى ، كذلك لا يصح أن يفرض مستوى لغوى مأخوذ من فترة زمنية معينة لإحدى اللغات على فترة أخرى ، وإلا أدى الأمر للتحكم والاضطراب، ويؤخذ فى الاعتبار كذلك ما قرره المحدثون من تطور اللغة باستمرار ، لأن الحكم على اللغة بالتوقف فكرة غير سليمة وغير عملية ، لا تتفق مع تطور اللغة الذى لا قدرة لأحد على إيقافه والوقوف فى طريقه .

والمستوى الصوابى يتعلق بنشاط المتكلم ، إذ هو معيار يراعيه فى كلامه — عن غير قصد فى الغالب — ويتنبه أو يتنبه له قصداً إذا حدثت مخالفته له ، أو إذا كان فى موقف التعلم للغة ،حيث يلقن من قواعد النحو وجداول التصريف ما يجب عليه مراعاته فى استعماله اللغة المتعلمة .

أما دور الباحث فهو دور من يقوم بوصف نشاط يؤديه الناطقون وكيفية هذا الأداء وأسسه،وليس دوره وضع قواعد جامدة يصب فيها نشاط المتكلمين باللغة ، فما وافقها فهو صواب وما خالفها فهو خطأ ، فهذا الموقف — علاوة على أنه تحكمى وغير علمى — تجاوز لعمل الباحث وهو الوصف إلى اتخاذ موقف الناطق وهو المعيار ، وإن كان هناك فرق بين معيار الباحث ومعيار مستعمل اللغة ، الأول تحكمى ذو سلطة والثانى تلقائى ولا سلطة فيه .

يقول جاردنر :

يجب أن يتسع مجال الرؤية إلى حد يسمح بإعطاء فكرة موجزة عن الكلام الخاطىء ، والإشارة إلى هذا الموضوع تعنى وجود مستوى لغوى ربما أغفله المتكلم أو عجز عن الوصول إليه ، ومن أجل هذا يجب أن نسأل أنفسنا أولا ، ما هى اللغة ؟ ومن صاحب السلطة فى وضع القواعد والأسس والاستعمالات والكلمات التى يجب التزامها وتفرض على الجميع !! وهذه

أسئلة سهلة ، ولكن الإجابة عليها عسيرة ؟ ! فهناك تقدير تقريبي للموضوع من رأيه أنه كما يقف الفرد وراء كلامه ليدافع عنه ، فإن المجتمع اللغوي يقف أيضا وراء اللغة عموما .

ونحن إذا أنعمنا النظر أكثر ازدادت صعوبة الموضوع ، فهناك اللهجات المحلية والطبقات الاجتماعية وكل من النوعين له نظامه وعاداته اللغوية الخاصة ، وحتى وقتنا الحاضر يسود اعتقاد فى إمكان وضع مستوى حاسم يعتبر عاما وغير قابل للنقض ( يقصد القواعد ) ، وكان السائد فى الجيل الماضى — بالنسبة للمؤلف — اتجاه اللغويين إلى النظرة للغة نظرة معيارية صرفا ، فقد كان النحو فى نظرهم مهمته تدريس قواعد صحة الكلام ووظيفة المعجم ليس إعطاء معانى الكلمات فقط ، بل الإشارة أيضا إلى ما يجب أن تعنيه الكلمات ، ولكن الاتجاه الآن يسير فى اتجاه آخر مناقض تماما لذلك الاتجاه المعيارى ، إذ أصبحت المؤلفات اللغوية — فى جزئها الأعظم — تصف الاستعمال اللغوى فى صورتيه الماضية والحاضرة .

ويضيف بعد ذلك قوله : لا يعد النحو ولا المعجم وافيا بالمراد منه إلا إذا اعترف وسجل الدرجات التى تقع بين الكلام المتفق على صوابه والكلام المتفق على خطئه ، وأنه يجب أن تمزج النظرة المعيارية بالدراسة الوصفية الصرفة واضعين فى الاعتبار أن اللغة فى أى لحظة من لحظاتها ليست فقط ما هو كائن بالفعل ، وإنما ما سيكون فى المستقبل أيضا ، فاللغة فى حركة دائمة وفى تطور دائم (١) .

ففى النص السابق يتساءل « جاردنر » عن تحديد السلطة التى تقرر

---

(١) Speech and Language, P. 170 - 171

القواعد والأسس والاستعمالات والكلمات ، ويجيب بأنها «المجتمع اللغوى الذى يقف وراء اللغة عموما » .

وبهذا الحرص نفسه يقرر وجوب مراعاة اختلاف البيئة فى « اللهجات المحلية والطبقات الاجتماعية فلكل من النوعين نظامه وعاداته اللغوية الخاصة » .

ويرفض « جاردنر » وضع مستوى حاسم من القواعد المعيارية يعتبر عاما وغير قابل للنقض وإن كان هذا أمرا سائدا قبل عصره وفى عصره ، فالبحث فى اللغة الآن يتناقض مع المنهج المعيارى ، إذ يقصر مهمته على وصف ما يدخل فى الإمكان من صور الاستعمال فى الماضى والحاضر فقط ، دون فرض تانجه على المستقبل .

وهو أخيراً يقرر اعتبار « تطور اللغة » ، « لأن اللغة فى أى لحظة من لحظاتها ليست فقط ما هو كائن بالفعل ، وإنما ما سيكون فى المستقبل ، فاللغة فى حركة دائمة وفى تطور دائم »

تلك هى النظرة الحديثة وأسسها إجمالا ، وفيما يلى بيان لكل أساس منها على حدة واضعين فى الاعتبار — كما ذكرنا — أن كلا من هذه الأسس ليس له استقلال منفرد ، وأنه يؤدى دوره باعتباره عنصرا من جهاز متكامل .

١ — مراعاة المستوى الاجتماعى لاستعمال اللغة

فى كل مجتمع من المجتمعات — مهما كان صغيرا — توجد مجموعة من المظاهر الاجتماعية التى تسود بين أعضائه ، حيث ينظر إليها على أنها مجموعة من الأصول السلوكية التى ينبغى مراعاتها كما ارتضاها المجتمع ، وذلك كالعادات والتقاليد والملابس والأسواق وطريقة المعيشة واللغة ، وهذه المظاهر

العرفية ليست من صنع أحد من أفراد الجماعة ، وإنما هي ميراث من العادات العرفية التي تكونت على مر السنين ، وارتضى أفراد المجتمع عامة الخضوع لها ومراعاتها ، ولكي يعيش الفرد متوافقا مع مجتمعه يجب أن ينسجم سلوكه مع المظاهر الاجتماعية العرفية ، وإلا تعرض لعقوبات تتدرج من السخرية منه ، إلى الامتناع عن مزاملته وصحبته ومعاملته ، إلى العقوبات القانونية الرادعة — كما هو الحال في حالة الجريمة — وكل هذه أنواع من الضغوط الاجتماعية العنيفة التي يتعرض لها الفرد إذا خرج على السلوك العرفي المقرر للجماعة ، ولنفترض أن إنسانا ما خلع كل ملابسه ، وسار في أحد شوارع القاهرة عاريا كما ولدته أمه ، أو أن إنسانا آخر ارتدى زياً غريباً على الناس ، فخرج عليهم « بطربوش » طويل تعلوه قبعة ، وتحته جلباب بلدى قصير إلى ما فوق الركبة ، وشراب ملون بدون حذاء ، ولنا حينئذ أن نتصور مدى الدهشة والسخرية التي يقابل بها الناس كلا منهما ، وما يصب عليه من لعنات ، بل ربمـــا أقدم أحد المارة في الشارع على الإمساك به وتقديمـه إلى أقرب مركز الشرطة أو إرساله إلى مَصَحّ للأمراض العقلية .

ومثل الملابس غيرها من أنواع السلوك الأخرى ، فنحن مثلا أمة مسلمة إذا أظلنا شهر رمضان، فرض العرف الديني على الناس الامتناع عن الطعام والشراب وكل أنواع المفطرات ، فلنفترض أن شخصاً ما وقف في نهار رمضان في أحد المساجد وهو يلتهم الطعام ويعب الماء عياناً بياناً ، فماذا يكون مصيره ؟! أغلب الظن أن شعور الاستياء العام سوف يعم كل من يتصادف وجوده في المسجد حينئذ من هذا السلوك الشاذ ، وسيقدم الكثيرون منهم على سبه وردعه وطرده من المسجد ، وربما نالته من أحدهم عقوبة بدنية قاسية .

يقول « سابير Sapir » : إننا باعتبارنا كائنات بشرية لا يمكن أن توجد خارج المجتمع ، حتى إنه لو وضع شخص ما فى زنزانة منفردا ، فإنه مع ذلك لا يزال موجودا فى المجتمع ، لأنه يحمل أفكاره معه ، وهذه الأفكار مهما كانت خاصة به ، فإنها تكونت بمساعدة الجماعة ، فنحن لا نحصل على خبرة مالها طابعها الاجتماعى بصفتنا الفردية ، مهما بلغت درجة اهتمامنا بها[١] .

ويقول « جسبرسن O. Jespersen » : إن وجود قواعد تحكم السلوك الاجتماعى الإنسانى من الأمور المسلم بها ، وتبعاً للظروف الاجتماعية المختلفة يختلف سلوكنا الاجتماعى . . . . والقاعدة السلوكية هى الحكم بقبول سلوك معين أو رفضه تبعا لما يقضى به العرف الجماعى[٢] .

فالإنسان ـ كما يرى سابير ـ لا يمكنه أن يعيش خارج مجتمع ما ، وهو بذلك يستمد خبراته الاجتماعية من هذا المجتمع الذى يعيش فيه ، ومن ذلك بالطبع كل أنواع السلوك التى تعارف عليها المجتمع ، وهو فى الوقت نفسه يقوم بحراستها وإلزام الأفراد بها ، وذلك ـ كما يقول جسبرسن ـ بوجود قواعد سلوكية تصبح بفعل العادة من البدهيات التى لا تناقش ، والقواعد السلوكية ما هى فى الحقيقة إلا التعبير غير المحسوس عن عرف الجماعة فيما تقبله أو ترفضه .

واللغة من بين المظاهر الاجتماعية المختلفة عامل أساسى من عوامل الاتصال بين الناس ، والوصف « أساسى » وصف مقصود هنا ، لأن عوامل الاتصال بين الناس ـ كما يقول سابير ـ تنقسم إلى عوامل ثانوية ،

---

(١) Selected Writings of Edward Sapir, P. 539.

(٢) انظر : اللغة بين الفرد والمجتمع ص ١٣٣ .

وهى التى تظهر فى فترات خاصة، وذلك عند بلوغ شعب ما مستوى حضارياً معيناً ، بينما العوامل الأساسية تعتبر عامة وضرورية لكل الناس ، ومن أهمها اللغة والإشارة فى أوسع معانيها وتقليد السلوك والإيحاءات الاجتماعية واللغة هى أحسن هذه الوسائل من حيث الوضوح والتحديد .

ولا يمكن أن يتصور مجتمع بدون لغة ، واللغة ـ من ناحية أخرى ـ تدين بوجودها للمجتمع ، إذ أن حاجة الناس إلى الاتصال والتفاهم قد دفعتهم دفعاً لإيجاد الوسيلة التى تحقق لهم وجودهم الاجتماعى ، فكانت اللغة هى أرقى هذه الوسائل .

وقد دار بين العلماء حوار طويل حول اعتبار اللغة أداة تعبير عن الفكر أو وسيلة للاختلاط الاجتماعى .

والحق أنه لا يمكن أن تجرد اللغة للتعبير عن الفكر وحده ، كما أنه لا يمكن أن تعتبر وسيلة سلوكية فقط كأى فعـــل من الأفعال ، فالانحياز الحاسم إلى هذا أو ذاك لا يتفق مع استعمال اللغة فى الواقع ، فليست حياة الناطقين باللغة ـ أية لغة ـ تفكيرا مستمرا مضنيا تعبر عنه الألفاظ والعبارات فى قوالب منطقية محددة بأسوار الفكر باستمرار ، وليست حياة الناطقين أيضا خالية تماماً من الأمور الذهنية العميقة ، ومقتصرة على الاتصال الاجتماعى الميسر ، حيث تستعمل فيه اللغة لتحقيق الرغبات أو نقلها للآخرين أو سؤالهم عنها أو إغرائهم بفعلها واستمالتهم لذلك أو التسلية والمتعة .

فالحق أن اللغة تعبر عن هذا وذاك ، وإن كان التعبير عن الفكر يبدو أمرا ثانوياً بالنسبة للوظيفة الأساسية للغة ، لأن استخدام اللغة فى الأمور

الذهنية جانب واحد فقط من جوانب استخدام هذه الأداة الرائعة فى شئون الإنسان الاجتماعية المتنوعة .

فاللغة تستخدم فى الفكر والمسائل الذهنية أحياناً ، وتستخدم فى تحقيق الصلة الاجتماعية بين الناس فى معظم الأحيان ، ومع ذلك فإن استخدامها فى المسائل الذهنية مظهر أيضاً من مظاهر الصلة الاجتماعية على مستوى الفكر ، لأن صلة الناس لا تتحقق بالأمور العادية فقط ، بل تتحقق كذلك على مستوى أرق هو مستوى الأفكار الذهنية المجردة .

وبناء على ذلك فإنه لا يصح عزل الجانب الذهنى وحده ثم الانحياز له مقابل استخدام اللغة على أنها مسلك اجتماعى لتحقيق الصلة بين الناس ، فإنها فى هذا الجانب الفكرى لم تخرج عن كونها مسلكاً اجتماعياً لتحقيق الصلة الفكرية بين الناس .

هذا المظهر الاجتماعى العام — استعمال اللغة — يصدق عليه مايصدق على المظاهر الاجتماعية الأخرى ، من خضوعه للعرف الاجتماعى العام الذى يفرض عليه قواعد السلوك الخاصة به ، كما يفرضها على غيره من أنواع السلوك المختلفة التى تسود المجتمع .

فراعاة العرف الاجتماعى تشمل اللغة كما تشمل غيرها من أنواع السلوك الأخرى ، فالمتكلم يستعمل لغة المجتمع الذى نشأ فيه ، ويتطابق معها تلقائياً دون تفكير فى ذلك ، كشأنه فى كل الأمور العرفية الأخرى من العادات والتقاليد والملابس وغيرها .

٢ — مطابقة العرف اللغوى لنظام صحة اللغة

ينبغى توضيح الأمور الآتية باختصار :

١ — المقصود من العرف اللغوى .

٢ — الصلة بين العرف الاجتماعى وعرف صحة اللغة .

٣ — السلطة اللغوية بين التوقيف والعرف .

المقصود بعرف اللغة : نظامها أصواتاً وصيغاً ومفردات وتراكيب حسب أصول استعمالية خاصة بالمستوى الاجتماعى الذى يتداولها فيه أفراده إذ يجيدها هؤلاء الأفراد بالمشاركة والمران .

فالعربية الفصحى مثلا لها نظامها الخاص بها فى المظاهر السابقة - أصواتاً وصيغاً ومفردات وتراكيب - والذى حدد لها هذا النظام وقرره هو عرف الاستعمال الذى جاء به تراثها الدينى والعلمى والأدبى ، ونطقها فى المواقف الجادة والعامة حيث لا يصلح فى كليهما غيرها ، وينطبق ذلك أيضاً على اللهجات المحلية واللغات الخاصة - على كثرتها - فلكل منها أيضا عرفها اللغوى فى هذه المظاهر نفسها .

والصلة بين العرف الاجتماعى - الذى سبق شرحه - والعرف اللغوى الذى نحن بصدده أن مراعاة المتكلم لكلا الأمرين - الاجتماعى واللغوى - يحقق لكلامه المستوى المطلوب للقبول ، أما إذا راعى العرف الاجتماعى دون اللغوى فإنه حينئذ يقع فى الخطأ والتخليط . وإذا حدث العكس من مراعاة العرف اللغوى وحده مع إغفال العرف الاجتماعى ، فإن كلامه يكون صحيحاً من الناحية اللغوية ، لكنه فى الوقت نفسه لا يحقق المستوى المطلوب لقبوله ، وحينئذ يتعرض كلامه لرد فعل اجتماعى عنيف قوامه السخرية به أو رفضه .

لنفترض أن مؤتمراً عربيا عاماً عقدته الجامعة العربية للتداول فى شأن من شئون التعليم أو الإعلام أو السياسة ، يحضره ممثلون من كل الأقطار

العربية ، ووقف فيه أحد الأعضاء وهو يتحدث الفصحى دون مراعاة كاملة لنظامها الصوتى أو الصرفى أو لتأليف جملها وإعرابها أو خلط فى حديثه أحيانا بين الفصحى والعامية ، فماذا تكون النتيجة ؟

الذى أتوقعه أن هذا المتحدث ربما أدى مهمته فى الإفهام ، ولكنه فى الوقت نفسه سيترك فى نفوس المؤتمرين مرارة وسخرية ، والسبب فى ذلك أنه راعى العرف الاجتماعى فتحدث الفصحى ، لكنه أغفل العرف اللغوى للفصحى ، فافتقر كلامه إلى الصحة .

ولنفترض فى هذا المؤتمر نفسه أن وقف أحد الأعضاء يتحدث لهجته المحلية ـ السودانية أو العراقية أو السورية أو المصرية ـ فماذا تكون النتيجة ؟

أغلب الظن أن كثيراً من الحاضرين لن يستوعبوا حديثه كاملا ، مع أنه قد راعى المستوى الصوابى للهجته الخاصة ، فكلامه صحيح من هذه الناحية ، لكنه فى الوقت نفسه أغفل العرف الاجتماعى المتمثل فى أعضاء المؤتمر القادمين من أقطار عربية مختلفة ، ويحتم عليه هذا المستوى الاجتماعى العام أن يخاطبهم بالفصحى ، ويترتب على إغفال ذلك أن يصبح فهم كلامه متعسراً ، وهذا أضعف الإيمان ، وأقواه أن يسخر منه أحد الأعضاء أو يقاطعه أو يرفض الاستماع إليه ، وقد يترتب على ذلك فشله فى أداء مهمته التى جاء من أجلها .

وهذا المعنى السابق هو الذى يفسر لنا تلك النوادر الطريفة التى جاءت عن بعض النحاة قديماً كعيسى بن عمر ( ت ١١٧ ) وأبى علقمة النحوى حيث كانوا يلتزمون مستوى خاصاً فى استعمال اللغة يغربون به على السامعين

من العوام ، وقد لحق كلا منهما — كما جاء فى كتب طبقات النحاة — كثير من السخرية والأذى .

ولعل أوضح ما يعبر عن ذلك فى وقتنا الحاضر تلك العبارة الساخرة التى يطلقها أحياناً أحد « أولاد البلد » من المصريين فى وجه من يخاطبونه بالفصحى فى شئون الحيـــاة العادية ( يتكلم بالنحوى — بفتح الحاء ) وربما أتبع ذلك بحركات من يديه ووجهه ولسانه ، والسبب وراء ذلك كله هو إغفال العرف الاجتماعى ، وإن كان الكلام صحيحاً بحسب عرف اللغة فصحى أو لهجة .

« يقول مابيه : فى كل وسط اجتماعى متجانس السكان نجد عادة أن للغة شيئاً من الوحدة ، بل إنه لشرط أساسى لوجود اللغة أن يحرص من يتكلمونها على استخدام نفس الوسائل للتعبير ، وهذا ما يدركه أفراد كل جماعة محددة ، فالخروج عن جادة اللغة يثير من يسمعونها ، ويعرض الخارج إلى السخرية على الأقل[١] .

« ويقول جسبرسن : كل شخص يحاول المحافظة على ما ثبت واستقر أو تعورف عليه ، فإذا خرج عن ذلك فالنتيجة أن كلامه لا يؤدى فكرته مطلقاً ، أو يؤدى ذلك إلى إساءة فهم ، لكن الغالب أن يفهم كلامه بصعوبة ، إذ يحس سامعوه بشذوذ فى اختيار الكلمات أو التعبيرات أو النطق[٢] .

ويقول بلومفيد : الجماعة التى تستعمل نظام الكلام بطريقة موحدة تكون جماعة لغوية واحدة ، ومن الواضح أن قيمة اللغة تعتمد على من

---

(١) منهج البحث فى الأدب واللغة ص ٨١ .

(٢) Language, its Nature, Development and Oregin, P. 282

يستعملونها بنفس الطريقة ، وكل فرد فى هذه الجماعة ينبغى أن يعبر عن كل مناسبة بالكلام المضبوط ، وكما يقوم بالاستجابة الصحيحة حين يسمع أحد أفراد هذه الجماعة ينطق نفس اللغة ، يجب إذن أن يتحدث بوضوح ، وأن يفهم أيضا ما يقوله الآخرون[1] .

ففى النصوص السابقة شرح للمقصود بالعرف اللغوى بأنه نظام اللغة « على ما ثبت واستقر أو تعورف عليه » ـ كما يقول جسبرسن ـ أو ما أسماه مايه « جادة لغوية عددة » وأن الذى يحمى هذا النظام اللغوى المتعارف عليه هو الجماعة اللغوية التى تستعمل الكلام على نظام معين وبطريقة موحدة ، وأن من يخرج عن جادة هذا النظام يؤدى به ذلك إلى إثارة السامعين عليه وسخريتهم منه .

هذا هو المقصود بالعرف اللغوى ، وقد حدده « بلومفيلد » بقوله : « يجب إذن أن يتحدث بوضوح وأن يفهم أيضا ما يقوله الآخرون » وهذا الوضوح والفهم لن يتحققا لمستعمل اللغة دون مراعاة عرفها كما تستخدمها الجماعة التى استخدم المتكلم لغتها .

والخلاصة أن المستوى اللغوى يعتمد أساساً على عنصرين مهمين هما :

(ا) المطابقة للعرف الاجتماعى .

(ب) الوضوح الذى يتحقق بمراعاة العرف فى نظام اللغة أصواتاً وصيغا ومفردات وتراكيب .

أما عن « اللغة بين التوقيف والعرف » فإن المقصود « بالتوقيف » وجود سلطة خارجة عن اللغة من حقها التصويب أو التخطئة ، سواء أكانت

---

(١) Language, P. 29

هذه السلطة هى القواعد النحوية أم جهة من جهات الاختصاص اللغوى حيث يتخذ أحدهما أو كلاهما حكما من حقه أن يأمر بالصواب وينهى عن الخطأ فى استعمال اللغة .

وفى مقابل ذلك يوجد « العرف اللغوى » الذى قوامه – كما تقدم – نظام اللغة المعينة على ما ثبت واستقر بين الجماعة التى تستعملها، والذى يحميه سلطة غير منظورة – لكنها موجودة – هى سلطة الجماعة كلها ، والتى يحرص أفرادها على مراعاة عرفها اختيارا دون تحكم ، لأن العرف اللغوى – كما يقول جسبرسن – لا يقوم على أساس أفضلية عمل على عمل ، أو حديث على حديث ، بل هو مجرد قبول لما تجرى عليه العادة ومن الأمور المعروفة فى مناهج البحث فى العلم أن من صفات الظواهر الاجتماعية صفة القهر Contraint التى تحمى بها هذا القبول الاختيارى من الأفراد لعرف الجماعة .

فعلى أى هذين الأمرين – التوقيف أو العرف – تعتمد سلطة الصواب والخطأ ؟ .

إن ملاحظة واقع الاستعمال فى اللغة يمكن أن تتخذ دليلا يقدم بين يدى الإجابة على هذا السؤال . فالفرد حين يستعمل لغة الجماعة التى هو عضو فيها أو لهجة البيئة التى نشأ بينها لا يتوقف استعماله على قواعد مقننة أو هيئة ذات اختصاص ، ولو كان الأمر كذلك لما تمكن عوام الناس – الذين لا يحذقون معايير النحو ولا يسمعون عن جهات الاختصاص وربما لا يعرف الكثيرون منهم القراءة والكتابة أصلا – من الحديث بالمرة ، مع أن الأمر فى الواقع على خلاف ذلك تماما ، إذ نجدهم يستخدمون لغتهم بطريقة تلقائية سهلة ، وهذا لا يعود إلى أن لغتهم لا تشتمل على قواعد ونظام – كما هو شائع عنهم

خطأ — فالحق أن للهجات العوام قواعد أشد صرامة من قواعد اللغات المكتوبة كما تدل على ذلك المشاهدة والملاحظة . فلو انتقل أحد أبناء القرى إلى قرية أخرى تتكلم لهجة مغايرة للهجته ، فإنه يلاحظ على الفور الفروق الدقيقة — فى الأصوات والكلمات وتأليف الكلام — بين لهجته وهذه اللهجة الغريبة عنه ، فما معنى ذلك ؟ .

معناه بوضوح أن المستوى الصوابى الذى يراعيه هؤلاء مرجعه إلى الاستعمال لا إلى القواعد ولا إلى جهات الاختصاص .

ولنأخذ نموذجاً آخر لنقاش حاد دار فى مجمع اللغة العربية منذ سنوات قلائل — نشرته الصحف فى حينه — حول اختيار لفظ بديل لكلمة « التليفزيون » ، وكان المرحوم « على الجارم » قد كتب مقالا منذ أكثر من ثلاثين عاما حول هذا اللفظ صدره بكلمتين إحداهما بالحروف الأجنبية هى كلمة « Television » والأخرى بحروف عربية هى «المِرْنَاة» واقترح أن تستخدم الكلمة الأخيرة بديلا عن الأولى لأن الفعل ( رَنَا ) يدل على السمع والنظر فى العربية ، « والمرناة » على هذا هى آلة السمع والنظر .

وحين استخدم « التليفزيون » فى بلادنا اقترح الأستاذ محمود تيمور اصطلاحا آخر من كلمتين هو « الإذاعة المرئية » وفضلا استخدمه بعض المذيعين فى الإذاعة والتليفزيون أيضا ، ولما عرضت التسمية التى اقترحها الأديب الكبير على أعضاء المجمع انقسموا إلى حزب « المرناة » وحزب « الإذاعة المرئية» ، واتخذت الصحف من ذلك الموضوع مادة للدعابة والفكاهة ، أما الجمهور فقد ترك أعضاء المجمع — وهم سلطة لغوية مختصة فى نقاشهم ، واستخدم — وما يزال — كلمة « التليفزيون » وأصبحت هى الشائعة بقوة الاستعمال .

فالاستعمال أو ما أطلق عليه العرب قديما « السماع » هو الفيصل فى الصواب والخطأ .

يقول فندريس : كأن هناك عقدا ضمنيا أقامته الطبيعة بين أفراد الجماعة الواحدة ليحافظوا على اللغة فى الصورة التى توجهها القاعدة ، وكثيراً ما ترجع هذه القاعدة إلى الاستعمال ، ولكن الاستعمال غير التحكم ، بل هو ضده على خط مستقيم ، لأن الاستعمال خاضع لمصلحة الجماعة ، وهى هنا حاجتها إلى أن تكون مفهومة [١] .

فما أطلق عليه العرب قديما لفظة « السماع » وأسماه « فندريس » قواعد الاستعمال التى ترجع لمصلحة الجماعة وهى حاجتها إلى أن تكون مفهومة هو نفسه « العرف اللغوى » الذى يرجع إليه الحكم بقبول اللغة أو رفضها .

ويبقى بعد ذلك احتراز مهم لابد من الإشارة إليه فى هذا المقام هو أننا لا ندعو بذلك إلى إلغاء القواعد والانصراف عن جهات الاختصاص اللغوى ، بل الذى ندعو إليه أن تكون القواعد والمعايير متفقة مع استعمال اللغة وتطورها ، وألا تتسم بالتحكم والجمود ، فتفرض قواعد مرحلة على مرحلة أخرى ، وأن يؤخذ فى اعتبار جهات الاختصاص طبيعة اللغة باعتبارها ظاهرة اجتماعية تخضع للعرف الاجتماعى العام ، وللعرف اللغوى الخاص ، وحينئذ ينبغى أن يتوافق مايقترحونه من آراء أو ألفاظ أو صيغ أو قواعد مع هذا الفهم .

## ٣ — الاقتصار فى اللغة على زمن خاص وبيئة خاصة

يراعى الناطق باللغة فى نطقه عرف البيئة التى ينتسب إليها ، فبيئة الفصحى

---

(١) « فندريس » اللغة ص ٣٠٤ .

مثلا تختلف عن بيئة اللهجات ، إذ تستعمل الأولى عادة فى المواقف الجدية والعامة خطابة أو تأليفا أو محادثة ، وهى بذلك ترتبط ببيئة خاصة هى البيئة المثقفة فعلا أو التى يفترض فيها الثقافة ، وهى أيضا المستوى الذى يراعى فى مواقف الخطاب العام الذى يتخطى حدود الإقليم الضيق فعلا — كما فى أجهزة الإعلام الحديثة — أو يفترض أنه يتخطاه إذا ما تجمع فى مكان واحد أفراد من أقاليم متعددة يتفاهمون جميعاً بلغة واحدة مشتركة .

واللهجات عامة ذات بيئة خاصة ، إذ تستخدم عادة فى شئون الحياة العادية ، ولعل هذا يفسر تعدد لهجات اللغة الواحدة وتنوعها ، إذ تختلف لهجات القرى بعضها عن بعض ، كما نجد هذا الاختلاف نفسه بين لهجات البدو بعضها والبعض من جهة ، وبينها وبين الحضر من جهة أخرى ، بل إن المدينة الواحدة تتعدد فيها اللهجات بتعدد الأحياء أوالحرف ، فلغة الصيادين مثلا تختلف عن لغة التجارين وعن لغة المثقفين ، بل إن لغة الشعر تختلف عن لغة النثر بين المثقفين أنفسهم ، ويرجع ذلك كله إلى اختلاف البيئة واختلاف شئون الحياة التى تهم كل واحدة منها .

فالبيئة الخاصة تحدد المستوى الصوابى لمن يستعمل اللغة ، ولأمر ما قال الكسائى قديما : حلفت ألا أكلم عاميا إلا بما يوافقه ويشبه كلامه ، وقفت على نجار فقلت له « بكم هذان البابان » فقال ( بسلحتان يامصفعان ) [1] .

« يقول فيرث Firth : إن كلام الجماعة المتزاملة لغويا يعتبر شيئا مختلفا عن كلام أولئك الذين لا ينتسبون لنفس الجماعة ، وإن هذا الكلام كما يعد رابطة بينهم هو فى الوقت نفسه حد مميز يخرج غيرهم منهم » [2] .

---

(١) أخبار الظراف ص ٧٧ .

(٢) Papers in Linguistics, P. 186

فالجماعة المتزاملة لغويا تستعمل فى لغتهـــا أصواتا وتنغيما ونحوا ومصطلحات وصيغا وألفاظا متماثلة ، إذ يربط بينهم — كما يقول فيرث — ما يتقاسمونه من تجارب مشتركة ، وهم يستمسكون بهـذا التماثل ويحرصون عليه ، لأنه شرط الفهم والإفهام فى بيئتهم الخاصة ، وإذا أخل أحدهم بهذا النظام المتماثل ، حكم على نطقه بالغرابة والشذوذ ، إلا أن ترضى البيئة عن هذا الشذوذ نفسه ، وحينئذ تنتفى عنه هذه الصفة ، ليسمح له بالدخول إلى حيز الاستعمال العام المقبول .

أما اقتصار المستوى الصوابى على زمن خاص فهو ما يتفق فى استعمال اللغة مع الواقع المشاهد ، فالمرء ينطق اللغة على حسب نظامها الذى وجدها به فى عصره ، إذ تتغير اللغة من عصر إلى عصر ، وقد يكون هذا التغير بطيئا لا يظهر إلا بعد مرور جيل أو أجيال ، لكنه تغير يحدث فعلا ولا ينفيه بطء حدوثه ، أو طول الزمن به .

والأفراد يكتسبون اللغة من بيئتهم وفى عصرهم الذى عاشوا فيه ، وبناء على ذلك يراعون اللغة كما تنطق فى عصرهم لا كما كانت تنطق فى عصور سبقت ، ولا كما ينبغى أن تنطق وفق نموذج مثالى لعصر ذهبى غيبته الأيام .

وقد أشار لهذا المعنى ابن رشيق بقوله « قد تختلف المقامات والأزمنة والبـــلاد ، فيحسن فى وقت ما لا يحسن فى آخر ، ويستحسن فى بلد ما لا يستحسن عند أهل غيره . ونجد الشعراء الحذاق تقابل كل زمان بما استجد فيه وكثر استعماله عند أهله ، بعد ألا تخرج من حسن الاستواء وحد الاعتدال وجودة الصنعة »[1] .

---

(١) العمدة ج ١ ص ٥٨ .

وربما قصد ابن رشيق مما قرره من الاختلاف والاستحسان استعمال اللغة فى مستواها الأدبى لا اللغوى، لكن الأمر فى الحقيقة لا يختلف، فكما يتغير العرف الفنى للغة من عصر لعصر، يتغير العرف اللغوى أيضا بطريقة مماثلة، والفرق لم يكن فى هذا التغير، بل كان فى نظرة الدارسين العرب له، فقد اعترف به دارسو الأدب — ومنهم ابن رشيق — فتطورت دراستهم مع العصور، ورفضه دارسو اللغة — مع أنه أمر واقع — فتوقفت قافلتهم عند عصور خاصة رفضوا تجاوزها. أما اللغويون المحدثون فإنهم يأخذون التغير فى اللغة باعتبار العصور مأخذ الضرورة الواقعة. وينظرون — بناء على ذلك — إلى نشاط مستعمل اللغة بعين عصره، مقتصرة تلك النظرة فى قياس هذا الاستعمال على العصر الذى حدث فيه، دون عصور سابقة أو لاحقة.

يقول سترتفنت Sturtevant : تضع مدارس النحو الوصفية نصب عينيها تقديم المساعدة فى تعلم اللغة فى فترة معينة من فترات تاريخها مفترضة أن اللغة نظام معين من الصيغ يستخدم بطريقة خاصة، وأن المستعملين للغة ينظرون إليها على أنها ثابتة Static مع أنها فى الحقيقة تتغير باستمرار[1].

فمهمة النحوى تقديم المساعدة فى تعلم اللغة فى فترة خاصة مع افتراض ثباتها فى تلك الفترة — كما يحس بذلك المستعملون لها ظاهريا — مع أنها فى الحقيقة تتغير باستمرار، وهذا التغير يخضع له متكلم اللغة فى نشاطه دون تعمد، ويجب على الباحث مراعاته أيضا عند وصفه لهذا النشاط.

---

(١) An Introduction to Linguiset Science, P. 58

## ٤ — اعتبار التطور فى اللغة

اللغة — أية لغة — فى حركة دائمة ، ويؤدى ذلك إلى التغير فى مختلف مظاهرها أصواتا وصيغا ومفردات وتراكيب .

والتطور فى اللغة يعود إلى طبيعتها الاجتماعية ، إذ هو سمة من سمات الظاهرات الاجتماعية المختلفة، فهى فى اندفاع مستمر لا يد لأحد على إيقافه ، ووضع القيود والمعايير فى طريقه ، كما أنه لا قدرة لأحد على مخالفته أو الخروج عن مقتضى التوافق معه .

هذا التطور المستمر فى اللغة لا يوصف بأنه اتجاه إلى الأحسن أو الأقبح أو أنه تطور إلى الارتفاع أو الانخفاض ، أو الصحة أو الفساد ، فليست اللغة العربية الفصحى مثلا فى القرن الأول الهجرى أصح منها فى القرن الثانى أو الخامس ، وبالمثل لا ينسب إلى لهجات العصر الجاهلى من التفضيل والتمييز ما تحرم منه اللهجات التى تنطق الآن بين قبائل الجزيرة العربية التى تقطن الأماكن التى وجدت فيها اللهجات العربية القديمة ولا اللهجات التى تنتشر الآن فى العالم العربى على تنوعها واختلافها ، كما أن العكس أيضا غير صحيح ، بأن تنسب إلى اللغة المشتركة أو اللهجة التى وجدت فى فترة أكثر حضارة صفات الرقى والتفضيل ، لأنها تعبر عن تجارب أرقى لم تتوفر لما سبقها فى الزمن .

فاللغة أو اللهجة لا تقاس صلاحيتها بحسب التقدم أو التأخر فى الزمن ، والرقى أو التأخر فى الحضارة ، بل بحسب قدرتها على أداء دورها الاجتماعى بين من ينطقونها ، إذ تستجيب للتعبير عن تجاربهم ومظاهر حياتهم وتحقيق الاتصال والتفاهم بينهم .

يقول أولمان Ullman : اللغة ليست هامدة أو ساكنة بحال من الأحوال وبالرغم من أن تقدمها قد يبدو بطيئا فى بعض الأحايين ، فإن الأصوات والتراكيب والعناصر النحوية وصيغ الكلمات ومعانيها معرضة كلها للتغيير والتطور ، ولكن سرعة الحركة والتغير هى التى تختلف من فترة زمنية إلى أخرى ، ومن قطاع إلى آخر من قطاعات اللغة [١] .

ويوضح أولمان – متفقا فى ذلك مع رأى غيره من اللغويين المحدثين – كيفية التغير فى اللغة بأنه يقع على مرحلتين : الأولى هى مرحلة التغير نفسه وما يطلق عليه « الابتداع والتجديد » Innovation ويحدث هذا فى الكلام الفعلى، وقد يقوم به فرد من الأفراد بإدخال عناصر جديدة فى استعمال اللغة ، والثانية هى مرحلة « انتشار التغير » Dissemination بأن تتداوله الجماعة فيما بينها ، وإذا حدث ذلك أصبح التغير عنصرا من عناصر نظام اللغة ، ما دام قد سمح له بالاستعمال العام بين الناطقين بها .

فالتغيير يبدأ أولا فرديا بما يدخله فرد أو أفراد على نظام اللغة من استعمالات جديدة ، مما ينظر إليه أولا على أنه مخالفة لما عليه الجماعة ، فإذا قدر لهذه المخالفات أن تلقى قبولا من غيرهم ، فإنها تأخذ الطابع الاجتماعى العام ، وتصبح القاعدة التى يتبعها كل الناطقين باللغة .

ينقل « يسبرسن » عن بعض اللغويين العبارة المشهورة الآتية : « إن تاريخ اللغة ليس سوى تاريخ الأخطاء اللغوية فيها » [٢] — والمقصود من هذه العبارة هو وصف الكيفية التى يتم بها حدوث التطور فى اللغة ، إذ يبدأ أولا فرديا ثم يصبح اجتماعيا، لكن التعرف عليه بوضوح لا يظهر إلا بمرور وقت قد يطول أو يقصر ، لكنه موجود على كل حال .

---

(١) دور الكلمة فى اللغة ص ١٦٥ .

(٢) اللغة بين الفرد والمجتمع ص ١٥٦ .

إن اعتبار التطور فى اللغة بتغيرها من جيل إلى جيل آخر على فترات تتخللها — كما يقول أولمان — تغيرات وانحرافات دائمة يستتبعه بالضرورة تغير ما يراعيه المتكلم على حسب العرف اللغوى الجديد الذى يفرض نفسه عليه كى يتوافق معه ، ويترتب على ذلك أن مستعمل اللغة لا يطالب بغير مراعاة المستوى الصوابى فى اللغة الذى اكتسبه من الجيل الذى هو أحد أفراده ، ومن عرف العصر الذى عاش فيه .

أما الباحث فى اللغة فينبغى — لكى تكون دراسته سليمة المنهج — أن يضع فى ذهنه هذا الاعتبار جيدا ، وإذن فليس من حقه أن يفترض فى اللغة التوقف عند فترة معينة أو جيل خاص أو عدة أجيال ، فإن هذا — فى حقيقة الأمر — تجميد للدراسة لا للغة ، فاللغة من طبيعتها التطور المستمر الذى لا يد لأحد على إيقافه وتحديده — على ما سبق شرحه — فافتراض هذا التوقف يؤدى فى الدراسة إلى نتائج خطيرة . إذ ينصرف الجهد حينئذ إلى النظر فى الدراسة بدلا من ملاحظة اللغـــة ، فتصطبغ حينئذ بالتفريع والاضطراب والجهد الذهنى العميق، مما لا حاجة باللغة إليه، كما أن افتراض التوقف فى اللغة من شأنه أن يرغم الباحث على فرض ما لاحظه عنهـــا فى فترة من فتراتها على فترة أخرى أدى إليها تطورها ، وهذا عكس لمهمة الدارس من الوصف إلى التحكم ، ومن الملاحظة إلى المصادرة .

## ٥ — المستوى اللغوى نشاط للتكلم بصفة الباحث

المستوى الصوابى ينسب إلى مستعمل اللغة ، فهو معيار اجتماعى تراعى مطابقته من الناطق لا من الدارس، هو مما توصف به اللغة لا قواعد اللغة ، شأنه فى ذلك شأن الأمور الاجتماعيـة كلها ، من التقاليد والعادات والدين

والمساكن والحفلات ، حيث يراعى فيها كلهـــا العرف الاجتماعى العام وما يقرره من سلوك خاص بكل واحد منها .

والمستوى الصوابى بالنسبة لمتكلم اللغة لا ينطبق تماما على ما يسميه اللغويين المحدثون « الصوغ القياسى Analogic Creation » ، لأن الصوغ القياسى يراعى فيه العرف اللغوى الخاص ، بمعنى : مراعاة القواعد العامة المشهورة فى صياغة الكلام والعبارات ، على حسب نظام اللغة المستعملة فى الأصوات والصيغ والمفردات وتأليف الكلام ، أما المستوى الصوابى فلابد لتحققه من مراعاة أسس أخرى مع ذلك ، أهمها — كما سبق — العرف الاجتماعى والبيئة والعصر واعتبار التطور فى اللغة ، وبعبـارة قصيرة : أن الصوغ القياسى يتحقق بمراعاة العرف اللغوى الخاص ، ولكن المستوى الصوابى يشترط مع ذلك العرف الاجتماعى العـام وما يستتبع ذلك من شروط البيئة والعصر والتطور .

أما الباحث فى اللغة فينبغى أن يقتصر عمله على الملاحظة والوصف ، فمكانه الصحيح وراء النشاط اللغوى لاستقرائه وملاحظته وتصنيفه ، وليس من حقه أن يضع نفسه أمام هذا النشاط لتوجيهه ، وليس من حقه أيضا أن يتخذ من ملاحظاته وقواعده التى حصل عليها من وصف النشاط اللغوى فى فترة خاصة قوة يفرضها على فترة أخرى بالتحكم والمصادرة .

ومن أدق ما قرأته وأقرؤه عن موقف المتكلم والباحث من اللغة هذه العبارات للدكتور تمام حسان : اللغة بالنسبة للتكلم معايير تراعى ، وبالنسبة للباحث ظواهر تلاحظ ، وهى بالنسبة للتكلم ميدان حركة ، وبالنسبة للباحث ظواهر تلاحظ ، وهى بالنسبة للمتكلم ميدان حركة ، وبالنسبة للباحث موضوع دراسة ، وهى بالنسبة للمتكلم وسيلة حياة فى المجتمع ، وبالنسبة للباحث وسيلة

كشف عن المجتمع ، المتكلم يشغل نفسه بواسطتها ، والباحث يشغل نفسه بها ، ويحسن المتكلم إذا أحسن القياس على معاييرها ، ويحسن الباحث إذا أحسن وصف نماذجها (١) .

* * *

وفى ختام هذا الفصل ينبغى معرفة أن استعمال اللغة — كما يقرر ذلك المحدثون والأقدمون أيضا — يتدرج فى المستويات الآتية :

(ا) اللغة المفهمة

(ب) اللغة الصحيحة

(ج) اللغة البليغة

والمقصود باللغة المفهمة — كما يقول جسبرسن — أن تكون أداة للإفهام فى أدنى درجاته ، حيث لا يراعى فى هذا المستوى غالباً عرف اللغة المستعملة وما يقرره من نظام فى الأصوات والصيغ والتراكيب .

وقد أورد أبو عثمان الجاحظ فى « البيان والتبيين » نماذج ينطبق عليها هذا المستوى فى استعمال اللغة العربية ، حيث كان الأجانب يستعملونها بقصد الإفهام مع التخليط فى نطقهم أصواتا وصيغا ومفردات .

ومستوى الإفهام يوجد ضرورة فى استعمال اللغة من الأجانب عن بيئتها ، ويمثل ذلك ما يلحظه المرء من استعمال الأجانب من الأوربيين للهجة القاهرة ، فقد يسأل أحدهم عن جامعة القاهرة مثلا فيقول (الجامعة بتاع القاهرة تكون فين ) فهذا التعبير يفهمه كل فرد من أبناء القاهرة ، ويحقق لصاحبه مقصده فى الوصول إلى الجامعة ، ولكنه مع ذلك يثير فى نفس السامع من أبناء القاهرة إحساسا بغرابة هذا التعبير عن طريقته فى النطق ، فهو تعبير مفهم ، ولكنه غير صحيح بالنسبة لعرف لهجة القاهرة .

---

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٣ — ٤ .

أما اللغة الصحيحة فهى — كما يقول جسبرسن — فى درجة أعلى من كونها أداة للإفهام ، فلا تتحقق لها الصحة إلا بمراعاة أسس المستوى الصوتى التى خصص هذا الفصل كله لشرحها .

أما اللغة البليغة أو الفنية فإنها تتجاوز الصحة إلى « الجمال فى التعبير » يقول جراى Gray يمكن تعريف الأدب بأنه استعمال الكلمات استعمالا صحيحا تصور به الظلال الدقيقة للمعانى التى يرغب الكاتب فى إثارتها ، وكلما كان الكاتب أكثر تمكنا من لغته التى يستعملها ، كان أقدر على اختيار الأسلوب الأحسن [1] .

والبحث فى الظلال الدقيقة والأسلوب الأحسن هو بحث فى الأدب لا فى اللغة ، وهو من خصائص متذوق النصوص لا من اختصاص من يحلل النصوص بطريقة موضوعية دقيقة ، وعلى هذا فإن مستوى « اللغة البليغة » يهمنا منه صحة اللغة لا جمال العبارة .

* * *

وبعد هذا الفهم لعناصر النظرة الحديثة للمستوى اللغوى ، فإننا ندرس فى ضوئها موضوعين من تراثنا هما ( الفصحى واللهجات ) و ( لغة النثر ولغة الشعر ) فهذه مستويات مختلفة تتفاوت فيها اللغة ، وهى مجال خصب من تراثنا ندرسها ابتداء كما فهمها علماء اللغة الأقدمون ، ونعرضها بعد على ما فهمناه فى هذا الفصل الأول من نظرة المحدثين للمستوى اللغوى ، لنفيد من ذلك ما نراه متوافقا مع تراثنا وقيمنا دون غلو أو شطط ، ودون تحامل أو تحكم .

---

(١) Foundations of Language, p. 140

# الفصل الثانى

## الفصحى واللهجات

**فى هذا الفصل**

أولا : المستوى اللغوى للفصحى واللهجات فى دراسة اللغويين العرب

١ — تجاور الفصحى واللهجات طوال عصر الاستشهاد باللغة

٢ — موقف النحاة من الصلة بين الفصحى واللهجات القبلية

٣ — خريطة القبائل العربية بين قبول النحاة ورفضهم

٤ — المفاضلة بين لغات القبائل فى دراسة النحاة

ثانياً : قضايا الفصحى واللهجات فى ضوء النظرة الحديثة للمستوى اللغوى

# أولا

# المستوى اللغوى للفصحى واللهجات فى دراسة اللغويين العرب

## تجاور الفصحى واللهجات طوال عصر الاستشهاد باللغة

جاء في القرآن الكريم «ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم»، وهذه الآية — مع دلالتها الدينية على عظمة الخالق وخلقه — يفهم منها أمر آخر مؤداه: أن اختلاف الألسنة بين الناس من سنن الحياة وطبيعة المجتمعات البشرية، تماما كاختلاف جلودهم وسحنهم، باختلاف الأجناس والبيئات.

وليس اختلاف الألسنة مرادا به معناه العام فقط، بمعنى: اختلاف لغة كالعربية مثلا عن لغة أخرى كالفارسية، بل يشمل ذلك أيضا الاختلاف الذي يكون في اللغة الواحدة وبين أفراد اللهجة الواحدة، مما يمكن أن يلاحظه المرء بالأذن المجردة ودون جهد كبير بين أهل قرية وقرية مجاورة مثلا، بل بين أفراد الأسرة الواحدة إذا اختلط كل من أفرادها بمجتمع يخالف المجتمع الذي يخالطه غيره.

وليس من المفيد هنا كثيرا التعرض لما إذا كانت اللهجات العربية هي التي سبقت اللغة الفصحى في الجاهلية، أو أن الفصحى هي التي سبقت وجود اللهجات، وأن الأخيرة تفرعت عنها في وقت متأخر، فإن غموض المعلومات ونقص الأدلة فيما يتعلق بنشأة اللغات عموما، واللغة العربية خصوصا، سيؤدي إلى كثير من الفروض والحدس واصطراع الآراء دون الوصول من ذلك إلى نتائج مقنعة.

لكن الذي ينبغي معرفته أن اللغة العربية في كل عصورها المعروفة اختلفت ألسنة العرب في نطق لهجاتها تبعاً لاختلاف القبائل وظروفها

الاجتماعية ، وأن هذا الاختلاف قد شمل أصوات الكلمات وبنيتها والجمل والإعراب ، كما شمل أيضا معانى الكلمات فهما ودلالة .

كما ينبغى معرفة أنه كان لدواعى الصلة بين العرب اجتماعيا وتجاريا ودينيا أثر فى استخدام لغة عامة واحدة يفهمها الجميع ، وقد تكونت وشاعت بفعل العرف الذى فرضته الصلات الاجتماعية والنفع والانتقال ، ولم يأت نتيجة اصطلاح ومواضعة .

فقد وجد بين العرب فصحى ولهجات ، وليس من المفيد أن يعلم لماذا وجد ذلك ؟؟ ومتى وجد ؟؟ وإنما المهم أن نقدم الأسانيد التى تثبت وجود ذلك فعلا فى عصر الاستشهاد .

فمن الأسانيد الدالة على وجود كل من الفصحى واللهجات فى الجاهلية ما ورد من كلام الرسول (ص) مع الوفود العربية التى كانت تأتيه رغبة فى الإسلام ، وكذلك كتبه إلى الملوك ورؤساء العشائر العربية فى الدعوة إلى الإسلام وشرح مبادئه .

روى ابن الأثير : قال على بن أبى طالب للرسول — وسمعه يخاطب وفد بنى نهد — يارسول الله نحن بنو أب واحد ، ونراك تكلم وفود العرب بما لا نفهم أكثره ، فقال : أدبنى ربى ، فأحسن تأديبى ، وربيت فى بنى سعد — فكان الرسول يخاطب العرب على اختلاف شعوبهم وقبائلهم وتباين بطونهم وأفخاذهم وفصائلهم كلا منهم بما يفهمون ، ويحادثهم بما يعلمون ، ولهذا قال — صدق الله قوله — أمرت أن أخاطب الناس على قدر عقولهم [1] .

ومن كتابه عليه السلام لحمير فى اليمن :

---

(١) النهاية فى غريب الحديث جـ ١ ص ٣ .

فى التِّيعَة شاة . لا مقوَّرَة الألياط ولا ضِنَاك ، وأنطوا الثَّبَجَة ، وفى السُّيوب الخمس ، ومن زنى مم بكر فاصْقَعُوه مائة ، واستَوْفِضُوه عاما ، ومن زنى مم ثيِّب فضرجوه بالأضاميم ، ولا توصيم فى الدين ، ولا غمة فى فرائض الله ، وكل مسكر حرام ، ووائل ابن حجر يترفل على الأقيال [1] .

فى هذين النصين يفهم ما كان من اختلاف الألسنة بين القبائل ، والأول منهما يذكر ذلك صراحة ، إذ يكلم الرسول وفود العرب بما لا تفهمه قريش ، لأنه يخاطب وفود القبائل بما تفهمه .

ولكن لماذا لم يخاطبهم الرسول باللغة العامة مع الظن بأنها كانت معروفة للجميع ؟ .

لقد قال الرسول عن ذلك « أمرت أن أخاطب الناس على قدر عقولهم » ومن المتصور أن الوافدين من القبائل كان منهم العوام الذين يجيدون لهجتهم إجادة السليقة ، أما الفصحى فربما أجهدهم متابعتها ، وفهم كل ما يقال بها — تماما كما يحدث الآن بين العوام — وقد أراد النبى فوق ذلك أن يصنع مع أعضاء هذه الوفود ما يمكن أن يطلق عليه فى وقتنا الحاضر اسم « الزمالة اللغوية » .

فعلى الرغم من أن النص الأول يقرر وجود اللهجات ، فإنه فى الوقت نفسه لا ينفى وجود الفصحى المشتركة .

والنص الثانى — وهو ثابت رواية — كلماته غريبة المعنى ، وتتضح

---

(*) التيعة : الأربعون من الغنم — مقورة الألياط : مسلاة الجلود بالقطران « ضنية » ضناك : شديدة الحسن — الثبجة : المتوسطة — السيوب : الذهب والفضة — اصقعوه : اجلدوه — استوفضوه : انفوه — الأضاميم : جماعات الرى — لا توصيم : لا فتور — يترفل : يترأس .

(1) صبح الأعشى ج ٦ ص ٣٧١ .

غريبًا بموازنتها بنص قرآنى مثلا تدور أفكاره حول التوجيه والإرشاد كما هو الأمر فى النص السابق — مثل آيات الوصايا فى القرآن الكريم «قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم إلخ» وقد اشتمل كتاب الرسول لحِمْيَر على ظواهر لهجية منفردة، هى (أنطوا) فى (أعطوا) و (مِم) بدلا من (من بكر).

ويفهم من ذلك أن أهل اليمن كانت لهم لهجتهم المميزة بمعانيها وطرائق نطقها، وانعكست بعض مظاهر تلك اللهجة فى استخدام اللغة العامة التى كتب الرسول لهم كتابه بها.

وإذا كان كلا النصين قد جاء فى الإسلام، فإنهما قد ترتبا على ما سبق من قبل من وجود اللهجات واللغة المشتركة مستعملة ومعروفة بين قبائل العرب فى الجاهلية، فالذى صنعه الرسول أوقاله ترتب على ما كان موجوداً بين العرب من قبل، واستمر موجوداً حتى عصره. وهو وجود مستويين من الكلام فى الجاهلية وفى صدر الإسلام.

ومن أقوى الأسانيد أيضاً على هذه القضية قراءات القرآن المتعددة التى أبيح للعرب القراءة بها تيسيراً عليهم، فإن هذه القراءات كانت لاختلاف اللهجات بين قبائل العرب، وقد روعى فى هذا التيسير قدرات القبائل ومايدخل فى إمكانها من عادات نطقية خاصة، كان مظهرها لهجاتهم التى درجوا عليها، وسواء أكانت هذه القراءات سبعاً أو عشراً أو أربع عشرة أو أكثر مما اختلف حوله العلماء فيما بعد فى فهم الحديث (أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها كاف شاف، فاقرءوا ما تيسر منه) فإن ذلك الخلاف فى العدد والاختلاف حول تفسير الحديث لا يؤثر فى الدلالة التى تفهم من الحديث فيما نحن بصدده، وهى أن القراءات لتعدد اللهجات بين قبائل العرب، ومدى مقدرتهم على نطق اللغة المشتركة متأثرة بهذه اللهجات.

وقد كان من الطبيعى لأفراد هذه القبائل — الذين تفرقوا فى البلاد بعد أن

جمعهم الإسلام فانطلقوا فى الأرض ينشرون الدين الجديد ـ أن يحملوا معهم لهجاتهم المميزة ، وتدخلت حينئذ ظروف جديدة من أهمها سكنى الأمصار المفتوحة ومخالطة الأجانب والتعامل معهم ، فأدى ذلك كله إلى تعميق الخلاف بين اللهجات بما داخلها من سمات لغوية جديدة ، بفعل العوامل السابقة ، ويضاف لذلك استخدام الأجانب أنفسهم لهجات العرب الذين نزلوا بلادهم ، وبقيت الفصحى كما كانت من قبل اللغة العامة التى يفهمها الجميع ، لأنها لغة القرآن ، ولأنها الوسيلة الضرورية للصلة بين كل العرب .

يقول الجاحظ : وأهل الأمصار إنما يتكلمون على لغة النازلة فيهم من العرب ، ولذلك تجد الاختلاف فى ألفاظ أهل الكوفة والبصرة والشام ومصر [١] .

ومن الحق أن النازلة من العرب فى الأمصار قد تأثروا أيضاً بلغة أهل الأمصار التى نزلوا فيها من فرس وروم وحبش ونبط وقبط ، ولم يؤثروا فيهم فقط .

ومن الحق أيضاً أن عهد الدولة الأموية — كما هو مشهود عنه — اتسم بالحرص الشديد على اللغة الفصحى والدفاع عنها ، وضرب المثل فى ذلك قدوة وتصرفا ، بإرسال أولاد الخلفاء للبادية أحياناً ، كما فعل معاوية مع ابنه يزيد ، وبتوقى اللحن وذمّ مرتكبيه ، وبالاعتماد على العرب غالباً فى كل أمور الدولة ، وكان ذلك كله عوامل طيبة ساعدت على المحافظة على اللغة الفصحى ودفع الأجانب لتعلمها ، ولكن بقيت العوامل الاجتماعية الأخرى قاهرة فوق كل تحفظ أو دفاع فى شيوع اللهجات واستعمالها .

يقول ابن الأثير : فلما انقضى زمان التابعين على إحسانهم إلا واللسان

---

(١) البيان والتبيين جـ ١ ص ١٨ .

العربى قد استحال أعجمياً أو كاد ، فلا ترى المستقل به والمحافظ عليه إلا الآحاد ، هذا والعصر ذلك العصر القديم ، والعهد ذلك العهد الكريم[1]» .

وإذا تصورنا أن عهد التابعين قد امتد حتى منتصف القرن الثانى الهجرى ، فالذى يتوقع حينئذ أن مرحلة جديدة من مراحل استخدام الفصحى واللهجات قد بدأت فى المجتمع العربى ، وتميزت هذه المرحلة بسمات جديدة يلخصها كلها عبارة واحدة هى « أن اللهجات العامية أصبحت فى الحضر عادة ، وأن الفصحى أصبحت صناعة » ويؤيد هذه العبارة الدلائل الآتيـة :

أولا : أن المطلع على كتب الجاحظ ، وما وصفه فيها من مشاهداته وما حكاه من مسموعاته وما نص عليه من آراء استخلصها مما شاهد أو سمع يستخلص منها وجود نوعين من اللغة فى عصره الذى امتد به من منتصف القرن الثانى إلى منتصف القرن الثالث ، إحداهما لغة الخاصة ، والأخرى لغة عامة الناس ، ويطلق على الأولى أحيانا أنها « لغة الأعراب » وفى مجال السخرية يصفها بأنها « لغة أصحاب التقعير والتشديق والتمطيط » ويطلق على الثانية أنها « لغة المولدين والبلديين » فتكلمو الأولى فئة خاصة هم الأعراب والمثقفون فى مجالات السلم والمواقف الجادة ، والمتكلمون للثانية هم عامة الناس ، ولا بد للأخيرين — وهم الأكثرية — من تعلم اللغة العامة لفهم القرآن ، وحاجتهم إليها فى مصالحهم وصلتهم بغيرهم من عامة العرب .

ولعل ذلك يقدم لنا أحد الأسباب التى كانت وراء الجهد العظيم الذى ازدهر فى النصف الثانى من القرن الثانى من النحاة والرواة ، وهو يفسر أيضا نشاط المعلمين للغة فى هذه الفترة فى كل من البدو والحضر ، وكذلك رغبة الناس فى رواية الغريب والتكسب به ، وهو أيضا السبب فى تأليف

---

(١) النهاية فى غريب الحديث والأثر ج ١ ص ٤ .

مختصرات النحو، لإعانة المعلمين على أداء عملهم، وإعانة الدارسين على الإلمام العام الميسر لمسائله، وقد بدأت هذه المختصرات بالكسائى فى كتابه «المختصر الصغير» فى القرن الثانى، وتوالت المختصرات بعد ذلك فى القرن الثالث وما بعده.

هذا كله يدل على أن الفصحى أصبحت صناعة، وأن لغة العوام أصبحت عادة لا تحتاج لجهد فى النطق بها، ومن المتصور حينئذ أن لغة العوام لم تكن بصورة واحدة فى كل الأقاليم والأمصار، بل إنها لم تكن بصورة واحدة بين أهل مدينة واحدة كالبصرة مثلا، كما روى الجاحظ اختلافات نطقية متعددة عن أهلها من الفرس والنبط والعرب، بتأثير اللكنة واختلاف بنية الكلمات وترك الإعراب.

قال الجاحظ: إن الوحش من الكلام تفهمه الوحش من الناس. كما يفهم السوقى رطانة السوقى، وكلام الناس فى طبقات، كما أن الناس أنفسهم فى طبقات (١).

وقال أيضا: ومتى سمعت — حفظك الله — بنادرة من كلام الأعراب، فإياك أن تحكيها إلا مع إعرابها، ومخارج ألفاظها، فإنك إن غيرتها بأن تلحن فى إعرابها، وأخرجتها مخرج كلام المولدين والبلديين، خرجت من تلك الحكاية، وعليك فضل كبير.

وكذلك إذا سمعت بنادرة من نوادر العوام، ومُلحة من مُلح الحَشْوَةِ والطَّغام، فإياك وأن تستعمل فيها الإعراب، أو تتخير لها لفظا حسنا، أو تجعل لها من فيك مخرجا سريا، فإن ذلك يفسد الإمتاع بها، ويخرجها من صورتها ومن الذى أريدت له، ويذهب استطابتهم إياها، واستملاحهم لها(٢).

---

(١) البيان والتبيين ج ١ ص ١٤٤.

(٢) البيان والتبيين ج ١ ص ١٤٦.

وهذا كلام فى غاية الوضوح – ولكن هنا ملاحظتان جديرتان بالنظر :

أولاهما : يفهم من كلام الجاحظ النهى عن محادثة العامة بكلام الخاصة أو العكس ، كما يفهم منه أنه أصبح فى عهد الجاحظ مستويان اجتماعيان للكلام باللغة ، بل مستويات — تماما كما هو الأمر بيننا الآن — وأن الخروج عن ذلك مما ينبغى التحذير منه ، لأنه يعرض صاحبه لموقف اجتماعى محذور .

وثانيتهما : أنه قد وصل الأمر بتمايز مستويات الاستعمال درجة تمايزت بسببها النوادر ( النكت ) التى تقال بالفصحى أو العامية تمايزا يكاد يفصل بينهما ؛ إذ يؤدى التصرف فى النادرة من أحد المستويين إلى سماجتها وبرودتها .

ثانياً : روى عن بعض العلماء فى تلك الفترة أنهم كانوا إذا تركوا أنفسهم على سجيتها يتكلمون كلام العامة بألفاظ غير منتقاة ، وتسامح فى الإعراب ، وميل إلى إسكان أواخر الكلمات ،

وقد روى عن الفراء وهو فى حضرة الرشيد حين قال له : أتلحن يا يحيى ؟ أنه أجاب : يا أمير المؤمنين ، إن طباع أهل البدو الإعراب ، وطباع أهل الحضر اللحن ، فإذا حفظت أو كتبت لم ألحن ، وإذا رجعت إلى الطبع لحنت .

وجاء فى إنباه الرواة «كان ثعلب لا يتكلف إقامة الإعراب فى كلامه إذا لم يحس لبسا فى العبارة ، وذكر ذلك لإبراهيم الحربى — رحمه الله — فقال : أيش يكون إذا لحن فى كلامه ، كان هشام النحوى يلحن فى كلامه وكان أبو هريرة يكلم صبيانه بالنبطية »[1] .

وأمثال هذه الروايات كثير ، مما يدل — كما قال الفراء — على أن لغة العامة أصبحت طبعا وأن اللغة الفصحى للحفظ والكتابة ، وإذا كان الفراء

---

(١) إنباه الرواة جـ ١ ص ١٤٠ .

وثعلب من خاصة الخاصة ومع ذلك إذا تركوا أنفسهم على سجيتها يتكلمون لغة الناس !!! فكيف كان الأمر بين الناس العاديين أنفسهم !! إن هذا المظهر يدل أيضا على مدى التغير الذى حدث فى هذا العصر ، لاستخدام المستويين من الفصحى واللهجات .

ثالثاً : يدل على هذا التغير أيضا النشاط العلمى العظيم الذى حدث فى هذه الفترة ، واتجاهه إلى المبالغة فى التصون عن لغة عامة الناس ، سواء أكان ذلك بالرجوع للقديم ورفض ما عداه ، أو الانصراف إلى الأعراب فى البادية ، أو جهد اللغويين فى جمع اللغة — كما فعل الخليل بن أحمد — أو تنقية الفصحى مما علق بها من دخيل أو لحن ، وقد بدأ ذلك الكسائى بكتابه « ما تلحن فيه العامة » فإن كل ذلك يدل على ما نحن بصدده من أن الفصحى أصبحت لغة الصنعة لا الفطرة ، ولغة الكتابة لا النطق ، وهى فى حاجة إلى الدعم والمساندة والدفاع عنها ضد هجوم مقتدر من كلام العوام الذى يسنده الاستعمال وانتشاره بين الناس .

ذلك كله عن الحضر ، فماذا كان الأمر فى البادية فى ذلك الوقت ؟؟

يبدو أن البادية ظلت محافظة على ما كان عليه الأمر من قبل من تجاور اللهجات واللغة المشتركة العامة فيها مع استعمال كل منهما فى مجاله الخاص ، وظهر ذلك فى الروايات الكثيرة المتناثرة عن اللهجات فى كتب النحو واللغة ، إذ روى العلماء من ذلك ظواهر اللهجات التى سمعوها فى البادية ، وهى من الكثرة إلى الحد الذى دفع الفراء إلى أن يقول :

واعلم أن كثيرا مما نهيتك عن الكلام به من شاذ اللغات ومستكره الكلام لو توسعت بإجازته ، لرخصت لك أن تقول : ( رأيت رجلان ) ولقلت ( أردت عن تقول ذاك ) ولكن وضعنا ما يتكلم به أهل الحجاز ،

وما يختاره فصحاء أهل الأمصار ، فلا تلتفت إلى من قال : يجوز ، فإنا قد سمعناه ، إلا أنا نجيز للأعرابي الذى لا يتخير ، ولا نجيز لأهل الحضرة والفصاحة أن يقولوا ( السلام علاكم ) ولا ( جيت من عندك ) [١] .

فهذا النص من الفراء يقرر عموما وجود كثير من ظواهر اللهجات التى سمعها العلماء، وأخذ بهذا السماع كله بعضهم ، واتقى من ذلك آخرون، وإن كان الجميع على القبول بصورة عامة ، فمثلا فى النص السابق منع الفراء ( رأيت رجلان ) وهو مما تورده كتب النحو على لغة من يلزم المثنى الألف ، إما إبدال الهمزة عينا فى ( أن ) والياء ألفا فى ( علاكم ) وتسهيل الهمزة فى ( جئت ) وفتح الدال فى ( عندك ) فهى من ظواهر اللهجات التى يفهم عن الفراء رفضها أو الأخذ بها ، وإن خالفه فى ذلك آخرون .

ولا داعى للإفاضة هنا فى ذكر التفاصيل والنماذج ، فإن ما تستدعيه هذه الفكرة هو متابعة تطور استعمال الفصحى واللهجات متابعة مختصرة تقدم صورة عنها، وقد اتضح أنهما استعملتا معا فى البيئات العربية طوال العصر الاستشهاد الذى انتهى بالقرن الرابع الهجرى ، ومن المهم أن نتبين أيضا ما كانت عليه الحال حين حدثت هذه النهاية .

يفهم من كلام العلماء الذين عاصروا القرن الرابع ، ووصفوا حال اللغة فيه — أدباء أو جغرافيين أو لغويين — أن موجة الفصحى واللهجات استمرت فى غير صالح الفصحى ، اطرادا مع ما سار عليه الأمر من قبل بين الاثنين ، ويبدو أن اللغة الفصحى قد تضاءل نفوذها ، واقتصر مجال هذا النفوذ على شيئين :

---

(١) تكملة إصلاح ماتغلط فيه العامة ص ٥ .

الأول : اللغة المكتوبة ، إذ يقوم بها عادة العلماء والأدباء ، وتأتى بعد الفكرة والروية .

الثانى : استخدام اللغة من بعض القبائل البدوية فى الصحراء ، وذلك لعزلتهم الاجتماعية التى حفظت عليهم صورة ما توارثوه من نطق اللغة .

أما اللهجات فقد ازداد نفوذها فى هذا القرن ، فشمل العام والخاص وتعددت صورها فى الأمصار والأقاليم بما حملت من لحن ورطانات وتحريف ، وتسرب هذا نفسه للهجات البادية بطول استمرار الصلة بين البدو والحضر من ناحية ، وبفعل الثورات المستمرة على الدولة العباسية من ناحية أخرى ، حيث كان الثائرون من الزنج والقرامطة يتحازون للبادية ، فيتخذونها موقعا للوثوب منه على الأمصار ، أو ملاذا يلجأون إليه فرارا من مطاردة جيوش الدولة .

وباختصار : فإنه من الممكن أن يقال : إن اللغة الفصحى أصبحت فى أواخر القرن الرابع ، لغة كتابة ، وما هو بسبيل ذلك من مواقف الجد والتروى كالخطابة والشعر والأحاديث الجادة بين الخاصة من العلماء وأهل الأدب .

ولنتأمل وصف ذلك فى ثلاثة نصوص لعلماء من القرن الرابع الهجرى ، أحدهم أديب وهو قدامة بن جعفر ( ت ٣٣٧ ) والثانى لغوى وهو أبو الحسن الزبيدى ( ت ٣٨٠ ) والثالث رحالة وهو المقدسى ( ت ٣٨٠ )

● قال قدامة : وربما اغتفر فى دهرنا هـــذا اللحن والخطأ للإنسان فى كلامه لكثرة اللحن فى الناس ، وأنه قد فشا وعظم ، وفسدت الفصاحة بمخالطة العرب الأعاجم والأقباط وسائر الأجناس ، فأما فى الكتاب فغير

مغتفر له ذلك ، لأن الطرف يتكرر نظره فيه ، والروية تجول في إصلاحه ، وليس كمثل الكلام الذي يجرى أكثره على غير روية ولا فكرة [١] .

• قال المقدسي : وجميع لغات العرب موجودة في بوادي هذه الجزيرة إلا أن أصح ما بها لغة هذيل ثم النجديين ، ثم بقية الحجاز ، إلا الأحقاف فإن لسانهم وحش .

وفي مصر : لغتهم عربية ، غير أنها ركيكة رخوة ، وذمتهم يتحدثون بالقبطية .

وفي المغرب الإفريقي عامة : لغتهم عربية ، غير أنها منغلقة مخالفة لما ذكرنا في الأقاليم ، ولهم لسان آخر يقارب الرومي [٢] .

• وقال الزبيدي : ثم نظرت في المستعمل من الكلام في زماننا وأفقنا ، فألفيت جملا لم يذكرها أبو حاتم ولا غيره من اللغويين فيما نبهوا إليه ودلوا عليه مما أفسدته العامة عندنا ، فأحالوا لفظه ، أو وضعوه غير موضعه وتابعهم على ذلك الكثرة من الخاصة ، حتى ضمنته الشعراء أشعارهم واستعمله جلة الكتاب وعاية الخدمة في رسائلهم ، وتلاقوا به في محافلهم ، فرأيت أن أنبه عليه ، وأبين وجه الصواب فيه ، ... وأدع اجتلاب ما أفسده دهماؤهم وسقاطهم مما عسى ألا يغرب عن تمسك بطرف من الفهم إذ لو استوعبنا ذلك لطال الكتاب به [٣] .

فقدامة يفرق بين ما يجرى من الكلام بغير روية ولا فكر ، وهو الكلام الجاري بين الناس ، وما فيه الروية والتفكر وهو لغة الكتابة ،

---

(١) نقد النثر ص ١٢٤ .

(٢) انظر : أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ، صفحات ٩٧ ـ ٢٠٣ ـ ٢٤٣ .

(٣) انظر : لحن العوام ص ٧ .

والأول مظهره اللهجات التى يغتفر فيها الخروج على مقتضى قوانين العربية والفصاحة ، أما الكتابة فهى وسيلة الفصحى التى لا يغتفر فيها ذلك لمن يكتبون .

وفى وصف المقدسى للغة البادية والأقاليم يتضح فى كلامه تعدد اللهجات فى البادية حتى عصره ، وعبر عن ذلك « بلغات العرب فى الجزيرة » وأشار إلى ما بقى لبعضها من نسبة الصحة لها ، مع تفاوتها فى ذلك بين الصحيح والأصح ، بخلاف لهجات الأقاليم العربية الأخرى فى مصر والشمال الأفريقى ، إذ نسب إليها أنها عربية ركيكة أو منغلقة .

والزبيدى يصف ما فى أفق الأندلس فى زمانه بفساد لهجات التخاطب العامة بين من أطلق عليهم « دهماء الناس وسقاطهم » وقد امتد أثر ذلك إلى لغة الخاصة الفصحى التى استخدمت فى الشعر والكتابة والرسائل ، وأحاديث الخاصة ، وقد انصرف الزبيدى عن النوع الأول لشيوعه وعموم البلوى به . واختص بجهده النوع الأخير فقط .

وخلاصة ما يفهم من هـذه النصوص الثلاثة فيما يتعلق بعرضنا لتطور قضية الفصحى واللهجات أن الفصحى فى القرن الرابع قد اقتصرت على اللغة المكتوبة مع التحرز عن الخطأ فيها ، وفسدت اللهجات فى كل الأمصار وإن بقى حسن الظن ببعضها فى البادية .

وبانتهاء القرن الرابع الهجرى انتهى حسن الظن بالبادية أيضا ، وتوقف الاستشهاد تماما ، وبمضى الزمن تعرضت لغة الكتابة نفسها لمظاهر الخطأ فى بنية الكلمات والإعراب ، مع ركاكة الأسلوب وكثرة استخدام الكلمات الأعجمية فيه .

## موقف النحاة من الصلة بين الفصحى واللهجات القبلية

« الفصحى لغة قريش » قضية نالت من الشهرة قديما وحديثا ما يكاد يصل بها إلى حد البدهيات ، لكن . . ليس كل ما اشتهر أو يشتهر بين الناس هو أصح الأشياء دائما ، لأن الأمر مرجعه أولا وأخيرا استقراء الحقيقة كما هي في الواقع ، لا بحسب الشهرة والرواج .

وفهم موقف النحاة من الصلة بين الفصحى واللهجات يعتمد على الآراء النظرية التي وردت عن الأقدمين في هذه القضية من ناحية ، وكذلك ما ورد من نصوص عن استعمال اللغة بين الناطقين العرب من ناحية أخرى .

واعتمادا على هذين المستندين ، وما ذكره الأقدمون عنهما من روايات وأخبار تتكون المادة العلمية التي تستخدم في بيان الأفكار التالية التي تسلم كل منها إلى الأخرى ، وهي :

١ — الفصحى لهجة قريش وحدها أو لغة عامة العرب .

٢ — مجالات استعمال كل من الفصحى واللغات القبلية .

٣ — أساس موقف النحاة من الصلة بين الفصحى واللهجات .

لقد تتبعت النصوص القديمة التي يظن أنها كانت أساس الشهرة في نسبة اللغة الفصحى إلى قريش خاصة ، وأنهم وحدهم الذين هيأوا للعرب لغة موحدة نزل بها القرآن ، وكانت رباطهم الفكري والوجداني ، فوجدت — على قدر جهدي — النصوص الآتية مرتبة تاريخيا .

● أورد ابن هشام الأثر التالي عن الرسول قال : قال ابن إسحاق : وكان رسول الله ﷺ يقول لأصحابه : أنا أعربكم ، أنا قرشي، واسترضعت في بني سعد بن بكر [1] .

---

(١) سيرة النبي حـ ١ ص ١٧٨ .

• ما روى عن عثمان من أنه قال للرهط القرشيين الثلاثة الذين كتبوا المصاحف : ما اختلفتم فيه أنتم وزيد ( ابن ثابت ) فا كتبوه بلسان قريش ، فإنه نزل بلسانهم — ففعلوا [1] .

• قال معاوية يوما : من أفصح الناس ؟؟ فقال قائل : قوم ارتفعوا عن لخلخانية الفرات ، وتيامنوا عن عنعنة تميم ، وتياسروا عن كسكسة بكر، ليست لهم غمغمة قضاعة ، ولا طمطمانية حمير ، قال : من هم ؟ ! قال : قريش، قال : ممن أنت ؟؟ قال : من جرم ، قال : اجلس [2] .

• قال ابن فارس : وكانت قريش مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقة ألسنتها ، إذا أتتهم الوفود من العرب ، تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم ، وأصفى كلامهم ، فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى نحائزهم وسلائقهم التى طبعوا عليها ، فصاروا بذلك أفصح العرب ، ألا ترى أنك لا تجد فى كلامهم عنعنة تميم ولا عجرفية قيس ، ولا كشكشة أسد ، ولا كسكسة ربيعة ، ولا الكسر الذى تسمعه من أسد وقيس ، مثل ( تِعلمون ونِعلم ) ومثل ( شِعير وبِعير ) [3] .

• جاء فى بداية نص الفارابى اللغوى عن القبائل قوله : وكانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ . وأسهلها على اللسان عند النطق وأحسنها مسموعا ، وأبينها إبانة عما فى النفس [4] .

تلك أهم النصوص القديمة فى هذا الموضوع ، ويلاحظ عليها ما يلى :

أولا : أن هذه النصوص وإن أثبتت لقريش الفصاحة ، فإنها لم تنفها

(١) المقنع فى رسم مصاحف الأمصار ص ٧ .

(٢) البيان والتبيين جـ ٣ ص ٢١٢ .

(٣) الصاحبى فى فقه اللغة ص ٢٣ .

(٤) انظر : الاقتراح ص ١٩ .

عن غيرها من القبائل ، وما ورد من نفي العجرفية والكشكشة والعنعنة إلخ . . عنهم ، قصد به أساساً تأييد فصاحة قريش ، لا نفيها عن غيرهم ، ويدل على ذلك أن الرسول نفسه ذكر بعد أن أخبر بفصاحته قبيلة أخرى أفادته تلك الفصاحة ، وهي قبيلة سعد بن بكر ، وكانت قريش نفسها ترسل أولادها إلى قبائل أخرى للاسترضاع واكتساب الفصاحة .

ثانيا : أن هذه النصوص — بمنطوقها — أثبتت الفصاحة لقريش . ولا يفهم منها نصاً تفردها بذلك على سائر العرب ، ولا يفهم منها كذلك أن لغتهم هي التي عمت كل العرب ، فاستخدمها الجميع تأسيا بهم ، فينبغي إذن أن يقتصر منطوق النصوص على ما أثبتته لقريش ، وقد وردت نصوص أخرى تثبت لغيرهم مثل ذلك ، كما روى عن عبد الملك بن مروان قوله : إذا أردتم الشعر الجيد ، فعليكم بالزرق من قيس بن ثعلبة — وهم رهط أعشى بكر — وأصحاب النخل من يثرب — يريد الأوس والخزرج — وأصحاب الشعف من هذيل .

ثالثا : ما ورد عن عثمان من إرشاده الكتاب بالرجوع للغة قريش إذا اختلفوا ، وقوله : « إنما نزل بلسان قريش » لا يفهم منه أن ذلك لم يكن لسان غيرهم ، فقد كانت قريش تستعمل اللغة الفصحى المشتركة بين العرب كما يستعملها غيرها من القبائل ، وقد نزل القرآن بهذه الفصحى المستخدمة في قريش — كما قال عثمان — وكانت أيضا مستخدمة في غيرها من القبائل بدليل أن القبائل العربية كلها تلقت القرآن بالإذعان والانقياد والخشوع وهل يكون ذلك كله إلا لأنهم فهموه وتمثلوه وتأثروا به .

رابعا : أضاف ابن فارس والفارابي مستنداً لإثبات فصاحة قريش ، وهو التخير والانتقاء من كلام من يفد عليهم من القبائل .

والحق أن طبيعة المخالطة والانتقاء لا تسمح بالانتقاء والتخير للأحسن فقط ، بل إنهما لتجلب على هؤلاء المخالطين ألفاظاً وظواهر لغوية يمكن ألا توصف — كما رأى ابن فارس والفارابي — بالحسن والصفاء والفصاحة والسهولة ، وبخاصة قريش ، إذ كانت تسكن مكة وما حولها وهم من أهل المدن ، وقريش تجار ، والتجارة تفسد اللغة ، وكان ذلك مما عيب على قريش نفسها فيما بعد ، فرفض العلماء الأخذ بلغتها أو لغة حاضرة الحجاز عموماً .

ويبدو أن السبب فى رواج فكرة فصاحة قريش واعتبار لغتها سيدة اللغات يعود إلى الرغبة فى إعلاء شأن قريش ، لدافع دينى لا لواقع لغوى ، فما دام رسول الله منهم وهو سيد العرب والعجم ، وما دام القرآن قد نزل عليه فيهم ، وهو سيد كلام العرب ، فإنه ينبغى للغتهم أيضاً أن تكون سيدة اللغات ، وبها توحدت لهجاتهم .

والذى أميل إليه فى هذه المسألة : أن قريشا كانت مثل غيرها من قبائل العرب تستخدم اللغة الفصحى كما يستخدمها غيرها ، وأنه كان لها لهجة خاصة بها — إلى جوار ذلك — فيها من الظواهر والسمات ما تفردوا به عن غيرهم ، وحين نزل القرآن بالفصحى — لغة العرب جميعاً — زاد الفصحى قوة ، ووجد الناطقون العرب فيه نصاً نموذجياً أعجبوا به واحتذوه .

● قال ابن جنى : إن العرب — وإن كانوا كثيراً منتشرين ، وخلقا عظيما فى أرض الله — غير متحجزين ولا متضاغطين ، فإنهم بتجاورهم وتلاقيهم يجرون مجرى الجماعة فى دار واحدة ، فبعضهم يلاحظ صاحبه ، ويراعى أمر لغته ، كما يراعى ذلك من مهم أمره ، فهذا هذا[1] .

فابن جنى يقدم صورة حية للطريقة التى توحدت بها لغة العرب ، فهم

---

(١) الخصائص جـ ٢ ص ١٥ — ١٦ .

منتشرون حقا فى أرض الله ، لكنهم بحكم الجوار والالتقاء جماعة واحدة ، يستظلون بعرف واحد فى اللغة وغيرها من الأمور المهمة ، وتلك هى الطريقة الصحيحة لتوحيد اللغة ، لا ما شاع واشتهر عن لغة قريش .

كانت بين العرب إذن لغة عامة ولهجات ، فما مجالات استعمال كل منهما بين العرب مجتمعين و بين القبائل خاصة ؟ ؟ .

إن الذى يحدد ذلك من بداية الأمر هو استخدام الفصحى فى الصلة بين العرب جميعا ، أما اللهجات فهى عرف محلى خاص بقبيلة واحدة أو بمجموعة من القبائل تجمعها بيئة اجتماعية واحدة ، والمنتظر بناء على ذلك أن تتفق مجالات استعمال كل منهما مع الموقف العام الذى تمثله .

من المتوقع إذن أن تستخدم الفصحى بين الشعراء ، فالذى يستقرىء الشعر العربى — على وفرته — فى الجاهلية والإسلام يتأكد لديه أن الشعراء يكادون يتفقون فى استخدام مستوى واحد هو مستوى الفصحى فى شعرهم ، ونادرا ما يلقى الدارس أبياتاً تحمل طابع اللهجات المحلية عما سعى النحاة وراءه ، واستخدموه فى دراستهم لاستنباط الآراء ، فقليلة جداً تلك الأبيات التى رويت وفيها كشكشة أو عنعنة ، أو التزم فيها واحد من الأسماء الستة الألف أو المثنى كذلك ، وذلك بالمقارنة إلى ما ورد من الشعراء الذين ينتسبون إلى القبائل التى قيل إن هذه الظواهر اللهجية وردت عنها ، فإذا رجعنا إلى شعر الشعراء من تميم مثلا لا نجد « عنعنة » ، وإذا رجعنا إلى شعر ربيعة وشعرائها لا نجد « كشكشة » ، وهكذا ، فالأمر كله مرجعه البيت أو البيتان ، أو العبارة المروية التى يتقلها النحاة واحدا بعد الآخر ، ومع ذلك فإن تفسير هذه الظواهر غير مشكل — كما سيأتى الحديث عنه .

فاستخدام الفصحى فى الشعر هو المتوقع ، ولا يتوقع غيره ، لأن

الشاعر يرسل شعره إرسالا ، كي تتردد أنغامه بين كل العرب ، ولا يقتصر أمره على قبيلته وحدها ، وهذا مجاله الفصحى العامة بينهم .

ومن المتوقع كذلك أن تستخدم الفصحى في مواقف الوفادة بين القبائل بعضها والبعض الآخر ، وفي مجتمع قبلي — كمجتمع الجزيرة العربية قديماً — يتحكم فيه العرف لا القانون ، غالباً ما تحل المشاكل عن طريق الصلات والذمم والمعاهدات ، وينبغي حينئذ أن تكون أداة التفاهم واحدة ومباشرة وهي الفصحى العامة التي تحقق التفاهم وتبادل الآراء .

ومن المتوقع أيضاً أن تستخدم الفصحى في موقف المخاطبة العامة حتى داخل القبائل نفسها في مجالات التشاور والحروب وأماكن العبادة ، فيستخدمها حينئذ رؤساء القبائل والأشراف والكهنة .

وبصدد ذلك ينبغي التنبه إلى ما كان العرب يقيمونه من أسواق منتظمة على مدار السنة في أقاليم مختلفة من الجزيرة العربية ، وفي تلك الأسواق يتجمع الناس من كل القبائل لتبادل المنافع بالبيع والشراء ، وسماع الشعر والخطب والآراء ، ولا يتم ذلك كله بغير لغة عامة يفهمها الجميع .

أما اللهجات القبلية المحلية فشأنها مختلف — كما هو الأمر في كل العصور — إذ تستخدم عادة في بيئة خاصة تضم قبيلة واحدة أو مجموعة من القبائل بينها صلة القرابة أو الجوار ، وفي إطار هذا المجتمع المحدد تصبح اللهجة ذات قيمة كبيرة ، إذ هي وسيلة أفراد القبيلة في شئون حياتهم العادية — وما أكثرها — من حيث قضاء مصالحهم وتفاهمهم عن تلك المصالح ، كما تكون وسيلتهم في التسلية والسمر وإلقاء النوادر والفكاهات .

* يقول الجاحظ : إذا أدخلت على الكلام الذي إنما أضحك بسخفه وبعض كلام العجمية التي فيه حروف الإعراب والتحقيق والتثقيل ،

وحولته إلى صورة ألفاظ الأعراب الفصحاء وأهل المروءة والنجابة ، انقلب المعنى مع انقلاب نظمه ، وتبدلت صورته[1] .

والجاحظ يقدم بذلك نموذجا واحدا لمجال من الكلام هو « الترفيه » حيث تكون صياغة الفكاهات والنوادر — كما يقول — خالية من الإعراب والتحقيق والتثقيل ، وتنساب على ما يقتضيه الموقف ، فيها سخف مجبوب وألفاظ أعجمية وظواهر لهجية ، فينبغي قبولها كما وردت دون فرض مستوى من الكلام على مستوى آخر ، والنوادر والفكاهات تكون قطاعا مهما من حياة الناس إذا تأكدت بينهم المعرفة والمكاشفة ، ويتحقق ذلك غالباً فى بيئة اللهجة المحلية .

والآن ، نأتى إلى الفكرة الثالثة عن موقف النحاة من الصلة بين الفصحى واللهجات .

وينبغي منذ البداية التفريق بين اعتبارين فى النظر إلى هذين المستويين :

الأول : اعتبار كل منهما مستوى خاصا ، له مجالات استعماله التى يتفرد بها ، واعتبار كل لهجة من لهجات القبائل مستوى خاصا متميزا عن مستوى غيرها من اللهجات الأخرى من ناحية وعن اللغة الفصحى من ناحية أخرى ، وهذا التفرد والتمايز بين الفصحى واللهجات يكون فى معانى الألفاظ كما يكون فى نطق الأصوات والصيغ وتأليف الكلام والإعراب ، وهو أمر لم يصنعه أحد بنية العمد ، ولم ينزل من السماء — كما يقول أصحاب التوقيف — بل صنعه عرف الناطقين اللغة أو اللهجة بفعل التطور الذى لا يد لأحد على إيقافه أو تجميده .

(١) الحيوان ج ١ ص ٢٨٢ .

وينبغى التنبه إلى أنه ليس هناك فاصل حاسم يوقف الالتقاء والتأثير المتبادل بين الفصحى واللهجـــات ، بأن يظهر فى الفصحى أحيانا بعض خصائص اللهجات ، وأن تفيد اللهجات من الفصحى معانى وصيغا وتراكيب، لكن على الرغم من ذلك فإنه يبقى اعتبار كل منهما مستوى خاصا ينبغى دراسته على انفراد .

الثانى : اعتبار الفصحى هى اللهجات نفسها ، وبهذا الاعتبار تتمثل الفصحى قديما مثلا فى لغة قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، فنطق هذه القبائل — على اتساع بيئاتها وتباين منازلها ، وامتداد الزمن بها — يعتبر وحدة واحدة تدرس جميعا لاستنباط القواعد منها .

ويلخص هذين الاعتبارين عبارة واحدة هى « التكلم بالفصحى متأثرة بلهجات القبائل أو اعتبار الفصحى هى نفس اللهجة » ، فأى هذين الاعتبارين أخذ به النحاة !!

من الإنصاف أن يعرف أولا أنه قد ورد عن علمائنا الأقدمين عرضا فى التعليق على بعض الروايات ما يفهم منـه الاعتبار الأول ، لكن ذلك لا يكون منهجا عاما طبقوه والتزموه ، وإليك هذه النماذج الثلاثة :

• وروى ابن سلام : قال المستوغر بن ربيعة بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم وقد بقى بقاء طويلا حتى قال :

| | |
|---|---|
| ولقد سئمت من الحيـاة وطولها | وازددت من عـدد السنين مئينا |
| مائة أتت من بعـدها مائتـان لى | وازددت من عدد الشهور سنينـا |
| هل ما بقَى إلا كما قد فاتنـــا | يوم يكر ، وليـــلة تحـدونا |

قوله ( بَقَا ) ، يريد : ( بَقِىَ ) و ( فَنَا ) ، يريد : ( فَنِىَ ) ، وهما لغتان لطيء ، وقد تكلمت بهما العرب [١] .

● روى ثعلب الأبيات التالية لمجهول من طيء :

| | |
|---|---|
| أسير وما أدرى لعــــل منيتى | يلبى إلى أعرافهـــا قد تدلت |
| فقلت لملاح السفينـــة خالد | أجزها ، فقد طال الثواء وملت |
| أجزها فما كانت لنا قارة الحى | مظنا ولا الأجيال عما تمنت |
| وما طرحت بى قلة عن عشيرة | بظلم ، فلم أصبر عليه فقرت |
| تحن إلى الفردوس والشير دونها | وأيهات عن أوطانها حوث حلت |

قال أبو العباس : هذه لغته ، وهو رجل من طيء [٢] .

● قال ابن جنى : رويت عن الأصمعى قال : اختلف رجلان فى الصقر ، فقال أحدهما : الصقر بالصاد ، وقال الآخر : السقر بالسين ، فتراضيا بأول وارد عليهما ، فحكيا له ما هما فيه ، فقال : لا أقول كما قلتما ، إنما هو الزقر — أفلا ترى إلى كل واحد من الثلاثة كيف أفاد فى هذه الحال إلى لغته لغتين أخريين معها ، وهكذا تتداخل اللغات [٣] .

فالفعلان ( بقا وفنا ) من ( بقى وفنى ) لغتان لطيء وقد تكلمت بهما العرب ، والذى أفهمه من العبارة الأخيرة استخدامهما فى اللغة الفصحى العامة ، وبعبارة أقرب : استخدام مظهر من اللهجات فى الفصحى .

وقد علق ثعلب على استعمال الطائى المجهول فى شعره ( أيهات فى هيهات وحوث فى حيث ) بقوله : هذه لغته ، وهو رجل من طيء ، فقد استخدمت

---

(١) طبقات فحول الشعراء ص ٢٩ .

(٢) مجالس ثعلب — القسم الثانى ص ٥٦٦ .

(٣) الخصائص ج ١ ص ٣٧٤ .

هاتان اللفظتان بتلك الصورة فى مجال من مجـالات الفصحى وهو الشعر ، فهى لغة الشاعر فى هذين اللفظين ، واستعملت طريقتها فى الفصحى .

وقد علق ابن جنى على ( الصقر والسقر والزقر ) بقوله : هكذا تتداخل اللغات ، ولو عبرت عن ذلك بما أفهمه ، لقلت : هـكذا تتكون بعض عناصر الفصحى ، بالإفادة من اللهجات عن طريق الالتقاء والاختلاط .

لـكن هذا الاتجاه لم يكن منهج النحاة العـام ، ولا يفهم ذلك عنهم صراحة من هذه التعليقات القصيرة المتناثرة فى الروايات السابقة وأمثالها .

إن منهج النحاة يبرز حقا فى الاعتبار الثـــانى ، اعتبار الفصحى هى لهجات القبائل على تعددها وطول الزمن بها .

فهذا الاعتبار لديهم هو الذى دفعهم لاختيار نوع معين من اللغة المروية عن القبائل ، لدراستها واستنباط القواعد منها ، وقد تجىء القاعدة كلها على أساس استعمال لهجة معينة ، وذلك كقولهم إن ( ذو ) من الموصولات العامة فى لغة طيء ، مما لا يشك المرء معه بأنه ظاهرة لهجية ، استخدمها بعض الناس من طيء فى اللغة العامة الفصحى مما ورد ذكره فى بعض أبيات الاستشهاد على هذه القاعدة ، لـكن لم يكتب لهذا الاستعمال الشيوع وموافقة العرف فى اللغة العامة ، وإلا فلو عزلنا هذه الأبيات التى وردت عن هذه الظاهرة فى النحو ، فهل نجد لهذا الاستعمال أثرا فى شعر الشعراء وإن كانوا من طيء ؟ ؟ الذى أعلمه إجابة لهذا السؤال هو النفى .

وقد انعكست نظرة النحاة للصلة بين الفصحى واللهجات تماما فى دراسة النحو العربى ، فقد ترتب على هذه النظرة اضطراب الدراسة لا انسجامها ففى المسألة الواحدة وجوه ، ولـكل وجه توجيـــه ، وتجد هذه الوجوه والتوجيهات سندها فى اللغات واللهجات .

وقد اتخذت هذه اللغات واللهجات أيضا تكأة فى النحو العربى لكثير من التفريعات التى تتدارك على القاعدة العامة أو تنقضها تماما ، مما زاد من تعقيد النحو العربى وصعوباته .

• روى الزبيدى : قال ابن نوفل : سمعت أبى يقول لأبى عمرو بن العلاء : أخبرنى عما وضعت مما سميته عربية ، أيدخل فيه كلام العرب كله ؟؟ فقال : لا ، فقلت : كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة ؟ ؟ فقال : أحمل على الأكثر ، وأسمى ما خالفنى لغات [١] .

• قال أبو حيان : وذكر أبو الحسن قطرب وأبو عبيد والكوفيون أن من العرب من يقف على المنصوب المنون بالسكون ، تقول (رأيت زيد) وعزاها ابن مالك إلى ربيعة ، وهو — والله أعلم — ربيعة الفرس بن نزار ابن معد بن عدنان .

وفى البطون التى تفرعت عن ربيعة عالم شعراء لا يحصون ، ولا يوجد فى لسانهم الوقف بغير إبدال التنوين ألفا إلا إذا كان على سبيل الندور [٢]

فأبو عمرو بن العلاء فيما وضعه من العربية يحمل على الأكثر ويسمى ما خالفه لغات ، والذى يفسر هذا المسلك العلمى هو فهم علمائنا الأقدمين للصلة بين الفصحى واللهجات ، واعتبارهم الفصحى هى نفس اللغات المتعددة مما أطلقوا عليه أنه «كلام العرب» ، ولا يمكن دراسة هذا الحشد الكبير المختلط إلا بهذه الطريقة التى قررها أبو عمرو «أحمل على الأكثر وأسمى ما خالفنى لغات» وهكذا جاء النحو العربى وفيه قواعد عامة ذات احتمالات ولغات تتدارك عليها أو تنقضها .

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ٣٤ .

(٢) ارتشاف الضرب ورقة ١٠١ .

وفى نص أبى حيان نموذج عملى لهذه النظرة ، فالوقوف على المنصوب المنون بالسكون لغة منسوبة إلى بعض العرب فى آراء بعض العلماء ، وهى منسوبة إلى ربيعة بالتحديد فى رأى ابن مالك ، لكن عالم الشعراء الذين لايحصون من ربيعة لايستعملون تلك الطريقة ، والشعر أحد مجالات الفصحى العامة ، فما الذى يعنيه كل ذلك ؟!

إنه يعنى أن الوقوف بالسكون كان فى لهجة بعض فروع ربيعة ، ولم تحمله الفصحى العامة ليشيع ويوافق عليه عرفها ، لكن النحاة حملوه ودرسوه من اللهجة ، ووضعوا له قاعدة تمثل ظاهرة ضمها النحو العربى ، ذلك الذى يفترض فيه أنه للفصحى العامة أساسا .

هذا ، وليس من المفيد كثيرا هنا تقديم نماذج لما أحدثته نظرة النحاة للصلة بين الفصحى واللهجات من خلط فى دراسة النحو العربى ، إذ يمكن الحصول على ذلك دون عناء ، وذلك بتصفح أحد مطولات المتأخرين «كارتشاف الضرب» لأبى حيان أو «شرح الأشمونى» ، وحينئذ ستطالع القارىء عشرات الأمثلة والنماذج لهذه النظرة .

## خريطة القبائل العربية بين قبول النحاة ورفضهم

الحديث عن القبائل العربية يتجه أساسا إلى تلك القبائل التى شافهها العلماء فى البادية فى فترة ازدهار دراسة اللغة، وذلك بقيام العلماء من الرواة والدارسين بالرحلة للأعراب فى مواطنهم ، ثم قيام الأعراب بالوفادة على الحضر للغرض نفسه وهو أخذ اللغة عنهم ، وتلك هى الطريق التى تم بواسطتها نقل ما أخذ عن القبائل ودراسته ، وإذا شئنا التقريب الزمنى لذلك ، فإنه يقال : إن ذلك كان فى منتصف القرن الثانى الهجرى وما تلاه . أما ما قبل ذلك مما نسب للقبائل العربية من اللهجات، فهى أمور جاءت دون قصد ، إذ تناقلها الناس عفوا أو أصابها العلماء فى أشعار العرب التى صحت روايتها قبل ذلك .

وعلماء اللغة لم يرووا لغات القبائل بهدف الدراسة التاريخية للغة ، على معنى : تدوين اللهجات للوقوف على كيفية تطورها ومعرفة الصلة بين بعضها والبعض الآخر ، والصلة بين ظواهرها وظواهر الفصحى ، وكان ذلك يتم — لو حدث — بجمع اختلافات لهجات القبائل وأفرادها بالتدوين ، وتمييز أنواعها من حيث القرابة والبعد بين اللهجات ، وتتبع أسباب قرب الظواهر فى اللهجات أو بعدها ، بدراسة الصلات الاجتماعية للقبائل ، وذلك بالتتبع التاريخى لانتقالات القبائل فى الجزيرة العربية .

لكن كل ذلك — للأسف — لم يحدث ، وإن جاء شىء منه ، فقد جاء عفوا ، فإنهم قد وجهوا همهم فى تدوين اللهجات إلى ما يهمهم من تصاريف الكلام بنية وتراكيب وإعرابا ، أو إلى ما تنهض به أدلة الاختلاف بين العلماء بعضهم والبعض الآخر ، كما كان يحدث بين البصريين والكوفيين ، أو بين عالم وآخر وما يحتاج إليه ذلك من الشواهد والنوادر .

كما أن علماءنا — رحمهم الله — قاموا برواية لهجات القبائل ودراستها حين بدأ نشاطهم فى ذلك، اعتمادا على اجتهاد كل منهم بالثقة بقبيلة أو أكثر يقيم بينها زمنا ويروى لغتها، وإذا كانت القبائل الموثقة قد اشتهر أمرها بين العلماء، وأصبح الأخذ عنها شبه عرف، فليس معنى ذلك أنهم حددوا ذلك تحديدا منظما أثناء نقل اللغة، إذ قد عرف ذلك بينهم بتواصيهم على النقل من قبائل خاصة، من مثل قول الخليل للكسائى حين سأله : من أين أخذت علمك هذا ؟؟ فقال : من بوادى الحجاز ونجد وتهامة، فخرج وأنفد خمس عشرة قنينة فى الكتابة عن الأعراب سوى ما حفظ، وكما هو واضح كان كلام الخليل للكسائى عاماً لا تحديد فيه .

وكتابة هذا الموضوع ببيان الآتى :

١ — القبائل العربية فى نص الفارابى وتوضيحها بالرسم

٢ — نظرة النحاة للغات القبائل من حيث القبول والرفض

٣ — معرفة أساس هذه النظرة

المشهور أن القبائل العربية تعود إلى أصلين كبيرين هما : القحطانية فى الجنوب والعدنانية فى الشمال، وينسب إلى القحطانية قبائل حمير وغسان ولخم والأزد ومذحج وكندة وطيء، ويعد منها قضاعة أيضاً عند بعض النسابين .

أما القبائل العدنانية فقد تركزت إقامتها فى الحجاز ونجد وتهامة، وترجع القبائل العدنانية فى نسبتها إلى : معد، وهو البطن العظيم الذى تناسلت منه قبائل الشمال، فمن معد نزار التى تفرعت إلى خمسة فروع كبار، وهى : أنمار وإياد وربيعة وقضاعة — فى بعض الآراء — ومضر التى اشتهرت بالفصاحة حتى نسبت لها اللغة، فقيل « اللغة المضرية »، ومن

أشهر القبائل المضرية كنانة — ومنها قريش — ثم تميم وقيس وأسد وهذيل وضبة ومزينة . ولكل قبيلة من هذه القبائل فروع ليس هنا مجال الإحاطة بها إحاطة شاملة مما تتكفل به بإفاضة كتب الأنساب .

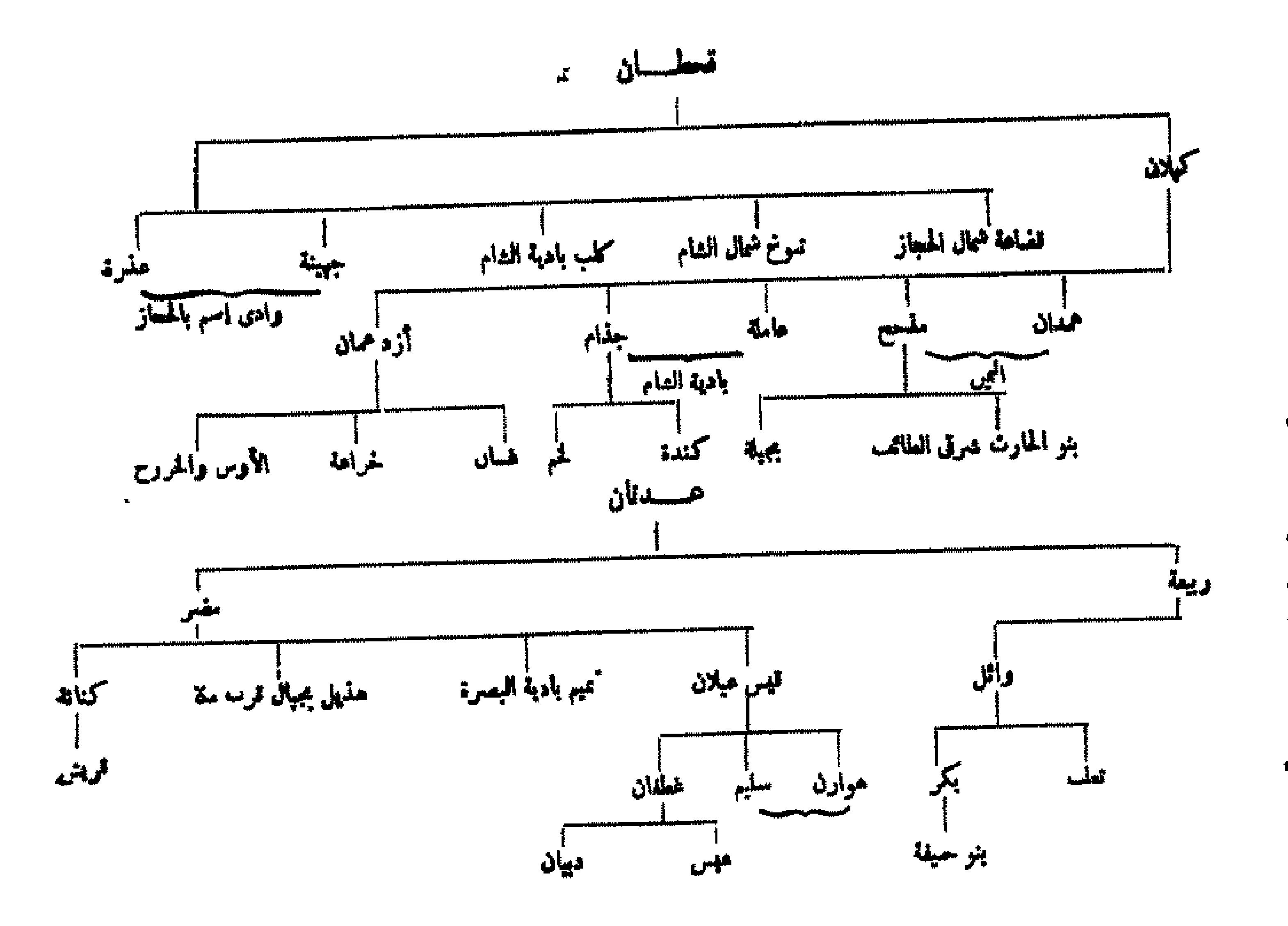
هذا هو العرض العام لقبائل الجنوب والشمال ، فمن منها أخذت عنه اللغة ومن ترك ؟ ؟ — جا في نص « الفارابي » المشهور :

والذين عنهم نقلت اللغة العربية ، وبهم اقتدى ، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين . ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم ، وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم ، فإنه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط ، ولا من قضاعة ولا من غسان ولا من إياد ، فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام ، وأكثرهم نصارى يقرؤون في صلاتهم بغير العربية ، ولا من تغلب والنمر فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية ، ولا من بكر ، لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس ، ولا من عبد القيس ، لأنهم كانوا سكان البحرين ، مخالطين للهند والفرس ، ولا من أزد عمان لمخالطتهم للهند والفرس ، ولا من أهل اليمن أصلا ، لمخالطتهم للهند والحبشة ، ولولادة الحبشة فيهم ، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ، ولا من ثقيف وسكان الطائف ، لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم ، ولا من حاضرة الحجاز ، لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم[1] .

---

(١) انظر الاقتراح ص ١٩ — المزهر جـ ١ ص ٢١١ .

وفيما يلى بيان للقبائل التى ورد ذكرها هنا :



فإذا نظرنا إلى القبائل التى أخذ عنها النحاة موزعة على الخريطة وجدناها كما يأتى :




ولنا أن نتأمل كل ماسبق عن نسبة القبائل وتوزيعها الجغرافى المقرب لأماكنها فى الجزيرة العربية حين رواية اللغة، ثم ما أورده الفارابى فى نصه السابق عن موقف العلماء منها . فإنه يفهم من ذلك كله أن قبائل العرب لم تكن فى درجة واحدة من حيث الثقة بها والأخذ عنها ، إذ تخير العلماء بعضها ، فأخذوا عنه اللغــــة ، واعتمدوا عليه — كما قال الفارابى —

(*) هذه الخريطة أخذت عن ( منهج النحاة العرب — بحث الدكتور تمام حسان — نوقش بكلية دار العلوم سنة ١٩٦٦ ) .

فى الغريب وفى الإعراب والتصريف ، وانصرفوا عن بعضها الآخر ، فلم يجمعوا لغته أو يعولوا عليه فى الدراسة .

ويمكن أن تعود احتمالات القبول والرفض لهذه القبائل إلى ما يلى :

(أ) الاعتماد على النسب العربى لعدنان وقحطان ، أو عرب الشمال والجنوب .

(ب) العزلة والاختلاط بين العرب وغيرهم من الأجانب .

من المشهور أن اللغة الفصحى كثيرا ما تنسب إلى « مضر » فيقال عنها « المضرية » وقد ردد هذه النسبة ابن خلدون فى المقدمة كثيرا ، فيقول « لغة مضر » و « لسان مضر » و « المضرية » ويقصد به اللسان الأول الذى وثق به العلماء .

ومن النص السابق للفارابى يتضح أن القبائل التى أخذ عنها العلماء ينتسب معظمها إلى العدنانية ، فالعدنانيون فى هذه القبائل يكونون نسبة عالية من بينها ، حيث أخذ عن قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة ، أما قبيلة « طيء » فهى قحطانية النسب جنوبية البيئة أصلا ، وقد أخذ عن بعضها كما نص عليه الفارابى .

إن هذه النسبة العالية فى الاعتماد على العدنانيين قد تدفع إلى الظن بأن ذلك كان السبب وراء سعى النحاة إليهم فى باديتهم والاعتماد على لغتهم .

ولكن ، بقليل من النظر والتأمل يتبين أن ذلك لم يكن إلا محض اتفاق . وأن عنصر النسب إلى مضر وعدنان أو قحطان لم يدخل أساسا فى الاعتبار عند جمع اللغة ودراستها ، ويدل على ذلك ما يلى :

أولا : أن قبيلة « طيء » — كما هو واضح في النسب والرسم — قحطانية جنوبية الأصل ، وقد نص الفارابي على الأخذ منها بقوله « وبعض الطائيين » ، وهذا البعض الذى اعتبر أهلا للثقة لدى العلماء لا شك أنه قد تهيأ له من عوامل الثقة — غير النسب — ما جعله جديرا بالأخذ عنه .

ويبدو أن قبيلة « طيء » عاشت أولا في الجنوب من الجزيرة العربية ، ثم هاجر جزء منها إلى الشمال ، حيث أقام المهاجرون ديارهم في منطقة بعيدة عن الأطراف والمخالطة — انظر الرسم — وهذا البعض وقع في نطاق القبائل التي رأى النحاة أخذ اللغة عنها والاحتجاج على ظواهر الدراسة بلغتها .

• قال أبو حيان : من العرب من يلحق ألف التثنية وواو الجمع ونون الإناث — في عامل الفاعل — والمختار أنها حروف علامات تدل على التثنية والجمع .

وحكى النحويون أن أصحاب هذه اللغة هم « طيء » يلتزمون العلامة أبدا ولا يفارقونها (١) .

• من الأمور المشهورة في النحو العربي استعمال (ذو) من الموصولات المشتركة ، وقد تثنى وتجمع ، وذلك في لغة «طيء» ويقول في ذلك ابن مالك ( وهكذا ذو عند طيء شهر ) .

ثانيا : قبيلة « حنيفة » إحدى القبائل العدنانيــــة ، إذ تنسب إلى بكر إحدى فروع وائل المنسوبة إلى ربيعة — انظر الرسم — وقد انصرف

---

(١) ارتشاف الضرب ورقة ٩٠ .

العلماء عن الأخذ منها ، ومن عاود النظرة للرسم السابق يتضح له أن مساكنها كانت قريبة من عبد القيس وأزد عمان على الخليج العربي ، وقد أخرج الفارابي الأخيرتين بقوله « لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس » فعامل النسب إلى العدنانية لم يمنع العلماء من رفض لغة حنيفة ، لوجود ما يعارض ذلك بما اعتقد العلماء أنه يسيء إلى لغتهم .

ثالثا : حاضرة الحجاز : وأم ما يطلق عليه « حاضرة الحجاز » فى ذلك الحين هو «مكة» وفيها قريش، و« الطائف » وفيها ثقيف ، و « المدينة » وفيها بقايا الأوس والخزرج ، وقد انصرف العلماء فى نقل اللغة عن حاضرة الحجاز لأنهم — كما يقول الفارابي — صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم ، وفسدت ألسنتهم .

فقريش وثقيف والأوس والخزرج فى القرن الثانى من الهجرة غير أهل الثقة فى نظر العلماء ، أليس هذا غريبا . . وبخاصة مع «قريش» التى اشتهر عنها من قبل أنها أصل الفصاحة ، وقد نزل القرآن بلغتها ، فسبحان مغير الأحوال واللغات !!

والملاحظ أنه ينتسب من هذه القبائل إلى العدنانية قريش [و]ثقيف ، وإلى القحطانية الأوس والخزرج ، ومع ذلك فإن هذه النسبة لم ترجح هذا ولا ذاك ، فرفض العلماء الأخذ عنها جميعا ، لأنهم خالطوا غيرهم ، ففسدت ألسنتهم .

والذى يستخلص من ذلك كله أن عوامل النسب إلى عدنان أو قحطان والنسبة إلى الجنوب أو الشمال لم تكن الأساس الذى قبل العلماء من أجله لغات القبائل أو رفضوها حين رحلوا البادية فى القرن الثانى ، ويبقى البحث إذن عن سبب آخر يفسر قبولهم ورفضهم .

إن الشيء المقنع الذى يفسر موقف النحاة من القبائل هو ( العزلة والاختلاط بين العرب وغيرهم من الأجانب ) ، وهذا أمر فى حاجة إلى إيضاح .

يمكن التأكد من ذلك بمراجعة ما ذكره الفارابى على خريطة القبائل السابقة ، ومن ذلك يتضح أن القبائل التى أخذ عنها تتصف بصفتين :

الأولى : أنهم يعيشون فى وسط الجزيرة بعيداً عن الأطراف ، وبذلك تحققت لهم العزلة ، والمتأمل للرسم السابق يرى أن قبيلة تميم فى الشرق قرب الخليج العربى ، وقبيلة كنانة فى الغرب قرب البحر الأحمر كلاهما على خط وسط الجزيرة ، وفى بيئة طبيعية ضمنت لكل منهما العزلة والصيانة عن الاختلاط بالأجانب .

أما قبائل قيس وهذيل وهوازن وطيء ، فإنها تكاد تتوسط الجزيرة العربية تماما .

ومن ذلك تفهم النصوص الآتية التى وردت فى مدح فصاحة هذه القبائل من العلماء :

• قال أبو زيد الأنصارى . ما أقول قالت العرب إلا إذا سمعته من هؤلاء بكر بن هوازن وبنى كلاب وبنى هلال ، أو من عالية السافلة أو من سافلة العالية ، وإلا لم أقل : قالت العرب [1] .

فالذى ذكره أبو زيد — وهو ثقة — فروع من قبيلة «هوازن من قيس» وثق بفصاحتها وبخاصة «بكر» التى من بطونها «سعد بن بكر» ، وهم الذين استرضع النبى ﷺ فيهم ، واكتسب الفصاحة منهم .

• وذكر الشعر عند عبدالملك بن مروان ، فقال : إذا أردتم الشعر الجيد

---

(١) الاقتراح ص ٨٣ .

فعليكم بالزرق من قيس بن ثعلبة — وهم رهط أعشى بكر — وأصحاب النخل من يثرب — يريد الأوس والخزرج — وأصحاب الشعف من هذيل — والشعف : رؤوس الجبال (١) .

ففي كلام عبد الملك ما يفهم منه فصاحة قيس وهذيل ، ويبدو أن شهرة هذه القبائل بالفصاحة سبقت وقت الرواية المنظمة بزمن طويل .

● قال ابن هشام : يقال من نحو ( قال وباع ) مبنيين للمفعول ( قول وبوع ) في لغة فقعس ودبير — وهما من فصحاء بني أسد (٢) .

وأمثال ذلك كثير مما يدل حقا على ثقة العلماء بلغات هذه القبائل وبخاصة ما عاش منها أكثر بعدا عن الأطراف .

الثانية : أنهم كانوا يعيشون في البوادي لا الحضر ، وقد نص الخليل على أسماء هذه البوادي حين أرشد الكسائي لاكتساب اللغة من « بوادي الحجاز ونجد وتهامة » التي حصل هو نفسه علمه منها من قبل ، ومن المعلوم أن البوادي مظنة العزلة ، فلا يجتازها الأجانب إلا نادرا ، بالقياس إلى جولانهم المستمر في الحضر للأخذ والإعطاء .

فتحقق هاتين الصفتين السابقتين للقبائل المأخوذ عنها ضمن عزلتها وصيانتها ، وترتب على ذلك ثقة العلماء بها .

أما القبائل الأخرى التي لم يؤخذ عنها ، فإن المتأمل للرسم يلاحظ أنها عارية من علامات الثقة ، فهي واقعة في الأطراف ، مما يتسبب عنه كثرة الاتصال بغير العرب ، أو واقعة في الحضر، مما يتسبب عنه تعرضها لوفادات الأجانب باستمرار . ويمكن للمرء أن يتابع في الخريطة القبائل التي انصرف

---

(١) العقد الفريد جـ ٥ ص ٢٧٣ .
(٢) تخليص الشواهد ورقة ٩٥ .

العلماء عن الأخذ منها، فسيجد أنها تكون ما يشبه السور الخارجي للقبائل الموثقة، كما هو واضح فى لخم وجذام وقضاعة وإياد وغسان والنمر وتغلب وبكر وعبد القيس وأزد عمان ثم اليمن والجنوب لصلتهما القديمة الحيمة بالأحباش، وكذلك من اتصل اليمنيون بهم من القبائل بكثرة، كبنى حنيفة وسكان اليمامة وثقيف، وأخيرا القبائل التى كانت تقيم فى حاضرة الحجاز.

فأساس قبول العلماء ورفضهم إذن هو العزلة والمخالطة، إذ يترتب على ذلك خلوص النطق أو اختلاطه، ولا يقصد بذلك المخالطة على إطلاقها، بل المقصود هو مخالطة الأجانب من الأعاجم خاصة، والمخالطة الدائمة على وجه أخص.

وهذا يتحقق فى القبائل النازلة على الأطراف، أو المستقرة فى الحضر، ولهذا وثقوا بمن أخذوا عنه اللغة — بعد هذا الاحتياط — وثوقا يكاد يصل إلى حد التنزيه، وإذا صادف العلماء أحد الظواهر اللغوية الشاذة لعربى من هذه القبائل تهيبوا من تخطئته، وكثيراً ما نص ابن جنى فى الخصائص على أن العربى الفصيح إذا سمع منه ما يخالف اللغة السائدة ينبغى ألا يحكم على ذلك بالخطأ ما دام موثوقا من فصاحته، فربما كان ذلك منه ارتجالا، وربما وقع له من لغة قديمة طال العهد عليها، ولم تصل إلينا، وهو على كلتا الحالتين لا يصح الحكم عليه بالخطأ.

ولعل ذلك نفسه يفسر بعض المصطلحات التى أطلقت قديما على بعض قبائل العرب، إذ أطلق على بعضها لفظة «الأرْحَاء» كما أطلق على بعضها الآخر لفظة «الجَمَرات» ويقصد «بالأرحاء» أولئك الذين أحرزوا دورا ومياها، فلم ينزحوا عن أوطانهم، بل هم يدورون فى أوطانهم كالأرحاء على أقطابها، ومن هؤلاء فروع من تميم وأسد وطيء وكلب وديبة.

أما « الجمرات » فمعناها الجماعات ، وذلك لاجتماع بعض القبائل على ألا يخرجوا منهم إلى غيرهم ، ولا يدخلوا من غيرهم فيهم ، وتذكر كتب الأنساب أن من هؤلاء بنى تميم بن عامر وبنى الحرث بن كعب ، وبنى ضبة وبنى عبس .

والمعتقد أن هذه الألفاظ لم تكن مما أطلقته القبائل على أنفسها ، بل أطلقها عليهم العلماء احتفاء بعزلة القبائل ومبالغتها فى التصون عن مخالطة غيرها من الأجانب والعرب على حد سواء .

ويبقى بعد ذلك أمران يتعلقان بهذا الموضوع .

أولا : من قبائل أطراف الجزيرة العربية لخم وقضاعة ، وكلاهما كان فى الشمال — راجع الرسم — وقد رفضت لغة القبيلة الأولى لمجاورتها القبط بمصر ، ورفضت لغة القبيلة الثانية لمجاورتها أهل الشام ، ولقد سبق أن قبيلة قضاعة اختلف فى نسبتها بين القحطانية والعدنانية ، ولعل السبب فى ذلك أنها كانت أولا فى الجنوب ثم تفرقت وذهب بعضها إلى الشمال فأقام هناك ، وهذا البعض صادفه العلماء حين بدأوا رواية اللغة .

والمهم فى ذلك أن كلا من قبيلتى قضاعة ولخم تذكران فى كتب المتأخرين من النحاة منسوباً إليهما لغات تترتب عليها آراء نحوية ، واللغات المنسوبة إلى قضاعة خاصة كثيرا ما توصف بالشذوذ ، ويبدو أن لذلك أصلا توضحه الرواية التالية :

« قال السيوطى : نقل ابن مالك فى كتبه لغة لخم وخزاعة وقضاعة وغيرهم واعترض عليه أبو حيان فى شرح التسهيل ، وقال : ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن[1] .

---

(١) الاقتراح ص ٢٠ .

وهذا النص يوضح المسألة تماماً ، فليس من عادة أئمـــة هذا الشأن الاعتداد بلغة لخم وقضاعة ـــ كما قال أبو حيان ـــ لكن ابن مالك قد خرج عن هذه العادة ، فاعتد بلغات هذه القبائل ، وتابعه على ذلك المتأخرون عنه ، وهذا ما يفسر ورود ذلك فى كتبهم ، وهو فى الوقت نفسه لا يخل بالاتجاه العام للأخذ عن القبائل فى عصر الاستشهاد .

ثانيا : فى موقف التنابذ بين البصريين والكوفيين كثيرا ما طعن البصريون فى آراء منافسيهم اعتمادا على أن الأعراب الذين أخذوا اللغة عنهم لا يعتد بهم .

* قال أبو حاتم : فإذا فسرت حروف القرآن المختلف فيها ، أو حكيت عن العرب شيئا ، فإنما أحكيه عن الثقات منهم مثل أبى زيد والأصمعى وأبى عبيدة ويونس وثقات من فصحاء الأعراب وحملة العلم ، ولا ألتفت إلى رواية الكسائى والأحمر والأموى والفراء ونحوهم ، وأعوذ بالله من شرهم(١) .

* ومن ذلك الأبيات المشهورة بين دارسى النحو والمنسوبة لأبى محمد يحيى بن مبارك اليزيدى البصرى :

| | |
|---|---|
| كنا نقيس النحو فيما مضى | على لسان العرب الأول |
| فجاء أقـــوام يقيسونه | على لغى أشياخ قطر بل |
| فكلهم يعمل فى نقض ما | به يصاب الحق لا يأتلى |
| إن الكسائى وأشياعه | يرقون فى النحو إلى أسفل |

ولعل أشهر من تعرض لذلك من الكوفيين هو « الكسائى » إذ يرد عنه فى كتب طبقات النحاة روايات تدور حول عدم الثقة بروايته اللغة ،

---

(١) مراتب النحويين ص ٩٠ .

وذلك بالطعن فى الأعراب الذين رواها عنهم وأخذها منهم . فيقال عنه مثلا : إنه قدم البصرة ، فأفاد علما كثيراً صحيحاً ، ثم قدم الكوفة ، فأخذ عن «أعراب الحُطَمِيّة» فأفسد بذلك ما أخذه من البصرة ، أو يقال عنه : إنه عول حقاً على السماع وروى ما سمع ، ولكنه لم يكن يروى لغة الفصحاء ولا من يؤخذ عنه ، وتردد كثيراً أن الأعراب الذين شهدوا له ضد سيبويه كانوا من « أعراب الحطمية » هؤلاء الذين كان الكسائى يقوم بهم ، ويأخذ عنهم .

فمن أعراب الحطمية ؟ ! وما حقيقة الأمر فى هذه القضية ؟ !

واضح أن هؤلاء الأعراب كانوا من الوافدين على الكوفة بما يحملون من فصاحة تدر عليهم الكسب المادى ، نتيجة احتفاء العلماء بهم وبفصاحتهم ، « والحطمية » كانت إحدى محال الكوفة التى أقام بها هؤلاء الأعراب ، ويبدو أن هؤلاء الأعراب كانوا جماعات كثيرة أقامت بظاهر المدينة وباديتها ، وكان معظمهم من بنى أسد إحدى القبائل الموثقة ، وقد وردت نسبتهم نصاً فى بعض هذه الروايات عنهم ، كما قيل عن ابن الأعرابى « إنه سمع من الأعراب الذين كانوا ينزلون بظاهر الكوفة — بنى أسد وبنى عقيل — فاستكثر »

ولم يكن ذلك غريبا ، فقد كان هذا شأن العلماء فى ذلك الوقت مع من يفد من الأعراب إلى الحضر ، فعل ذلك علماء البصرة كما فعل الكسائى وغيره من علماء الكوفة ، فلماذا إذن اتخذ ذلك وسيلة للطعن فى الرجل وعلمه ؟ !

إن تفسير ذلك جد يسير ، فقد كان الدافع لذلك هو المنافسة والعصبية البلدية ، ذلك أن الكسائى لم يفد علمه من هؤلاء الأعراب فقط ، إذ من

المعلوم أن الخليل حين أرشده إلى بوادى الحجاز ونجد وتهامة ، خرج وأنفد خمس عشرة قنينة فى الكتابة عن الأعراب سوى ما حفظ ، ويفهم من ذلك أن خروجه كان لهذه البوادى لا لظاهر الكوفة .

وبهذا الفهم تتضح قيمة هذه الروايات وموضعها من الصحة والادعاء ، ويبقى لعلمائنا الأقدمين — رحمهم الله — موقفهم من القبائل الذى تحكم فيه مبدأ ( العزلة والاختلاط ) .

## المفاضلة بين لغات القبائل فى دراسة النحاة

كتب ابن جنى فى الخصائص تحت عنوان (اختلاف اللغات وكلها حجة) قائلا : ليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها ، لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها ، وقد نقل السيوطى هذا المعنى نفسه فى « الاقتراح » بما يكاد يتفق معه فى الألفاظ ، وأضاف بعض عبارات من عنده تفيد التفريع على المعنى العام السابق ، مثل « كل ما كان لغة لقبيلة ، قيس عليه » و « الناطق على لسان لغة من اللغات مصيب غير مخطىء » .

والمقصود باللغات التى نسب لها الاختلاف هنا لغات القبائل التى رأى النحاة قبولها والأخذ عنها ، وهم — كما سبق فى نص الفارابى — قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، فعنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل فى الغريب والإعراب والتصريف .

فلغات هذه القبائل وفروعها هى موضوع هذه الفقرة من حيث الاستحسان والاستهجان ، أما القبول العام لها فمن الواضح فى النصوص السابقة أن العلماء قد أثبتوا حجيتها بصورة عامة ، فمن نطق على ألسنتها أو قاس عليها فهو مصيب غير مخطىء ، فلكل لغة منها على حدة احترامها فليس لأحد رد إحدى اللغتين بالأخرى ، لأنهـــا ليست أولى بذلك من رسيلتها .

فهذا الموقف العام لا شأن لنا به هنا ، فقد تقدم الرأى فيه ، لأن موضوع هذه الفقرة هو عدم تسويتهم بين مراتب قبول هذه اللغات ، فهم يستحسنون بعضها ويستقبحون البعض الآخر ، ويصفون بعضها بالعلو والسمو أو الفصاحة أو الأقوى فصاحة ، كما يصفون بعضها الآخر بالقبح

أو الرداءة أو الفساد، ويعبرون عنها بقولهم (لُغَيَّة) بما يشعر بتصغير أمرها وتحقير شأنها.

والدارس لهذه الظاهرة يصادف عبارات عامة لاتقدم مسوغات مقنعة للاستحسان أو الاستهجان، كقولهم مثلا «وهى لغة رديئة تستعملها قبيلة كذا» أو «وفى هذه اللغة فساد» أو «أولئك أفصح العرب» أو «هذه لغة فقعس ودبير وهما من فصحاء بنى أسد» وغير ذلك من هذه الصفات العامة التى لا تفيد شيئاً محدداً ذا قيمة.

* قال بعض أهل اللغة: من العرب من يقول (الدمّ) بالتشديد كما يلفظ به العامة، وهى لغة رديئة[1].

* قال الحسن (البصرى) يوماً (توضيت) فقيل له: أتلحن يا أبا سعيد؟ فقال: إنها لغة هذيل وفيها فساد[2].

لذلك كان من المجهد للدارس الحصول على مسوغات محددة لإطلاق هذه الصفات العامة فى تعليقاتهم على لغات القبائل، وقد جمعت من هذه التعليقات المتناثرة الأمور الآتية:

* كثرة الاستعمال وقلته
* موافقة القياس ومخالفته
* لغة أهل الحجاز فى مقابلة لغة غيرهم
* ورود اللغة فى القرآن وعدم ورودها فيه

---

(١) أمالى ابن الشجرى ص ٣٨٢.
(٢) ألف باء (البلوى) جـ ١ ص ٤٦.

وكل واحد من هذه الأمور الأربعة فى حاجة إلى بيان وتأييد .

أما الأمر الأول فقد نص سيبويه على نماذج منه ، وذكر رأيه فيها ثم شرح ذلك ابن جنى نظرياً فى أكثر من موضع من كتابه « الخصائص » وقدم له تعلات افتراضية تعجب الذهن .

* فيما أورده سيبويه : هذا باب ما كان من ( أفْعَل ) صفة فى بعض اللغات ، واسماً فى أكثر الكلام ، وذلك ( أجدل وأخيل وأفعى ) فأجود ذلك أن يكون هذا النحو اسماً ، وقد جعله بعضهم صفة[1] .

* ويقول ابن جنى : إذا تساوت اللغتان ، فلك أن تستعمل إحداهما ، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها ، لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها . . .

فإذا قلت إحداهما رواية ، وكثرت الأخرى ، تأخذ بأوسعهما رواية ، فإذا كان الأمر فى اللغة المعمول عليها هكذا وعلى هذا ، فيجب أن يقل استعمالها ، وأن يتخير ما هو أقوى وأشيع منها ، إلا أن إنساناً لو استعملها ، لم يكن مخطئاً لكلام العرب ، ولكنه كان يكون مخطئاً لأجود اللغتين[2] .

فالذى يفهم من هذين النصين اعتبار النحاة « الكثرة والقلة » فى اللغتين أو اللغات ، وأن اللغة إذا كثرت فى الكلام تكون أجود مما قلت فيه — كما قال سيبويه — ومن استعمل القليلة منهما يكون مخطئاً لأجودهما — كما قال ابن جنى — بل إن ابن جنى ليذهب أبعد من ذلك ، إذ يلزم المتكلم

---

(١) كتاب سيبويه ج ٢ ص ٥ .
(٢) راجع : الخصائص ج ٢ ص ١٠ — ١١ .

المعوّل على اللغة الأقل استعمالاً أن يعدل عن ذلك إلى غير ما هو أقوى وأشيع ، وكأنما أصبح الأمر أوامر تراعى لا لغة تنطق .

إن اعتبار القلة والكثرة أمر جدير بالتقدير والقبول إذا كان مجال البحث فى لهجة واحدة محددة البيئة والزمن ، حينئذ يكون هذا الاعتبار صحيحا ، ويؤدى إلى نتائج مقنعة ، أما إذا كانت هذه الكثرة والقلة بين لغات متعددة البيئة مختلفة الزمان والمكان ، فحينئذ تكون الموازنة بهذا الاعتبار خاضعة لظروف غير موضوعية ، إذ تخضع لظروف القبيلة وعددها وشهرتها ، وحظ الراوى من الأخذ عنها . وتكون الجهة منفكة — كما يقول أصحاب المنطق .

أما الأمر الثانى فهو تأثير القياس فى ترجيح لغة على أخرى ، ويكون ذلك بموافقة إحدى اللغتين القياس أو تعضيده لها ، إذا وردتا عن ظاهرة لغوية واحدة .

• قال سيبويه : هذا باب اختلاف العرب فى الاسم المعروف الغالب • إذ استفهمت عنه بـ ( مَنْ ) .

أعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل ( رأيت زيدا ) ( من زيدا ) وإذا قالوا ( مررت بزيدٍ ) ( من زيدٍ ) وإذا قالوا ( هذا زيدٌ ) ( من زيدٌ ) — وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال ، وهو أقيس القولين [1] .

• قال ابن هشام : زعم قوم أن لغة تميم جواز نصب تمييز ( كم ) الخبرية إذا كان الخبر مفردا ، وروى قول الفرزدق :

---

(١) كتاب سيبويه جـ ١ ص ٤٠٣ .

كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري

بالخفض على قياس تمييز «كم» الخبرية ، وبالنصب على اللغة التميمية ، أو على تقديرها استفهامية استفهام تهكم [١] .

ويكفي هذان النموذجان — ومثلهما كثير — للدلالة على ما نحن بصدده من اعتبار القياس عاملا مرجحا بين لهجات القبائل ، فسيبويه يرجح لغة تميم على لغة الحجاز في أسلوب الحكاية ، يدل عليه استخدامه «أفعل التفضيل» على غير بابه « وهو أقيس القولين » دلالة على شدة ميله إليه ورغبته فيه ، لأن القياس هنا يقتضي الرفع على أساس المبتدأ والخبر في (من زيد) فهو قياس واحد ، واستخدامه أسلوب التفضيل دلالة على الترجيح في الظاهرة اللهجية نفسها لا في القياس فيها

أما ابن هشام فيرى عكس ذلك في ترجيح لغة الحجازيين على لغة التميميين في تمييز «كم» الخبرية ، لأن الخفض — في رأيه — هو القياس ، ويدل على هذا الترجيح ما بدأ به كلامه من نسبة « الزعم » إلى من ينسب إلى تميم النصب في التمييز ، ثم محاولته أخيرا صرف رواية النصب في بيت الفرزدق إلى وجه آخر ، باعتبار أن «كم» استفهامية لا خبرية ، وذلك كله يدل على ترجيحه خفض التمييز الذي هو القياس .

هذا الموقف الفرعي لاحترام النحاة القياس جزء من موقفهم العام منه ، فقد وضع النحاة الأقيسة بناء على ملاحظة استعمال الكلام العربي في الأعم الأغلب ، ثم حكموه في الاستعمال وفي آرائهم أيضا . ولقد وصلت المبالغة في النظر إلى علاقة القياس باللهجات إلى حد افتراض وضعه في الأصل

---

(١) المغني جـ ١ ص ١٨٥ .

مع وضع اللغات المختلفة ، سواء أكان هذا الواضع الله أم الإنسان ، وقد أورد ابن جنى عن الأخفش قوله : اختلاف لغات العرب إنما جاء من قبل أن أول ما وضع منها ، وضع على خلاف ، وإن كان كله مسوقا على صحة وقياس ، فكأنما كانت الأقيسة قوالب معدة لديهم عند الوضع ، وإذا كان لها هذا التأثير والقيمة ، فلا غرابة إذن أن تستخدم فى الترجيح والمفاضلة .

ومن المعلوم أن الأقيسة أحكام استنبطها الدارسون من ملاحظة ظواهر اللغة وأمثلتها فى البنية وتأليف الكلام والإعراب ، وهذا شىء مطلوب فى البحث عامة ، وفى بحث اللغة خاصة ، فإذا انقلب الأمر به ، فأصبح أداة تحكم بدل أن يكون نتيجة ملاحظة ، واستخدم فى الترجيح والمفاضلة بين اللغات بدل اقتصاره على مورده من الأمثلة ، فإنه حينئذ يكون قد خرج عن حده إلى ضده ، واستخدم بذلك فى غير موضعه .

أما الأمر الثالث فيما رآه النحاة عن المفاضلة بين اللغات فهو اعتبارهم لغة أهل الحجاز أعلى مرتبة من غيرها من اللغات ، ويبدو ذلك فيما يلاحظ فى دراسة النحو العربى حين التعرض لظاهرة لهجية متعددة الأوجه ، إذ يوردون حينذاك هذه الأوجه منسوبة إلى القبائل ، مع تقديم ما ينسب إلى أهل الحجاز عن غيرهم .

وبالجملة فإن الانطباع الذى يخرج به المرء من تصفح بعض المسائل التى تكون لغة الحجاز طرفا فيها هو تعاطف النحاة مع هذه اللغة عموما ، وإن كان هذا العموم لا يقدم دليلا حاسما صريحا لإثبات ذلك عنهم ، كما فى النموذجين الآتيين :

• جاء عن الفراء قوله : واعلم أن كثيرا مما نهيتك عن الكلام به من شاذ

اللغات ومستكره الكلام لو توسعت بإجازته ، لرخصت لك أن تقول ( رأيت رجلان ) ولقلت ( أردت عن تقول ذاك ) ولكن وضعنا مايتكلم به أهل الحجاز ، وما يختاره فصحاء الأمصار [١].

● جاء فى حديث ابن هشام عن الاستثناء المنقطع : وإن كان منقطعا ، فالحجازيون يوجبون نصبه ، وهى اللغة العليا.. والتميميون يجيزون الإبدال ويختارون النصب [٢] .

فالذى يفهم من كلام « الفراء » أن لغة أهل الحجاز مصونة عن شاذ اللغات ومستكره الكلام ، وقد نص ابن هشام صراحة على أنها هى اللغة العليا .

ويبدو أن هذا التعاطف والتفضيل يعود جزء منه إلى الفكرة الشائعة من أن لغة قريش أفصح من غيرها — تقدم الرأى فى ذلك — وقريش فى الحجاز ، فينبغى أن يترتب على ذلك أيضا نسبة فضل مماثل للغة الإقليم كله ، وهو ترجيح لغته على غيرها من لغات الأقاليم الأخرى .

والحق أن هذا الترجيح يفتقر إلى مسوغ لغوى مقنع ، فإن الحجازيين — ومنهم أهل الحاضرة — كانوا أكثر من غيرهم تعرضا للاحتكاك والمخالطة بغيرهم ، وذلك يعرض لغتهم لما يصاحب ذلك من التحريف والفساد فى النطق ، مما دفع علماءنا الأقدمين إلى الانصراف عن الأخذ من حاضرتهم ، — كما صرح بذلك الفارابى فى نصه عن القبائل — والذى أزعمه — وأرجو ألا يجانبنى فى ذلك التوفيق — أن التعاطف مع لهجة الحجاز وتفضيل لغته سببه الشهرة والدافع الدينى ، لا واقع الأمر فيما كانت عليه اللغة .

---

(١) تسكلة ماتغلط فيه العامة ص ٥ .

(٢) انظر : شرح شذور الذهب ص ٢٦٥ .

ويبقى بعد ذلك الأمر الرابع والأخير فى مرجحات لهجة على أخرى ، وهو ما يلخصه قول ابن خالويه :

• قد أجمع الناس جميعا أن اللغة إذا وردت فى القرآن فهى أفصح مما فى غير القرآن لا خلاف فى ذلك (١) .

وأنا مع هذا الإجماع ، بشرط أن يفهم فهما معينـا ، مؤداه أن اللغة إذا وردت فى القرآن ، فقد أصبحت شيئا مختلفا عما كانت عليـه وهى لهجة ، إذ تصبح حينئذ عنصرا من عناصر اللغة الفصحى العامـة ، حيث استخدمت فى أرقى نص نموذجى لها ، أما التلفت إلى الوراء لرؤية ما استخدم فى القرآن من منظار اللهجة ، فإنه قد يفيـــد تاريخ استعمال الألفاظ والجمل ، لكنه لا يدل على الترجيح أو التفضيل .

أخيراً : فإن موقف النحاة من هذه القضية يعود إلى أمرين متلازمين هما :

الأول : اعتبار اللغة الفصحى هى اللهجات مجتمعة .

الثانى : إمكان أن تكون لغـة أفضل من لغة أخرى .

والأمر الأول كان أساس نظرتهم للصلة بين الفصحى واللهجات وقد تقدم ذكره .

أما الأمر الثانى فهو الإضافة الجديدة هنا لموقفهم من اللهجات ترجيحا ومفاضلة .

---

(١) عن : المزهر جـ ١ ص ١٢٩ .

# ثانياً

# قضايا الفصحى واللهجات فى ضوء النظرة الحديثة للمستوى اللغوى

## ١ — الصلة بين اللغة المشتركة ولهجاتها فى الاستعمال والدراسة

الرأى فى هذا الموضوع من وجهة النظر الحديثة يتضح ببيان الآتى :

(ا) الصلة بين اللغة المشتركة ولهجاتها فى الاستعمال

(ب) ضرورة تحديد مستوى اللغة أو اللهجة فى الدراسة

(ج) الرأى فى فهم النحاة الصلة بين الفصحى واللهجات

إن وجود اللغة المشتركة واللهجات المحلية فى اللغات أمر تحتمه الضرورة الاجتماعية وما تقتضيه من تفاوت مستوى الاستعمال وحاجاته ، تبعا لحاجة الناطقين أنفسهم ، لاستخدام اللغة فى المواقف العامة والراقية أو مواقف الحياة العادية والخاصة بالبيئة المحلية ، ويكاد اللغويون المحدثون — فيما أعرف — يجمعون على هذا الفهم فيما يتعلق بالفصحى واللهجات ، وإن تفاوتت جهودهم بعد ذلك فى بيان الظروف التى تؤدى إلى وجود كل من هذين المستويين فى اللغات ، والطريقة التى يحدث بها تكون المشتركة من اللهجات أو العكس ، مما لا يعنينا هنا ذكره بالتفصيل .

• يقول دى سوسير : ولكل لغة لهجاتها، وليس لواحدة منها السيادة على الأخريات ، وهى فى العادة متفرقة مختلفة [١] .

• يقول فندريس : الذين يتكلمون إحدى اللغات يميلون دائما إلى المحافظة عليها كما هى ، وكذلك التبادل الكلامى الذى يحدث باستمرار بين أعضاء مجموعة اجتماعية واحدة يؤدى إلى توحيد اللغة — ومن هنا تنشأ اللهجات ، وكذلك اللغات المشتركة التى تسير مع اللهجات جنباً إلى جنب [٢] .

---

(١) Courseín General Linguistics, P. 195.

(٢) اللغة ص ٢٣٦ .

وما دام لكل لغة لهجاتها — كما يقول دى سوسير — وأن اللغة المشتركة تسير مع اللهجات جنباً إلى جنب — كما هو رأى فندريس — فإن من الأمور العادية أن يحدث بين المستويين تبادل يشمل معانى الكلمات والصيغ وطريقة تأليف الكلام، ويتأثر الاستعمال فيهما بالعادات النطقية للآخر، وهذا التأثير والتأثر دائم الحركة والاستمرار، ومع ذلك يبقى مستوى المشترك واللهجات متميزاً، يحرسه الاستعمال نفسه، فإن انتقال عناصر لهجية إلى الفصحى يبقى منسوباً إلى أصله اللهجى المحصود ما لم تتمثله اللغة المشتركة، ويشيع استعماله فيها، ومتى تحقق له ذلك، فإن نسبته إلى أصله اللهجى تبقى قائمة تاريخيا فقط، أما بعد الانتقال للفصحى، فإنه يصبح عنصرا جديدا من عناصر المشتركة بتمثلها له والموافقــــة على استعماله، وكذلك الأمر بالنسبة لمـا تتأثر به اللهجات من عناصر اللغة المشتركة، فإن الاستعمال هو الحكم أيضا فى قبول تلك العناصر أو رفضها.

• يقول فندريس : إذا اتفق لبعض العناصر المحلية أن تدلف إلى اللغة المشتركة، فليس معنى هذا أننا نواجه بقايا لهجيــة أو أمام لهجة جديدة فى سبيل التكوين، بل نواجه اللغة المشتركة نفسها فى مظهر محلى [١].

ومعنى هذه العبارة أن هذه العناصر اللهجيـة التى استعملت فى المشتركة لا ينظر إليها بعد هذا الاستعمال على أنها — بتعبيره — بقايا لهجية، بل هى من اللغة المشتركة نفسها وإن ارتبطت بأصلها المحلى باعتبار نسبتها التاريخية.

والخلاصة أن التأثير والتأثر — فى أية لغة — بين المشتركة ولهجاتهـا أمر واقع مستمر، ومع ذلك لا يؤدى إلى الخلط بين المستويين فى اللغة إذا أخذ فى الاعتبار موافقة الاستعمال نفسه على القبول أو الرفض.

---

(١) السابق ص ٣٣٦ .

ومن ذلك يعلم أن البحث في اللغة لا يقتصر على مستوى دون آخر، بأن يوجه الاهتمام للفصحى فقط — كما فعل النحاة العرب — أو يوجه الاهتمام إلى اللهجات فقط، كما يدعو لذلك بعض المتحمسين في عصرنا الحاضر عن جهل أو غرض، فكلا المستويين جدير بالبحث والنظر باعتباره نشاطا اجتماعيا الناطقين باللغة من جهة، ولما تفيده الدراسة في كلا المستويين من الآخر من جهة أخرى، وتبرز هذه الفائدة بصورة واضحة في فهم التطور التاريخي لكل من المشتركة ولهجاتها، بمعرفة مدى ما أفادته كل منهما من العناصر اللغوية في الأخرى، وما تمثله من ذلك، فقدر له الانتشار والبقاء، وما استعمل في إطار محصور بين فرد أو أفراد، فانزوى، ثم توارى في ظلال النسيان.

أجل، من الواجب ألا نهمل زاوية من زوايا البحث في الفصحى أو اللهجات، ولكن مع ذلك ينبغي تجنب الخلط بين المستويين في الدراسة فإن لكل منهما مجال استعماله الخاص ونظامه المتميز، وانتقال عناصر من أحدهما للآخر لا يخرجه عن هذا المجال، ولا يؤدى للخلط فيه كما سبق بيانه آنفا في الصلة بينهما في الاستعمال، ويبدو أن الذين يعارضون دراسة اللهجات إشفاقا على الفصحى يلتبس عليهم الأمر في التفريق بين الدراسة والاستعمال الفعلي للغة، إذ يتصورون أن دراسة اللهجات والاهتمام بها يؤدى إلى إضعاف الفصحى وإهمالها، وهذا خطأ في التصور لا شك فيه، والأمر على عكس هذا التصور تماما، إذ تؤدى دراسة كل منهما إلى فوائد محققة بالنسبة للآخر، أما الأمر الخطير حقا فهو الخلط بين المستويين في الاستعمال، بأن تستعمل الفصحى في مجال خاص باللهجات أو العكس، والدعوة لذلك دعوة عقيم لن يقدر لها النجاح، لمجافاتها للواقع الاجتماعي للغة.

وفى ضوء ذلك يتضح موقف النحاة العرب من الصلة بين الفصحى واللهجات فى الآتى :

أولا : أن عدم التفريق أصلا بين العربية الفصحى ولهجاتها أمر لا يتفق مع طبيعة اللغات والمستوى الاجتماعى لاستعمالها ، وهو لم يتفق مع واقع الأمر فى اللغة العربية طوال عصر الاستشهاد ، فقد وجه النحاة نظرهم إلى اللغة من زاوية الفصحى فقط، فأهملوا بذلك الواقع الاجتماعى للغة ، وظل ما لدينا عن اللهجات قاصراً عن إعطاء صورة كاملة مفيدة عن استعمالها وتطورها حتى اليوم .

ثانياً : أن اعتبار الفصحى تشمل لغات القبائل المتعددة التى وثقوها ثم جمع مادتها ودراستها بهذا الاعتبار قد أدى إلى الخلط والاضطراب فى تلك الدراسة ، من بناء القواعد على ظواهر لهجية ، ومن اختلاف الآراء حول المسائل اعتمادا على ما ورد من بعض القبائل ، ومن وجود آراء واختلافات لا تتفق مع الفصحى فى نصوصها الموثقة كالقرآن والحديث والشعر ، والاطلاع على أحد المطولات النحوية — كالأشمونى مثلا — يدل على ذلك المعنى ويؤيده ،

وفى فهمى أن جهودنا الآن ينبغى أن تتجه إلى أمرين يتكاملان معا ، أولهما : فى المادة اللغوية التى نص فى كتب النحو على أنها منسوبة إلى إحدى اللهجات ، والنظر فيها فى ضوء النصوص الموثقة عن عصر الاستشهاد لمعرفة مدى استخدامها فى الفصحى ، فيثبت منها ما تمثلته ، وشاع استعماله فيها ، باعتباره عنصرا من عناصرها ، ويتوقف فيما لا يثبت له ذلك ويترتب على ذلك تصفية الآراء والخلافات التى بنيت عليها ، فأدت إلى صعوبة النحو العربى واضطراب مسائله .

ثانيهما : دراسة تطور اللغة العربيـــة — إن أمكن — فى ضوء الفهم الحديث لاختلاف مستوى الفصحى عن اللهجات ، وأضعف الإيمان فى ذلك هو تطبيق هذا الفهم على دراسة اللغة العربية فى الوقت الحاضر ، بتوجيه الاهتمام إلى المشترك ولهجاتها جميعا ، مع تخصيص كل منهما بدراسة مستقلة يفيد كلاهما من نتائجها .

٢ — قيمة التفريق بين لغات القبائل على أساس العزلة والاختلاط

تبين من عرض نص الفارابى على خريطة تقريبية للقبائل أنه كان وراء أخذهم ورفضهم مبدأ « العزلة والاختلاط بين العرب والأجانب » فالعزلة تحقق المحافظة على النقاء والثقة ، والاختلاط مظنة الخلط والفساد ، فما هو الرأى فى هذا الموقف وما ترتب عليه ؟

نبادر ابتداء إلى الاعتراف بأن اعتماد النحاة على هذا الأساس فى القبول والرفض كان نتيجة ظروفهم الاجتماعية والعلمية ، إذ ازدهر النشاط فى رواية اللغة ودراستها فى النصف الثانى من القرن الثانى الهجرى ، وصاحبه فى تلك الفترة وما بعدها اختلاط اجتماعى كبير بين العرب وغيرهم فى الأمصار العربية ، وقد كان فى البصرة مثلا — وهى مركز أساسى لدراسة اللغة — فرس ونبط وروم وترك وغيرهم ممن ردد الجاحظ أسماءهم كثيرا فى كتبه ، وروى نوادرهم وأخبارهم ونطقهم ، ولم يقتصر هذا الاختلاط على الأمصار وحدها ، بل امتد نفوذه إلى بعض القبائل العربية نفسها ، ورأى النحاة أن هذا الاختلاط يؤدى إلى اللحن والفساد فى اللغة كما كان الأمر فى الأمصار التى يعيشون فيها ، وفى هذه الظروف التى أحاطت بالعلماء أدام اجتهادهم للحصول على نموذج مثالى للفصحى إلى الأخذ بمبدأ « العزلة والاختلاط بين العرب والأجانب » فشاع التعارف عليه فى رحلاتهم البادية ، واختلف

موقفهم من القبائل تبعاً له ، وإلى هذا الحد يعتبر موقفهم صحيحا بالنسبة لظروفهم واجتهادهم .

لكن الأخذ بهذا المبدأ قد داخله ما أساء إليه من حيث الفهم وأسلوب الدراسة ونتائجها .

فالنحاة العرب جهدوا فى الحصول على نموذج نقى للفصحى ، وفهموا أن هذا النموذج يتحقق فى نطق القبائل التى لم تختلط بالأجانب ، ولهم ذلك ، لكن الانصراف بعد ذلك عن دراسة لغات القبائل الأخرى لا مسوغ له فقد كان من حق لغات هذه القبائل أيضا أن تروى وتدرس ، لمعرفة تأثير هذا الاختلاط ومداه ، وكان هذا المسلك مفيدا بالنسبة لما وجهوا اهتمامهم له من الفصحى المثالية فى نظرهم ، إذ تتأكد دراستهم لها بمعرفة ما داخل غيرها من عناصر اللغات الأخرى ومدى تأثيرها على نطق القبائل التى تعرضت للاختلاط ، فالربط بين العزلة والاختلاط والأخذ والترك قصر بدراسة النحاة عن الإحاطة الشاملة بما كانت عليه اللغة العربية بين كل القبائل فى عصرهم .

فأساس « العزلة والاختلاط » كان دافع الأخذ به ظروف النحاة والفصحى كما تنطق فى الحضر ، ولو استخدم هذا المبدأ فى اختيار نماذج من نصوص الفصحى التى لم يفسدها الاختلاط — سواء أكانت تلك النصوص من الحضر أم البادية — ثم درست بمنهج صحيح دقيق ، لأفادت الفصحى من ذلك أجل فائدة . ولم يكن ثمة ما يدعو إلى الانصراف عن دراسة لهجات القبائل العربية فى بيئاتها المختلفة أيضا .

أما نقل هذا المبدأ من مجاله إلى مجال آخر ، باستخدامه فى اللهجات ثم التفريق بين ما يؤخذ وما يترك منها باعتباره ، وخلط ما أخذ عن هذه

القبائل بنصوص المشتركة — كما قال الفارابي — في الغريب والإعراب والتصريف ، فلم يكن له نتيجة إلا قصور معرفتنا الآن باللهجات العربية في عصر الاستشهاد ، وإلا ذلك الاضطراب الذي نعاني منه الآن في كتب مسائل النحو .

٣ — مدى صحة المفاضلة بين اللغات بالاستحسان والاستهجان

ينبغي بيان الآتي :

(ا) لا تفضيل بين اللغات أو اللهجات من وجهة النظر الحديثة

(ب) مناقشة موقف النحاة من هذا الموضوع

(ﺟ) الرأي في النصوص التي حدثت المفاضلة فيها وما بني عليها من آراء

إن مهمة الباحث في اللغة أن يصف ما أمامه فقط ، فيستقرئه دون أن يتجاوز ذلك إلى وصفه بالجودة أو الرداءة ، فإذا كانت الظاهرة المستقرأة مطردة ذكر ذلك ، وإذا تفرد عنها بعض الأمثلة ذكرها أيضا بحياد وموضوعية . ولنأخذ نموذجا من الأشموني يوضح هذه الطريقة :

قال بعد شرح قول ابن مالك في جمع التكسير :

وفَعْلاً اسما وفعيلا وفَعَل غير مُعَلِّ العين فُعْلانٌ شمل

مما يحفظ فيه (فُعْلان) فاعل : كحاجر وحجران ، وأفعل فعلاء : كأسود وسودان وأعمى وعميان ، وفُعَال كحوار وحوران وزقاق وزقان ، وفَعْلَة كقضفة وقضفان ، وفَعُول كقعود وقعدان [1] .

فقد دل استقراء النحاة للفصحى على اطراد الجمع على (فعلان) فيما ذكره ابن مالك ، وتفرد عن ذلك بعض الأمثلة ساقها الأشموني دون حكم عليها بالجودة أو الرداءة — وهذه طريقة صحيحة .

(١) انظر : شرح الأشموني ج ٤ ص ١٣٨ .

أما إذا نص الدارس فى استقراء اللغة على الاستحسان أو الاستهجان فقد أقحم على موقفه الوصفى معنى دخيلا يتعلق بآرائه الشخصية أو إحساسه تجاه الاستعمال ، لكن لا علاقة له بوصف اللغة ، وهو مرفوض من وجهة النظر الحديثة ، فليس من عمل الباحث أن يفاضل بين اللغات أو اللهجات ، وليس من عمله أن يصف مسلك اللغـــة بالجودة أو الرداءة ، إذ يجب عليه — كما يقول دى سوسير — أن يدرس اللغة فى ذاتها ومن أجل ذاتها ، آخذا فى اعتباره أن كل لغة أو لهجة نظام اجتماعى يحقق الصلة بين الناطقين به ، وعليه أن يصف خصائص هذا النظام فقط ، سواء منه ما كان مطردا أم ما تفرد عن هذا الاطراد .

• يقول سابير : من رأى علماء اللغة أن كل اللغات واللهجات — من الناحية التاريخية — فى منزلة واحدة (١) .

ويدل ذلك صراحة على أن لكل لغة أو لهجة ما قيمتها ، وأنهما فى منزلة واحدة ، ويفهم منه أنه من واجب الباحث أن يلزم نفسه ترك تفضيل لغة على أخرى ، أو فصحى على لهجة ، أو ذكر أحكام الاستحسان أو الاستهجان على المادة اللغوية التى يدرسها .

وفى ضوء ذلك يمكن فهم موقف النحاة العرب فى التفضيل بين ما أطلقوا عليه : « لغات القبائل »

لقد أقحم النحاة هذه الأحكام على مادة اللغة نتيجة الفهم العام للغات القبائل ، إذ اعتبروها جميعا من اللغـــة الفصحى ، أما تعدد صور النطق — وكلها حجة — الذى يحدث الاختيار والتفضيل بين بعضها والبعض الآخر فهو — فى فهمى — أسلوب مناسب يحدث عادة مع ما فهموه وتعارفوا عليه من حجية اللغات .

---

(١) Selected Writting of Edward Sapir, P. 87.

ولم يتوقف الأمر عند الاستحسان أو الاستهجان المجرد ، بل انعكس تأثير ذلك على دراسة النحو العربي باستخدام ذلك في مجالات النزاع وتعدد الآراء حول المسائل ، بهدف تقوية رأى واستضعاف آخر .

هذا . والأسانيد التي اعتمد عليها النحاة لهذا التفضيل — مما دخل في طوق معرفته وتفصيله سابقا — من الكثرة والقلة وموافقة القياس أو لغة الحجازيين أو القرآن — لا تنهض أدلة مقنعة لتفضيل لهجة على أخرى ، لأنها في حقيقة الأمر تعود إلى منهج النحاة العام في الخلط بين اللهجات والفصحى في دراسة واحدة ، ومن اعتبار القياس حكما في الاستعمال ، والعكس هو الصحيح ، ومن العرف الذى شاع عن لغة الحجازيين وتفضيلها على غيرها من اللغات .

وعلى ذلك فإن موقفنا الآن له جانبان يلخصهما ما يلى :

أولا : أن دراستنا للفصحى الحديثة ولهجاتها ينبغى ألا يقحم عليها مثل تلك الطريقة ، بأن يكون موقفنا من النصوص — بعد تحديد البيئة — موقف الواصف الذى يلاحظ ما أمامه دون حكم بالجودة أو الرداءة .

ثانياً : أن تلك النظرة تساعد مع غيرها في تصفية دراسة النحو العربي مما شابه من أحكام على اللغات وآراء ترتبت عليها ، وقد سبق في تقويم موقف النحاة من لغات القبائل أنه يمكن مراجعة نصوص اللهجات بعد جمعها من مصادرها — وقد قامت فعلا جهود في ذلك من المحدثين — وفي صدد تصفية هذه اللهجات يؤخذ بالرأى الذى عرض هنا من طرح أوصاف الجودة والرداءة عن نصوص اللهجات ، وصرف النظر عما ترتب عليها من آراء نحوية .

والأخذ بهذا الفهم يحقق فائدة النحو العربي ودراسة اللهجات العربية القديمة أيضا .

# الفصل الثالث

## لغة النثر ولغة الشعر

في هذا الفصل

أولا : المستوى اللغوى لكل من الشعر والنثر في دراسة اللغويين العرب

١ — دراسة النصوص لغويا وفنيا

٢ — النحاة واختلاف مستوى اللغة نثرا وشعرا

٣ — النحاة والاهتمام بلغة الشعر

٤ — الضرورة الشعرية بين الخطأ والرخصة

ثانياً : لغة النثر ولغة الشعر فى ضوء النظرة الحديثة للمستوى اللغوى

## «أولا»

## المستوى اللغوى لكل من النثر والشعر فى دراسة اللغويين العرب

## تمهيد

« إن الكلام على الكلام صعب ، ولهذا شق النحو وما أشبه النحو من المنطق ، وكذلك النثر والشعر »[1] .

هكذا ذكر أبو حيان التوحيدى ، والقضية التى نحن بصددها من نوع الكلام على الكلام ، وذلك — كما حكم عليه أبو حيان — صعب وشاق .

والذى يتبادر إلى الذهن منذ الوهلة الأولى أن الحديث عن ( الشعر والنثر ) أمر فيه سهولة ومتعة ، لكن بقليل من النظر يتبين أن دراسة هذا الموضوع هنا أبعد الأشياء عن ذلك .

إن هذا البحث لا يدرس الشعر والنثر من الناحية الفنية ، لكنه يدرسهما من الناحية اللغوية ، ومن المعلوم أن الناحية الأولى تعتمد على الذوق وهدفها البحث عن الجمال ، وهنا قد يتصور حقاً السهولة والمتعة ، أما الناحية الثانية فتعتمد على الموضوعية وهدفها البحث عن صحة النص وسلامته ، وذلك بتحليله أصواتاً وكلمات وتراكيب ، والموازنة بين لغة الشعر والنثر من الناحية الأخيرة يتصور فيها حقاً ما ذكره أبو حيان من الصعوبة والمشقة .

ويضاف إلى ذلك أن قضية الشعر والنثر باعتبارهما مستويين من الكلام لم تنل من اهتمام اللغويين ما حظيت به من عناية الأدباء ، إذ تناول الأقدمون الشعر وفنونه وأغراضه وصفاته ، ودرسوا الخطابة والكتابة وألفوا فى نقد النثر ونقد الشعر ، واتجه أغلب هذا الجهد إلى الناحية الفنية

---

(١) انظر : الإمتاع والمؤانسة جـ ٢ ص ١٣١ .

بلاغة ونقداً ، أما الناحية اللغوية بدراسة اختلاف لغة النثر عن لغة الشعر فقد أهملت بحق إهمالا مخلا ، والظاهرة الوحيدة التي خصوها بعنايتهم في ذلك هي « الضرائر الشعرية » لمخالفتها قواعد النحو ، فقالوا فيها وأطالوا القول ، وخصوها بمؤلفات مستقلة ، أما بقية مظاهر قضية « لغة الشعر ولغة النثر » فلم يلتفت أحد إليها بصورة مباشرة ، فجاء الحديث عنها عرضاً متناثراً لا يفيد كثيراً .

ومع كل ذلك ، فإن دراسة الشعر والنثر لغوياً جديرة ببذل الجهد فيها مهما كانت المشقة ، وذلك لما يتوقع من اكتشافه هنا من ظواهر لغوية جديدة ، قد يحكم عليها بالخطأ ، لكنها لا تعرى عن الإخلاص والاجتهاد .

## دراسة النصوص لغوياً وفنياً

من المعروف أن الكلام العربي قد جاء على صورتين مختلفتين شكلا هما : الشعر والنثر ، والمقصود من ذلك الكلام العربي فى اللغة الفصحى العامة إذا قصد بها التعبير الراقى عن المشاعر والأفكار .

ذلك أن من المتصور أن الكلام الذى يدور بين الناس فى حياتهم العادية لم يكن إلا نثراً عادياً يرسل إرسالا ، ليؤدى التفاهم والتواصل وقضاء المصالح .

وبهذا الفهم يعلم أنه لا معنى للنقاش حول ما إذا كان الشعر أسبق من النثر أو أن النثر أسبق من الشعر ، لأنه إذا فهم النثر على أنه كل كلام غير موزون ولا مقفى ، فإن النثر قد سبق الشعر قطعاً ، لأن من طبيعة الحاجات الاجتماعية اللجوء المباشر إلى الوسيلة التى تقضى بها هذه الحاجات خالية من القيود والتكلف ، ولا شك أن النثر أكثر تلبية لهذه الحاجات من الشعر .

ولعل المختلفين حول هذه المسألة يقصدون بخلافهم النثر الفنى أو الشعر الفنى ، وهو الكلام الذى يقصد بالتأليف ليعبر عن شعور متخير بصورة تلائم هذا الشعور ، فالموضوع بهذه الصفة محتمل حقاً لأن يكون موضع خلاف وترجيح ، وعلى كل ، فإن هذه المسألة تتفرع على موضوع أكبر هو « البحث فى نشأة اللغة » مما اشتغل به الناس قديماً وحديثاً ، لكنه أصبح الآن من قضايا الغيب التى لا يسمح لها بالدراسة فى اللغة ، فليكن النثر أسبق فى الوجود من الشعر أو العكس ، فإن هذا لا يؤثر كثيراً ، بل لا يفيد فى مظهر هذا الوجود نفسه الذى تمثل فى نوعين مختلفين من الكلام

هما : الشعر والنثر ، وتفرع على الأول فى اللغة العربية القصيد والرجز ، وتفرع على الثانى الكلام العادى والراق ، ومن النوع الأخير الكتابة والخطابة والمحادثة والمناظرة والمفاخرة والوصايا والمقامات والسرد الإخبارى وغير ذلك .

وكتابة هذا الموضوع ببيان الأمور الآتية :

١ — المقصود بالشعر والنثر فى الكلام العربى

٢ — عرض تاريخى مختصر للجهود العلمية عن الشعر والنثر

٣ — دراسة النصوص بين الصحة والجمال

تعريف الأقدمين عموماً للشعر يدور حول العبارة الآتية : « الشعر هو الكلام الموزون المقفى قصداً » حيث ترددها كتب العروض والأدب واللغة ، ثم تشرح قيودها من « الوزن والقافية والقصد » مع إخراج محترزات هذه القيود مما لا داعى لتكراره والإطالة فيه ، بنقل ما ردده الأقدمون عنه .

والملاحظ أن هذا التعريف اتجه فى تمييز الشعر عن النثر إلى الشكل العروضى الذى يلتزمه الشعر العربى من توالى مقاطع الكلام على طريقة خاصة ، حيث يتكون منها كميات نغمية تتكرر عدة مرات لتؤدى الإيقاع الموسيقى الذى هو أهمّ خصائص الشعر .

كما يلاحظ أيضاً أنه أخذ فى هذا التعريف تردّد القوافى وتكرارها على نظام خاص وشروط محددة تفصلها كتب العروض ، وكأنما تصنع القافية وقفة موسيقية فى نهاية البيت ، يبدأ بعدها التدفق الموسيقى من النغمات والإيقاعات التى تصنعها التفاعيل فى البيت الذى يأتى بعد ذلك .

أما تقييد مفهوم الشعر « بالقصد » فيبدو أن الدافع لهذا القيد دينى

لا على ، كيلا يدخل فى الشعر بعض آيات القرآن التى تصادف مجيئها على وزن بعض البحور ، مثل « لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون » وكذلك ما نطق به الرسول ﷺ من عبارات موزونة بدون قصد ، مثل ( أنا النبى لا كذب ، أنا ابنُ عبد المطلب ) والقرآن ورسول الله منزهان عن الشعر وقوله ، فقد وضع هذا القيد إذن لسبب دينى ، يؤيد ذلك أن هذه العبارات الموزونة غير المقصودة قليلة ، وهى إن حدثت فإن قائلها أو سامعها لا يعلق بذهنه منها أنها تنتمى بسبب إلى الشعر .

على أنه ينبغى أن يعلم مع ذلك أن علماءنا الأقدمين — وإن فهموا الشعر هذا الفهم الذى يعتمد على شكله الموسيقى — عرفوا للشعر قيماً أخرى يحملها وحده وتعدّ من سماته المميزة ، وهى قيم فنية نص عليها بعض الدارسين منهم .

● قال الجاحظ : الشعر شىء تجيش به صدورنا ، فتقذفه على ألسنتنا .

● ويقول ابن خلدون : قول العروضيين فى حده : إنه الكلام الموزون المقفى ليس بحدّ لهذا الشعر الذى نحن بصدده ولا رسم له ، وصناعتهم إنما تنظر فى الشعر باعتبار ما فيه من الإعراب والبلاغة والوزن والقوالب الخاصة ، فلا جرم أن حدّهم لا يصلح له عندنا ، فلا بد من تعريف يعطينا حقيقته من هذه الحيثية ، فنقول : الشعر هو الكلام البليغ المبنى على الاستعارة والأوصاف ، المفصل بأجزاء متفقة فى الوزن والروى[1] .

فالجاحظ يضيف إلى خصائص الشعر الناحية الشعورية القوية فيه .

---

(١) مقدمة ابن خلدون جـ ٤ ص ١٢٩٥ .

فما كل كلام موزون مقفى شعر ، بل الشعر ما يجيش فى الصدر ، فيقذف إلى اللسان تعبيراً مشحوناً بالعواطف والأحاسيس .

أما ابن خلدون فلا يرضيه تحديد العروضيين للشعر بأنه الكلام الموزون المقفى فقط ، بل لا بد لهذا الكلام أن يكون بليغاً مبنياً على الاستعارات والأوصاف ، أو بعبارة أقرب إلى فهمنا : لا بد أن يكون بناؤه اللفظى قائماً على صور شعرية تدل على خيال رائع .

فالذى يحصله المرء عن فهم الأقدمين للشعر تلخصه الأمور الآتية :

(ا) أن الشعر موسيقى تؤديها الألفاظ بالوزن والقافية

(ب) أنه يحمل الشعور الذى يجيش فى الصدر ، ويقذف على اللسان

(ج) أن نسجه يتألف من صور فنية للمعانى والمشاعر

فهذه الأمور الثلاثة « الموسيقى والعواطف والتصوير » تكون سمات الشعر لدى علمائنا الأقدمين ، ولا أظن المشتغلين بالشعر فى العصر الحديث قد زادوا عليها شيئاً كثيراً فى تحديد مفهومه .

وبناء على ذلك فإن مقابل الشعر وهو « النثر » لا يؤخذ فى مفهومه الصفات السابقة فى الشعر ، أو بعبارة أخرى : ليس من اللازم أن تتحقق فيه ، وربما حل بعضها أحياناً بطريقة عفوية .

فليس من اللازم أن يشتمل النثر على موسيقى الوزن والقافية باستثناء المحاكاة المتعمدة للشعر فى فواصل الأسجاع وقوافيها ، والأسجاع ما هى إلا نوع متكلف من النثر ، يلجأ إليه المنشئون فى عصور الضعف ، وهى بذلك لا تمثل النثر فى غالب ظروفه وحالاته العادية فى الاستعمال بين الناس .

وليس من اللازم للنثر أن يحمل المشاعر الجياشة التى يعبر عنها بصور

خيالية معجبة ، فإن ذلك لا يتحقق غالباً فى النثر العلمى أو الحديث العادى . الذى يقول عنه قدامة « هو ما يجرى بين الناس فى مخاطباتهم ومنافلاتهم ومجالسهم » فإن هذا النوع من النثر وما يشبهه لا ضرورة فيه للعواطف القوية ولا للتصوير المثير .

هذا هو فهم الأقدمين للشعر والنثر ، وسنرى فيما بعد انعكاس هذا الفهم — وبخاصة فى الشعر — على اللغة من حيث بنية الكلمات وتأليفها وإعرابها .

أما النقطة الثانية عن « تقديم صورة مصغرة لدراسة الشعر والنثر » فإن المتتبع لذلك يخرج بالملاحظات التالية :

أولا : أن العرب قد اهتموا فى كل عصورهم اهتماماً فائقاً بالشعر خاصة ، إذ تعشقوه ورووه واحتفلوا به وبقائليه ، واعتبر نبوغ شاعر فى قبيلة حدثاً مجيداً يستحق الفخر والابتهاج ، وغالباً ما يخصص له راو لشعره يسجله ويحفظه ويذيعه ، ولم يوجه مثل هذا الاهتمام أو بعضه لمن ينبغ فى النثر من الخطباء أو الكتاب ، وهذه ظاهرة واضحة فى تاريخ الأدب العربى فى عصوره المبكرة والمتأخرة ، ومن الجدير بالذكر أن هذا الاهتمام نفسه قد انطبع على دارسى الأدب العربى ومؤرخيه حين بدأ الاهتمام العلمى المنظم بدراسة الشعر والنثر فى القرن الثانى الهجرى وما بعده ، حيث تكثر المؤلفات الخاصة بالشعراء وشعرهم وطبقاتهم كثرة فائقة تتضاءل بجوارها الكتب المؤلفة فى تاريخ النثر ودراسته ونقده .

ثانياً : أن دراسة الشعر والنثر دراسة منظمة جاءت فى وقت مناسب للاهتمام بدراسة اللغة عموما ، وصاحب ذلك عصر ازدهار النشاط العلمى .

العام بين العرب تأليفاً وترجمة ، وذلك فى النصف الأول من القرن الثانى الهجرى وما تلاه .

أما دراسة الشعر والنثر قبل ذلك فكانت آراء متناثرة تناقلها الرواة ، واحتفظت بها كتب المتأخرين ، عن مواقف جزئية وأخبار عارضة فى نقد كلمة أو بيت من الشعر أو ذكر الرأى فى أحد الشعراء ، وقد استمر وجود هذا النوع من التناول العارض للشعر والنثر مع وجود النشاط العلمى ، وتوفر العلماء على وضع مؤلفات متخصصة فى الشعر والشعراء .

ثالثاً : مع توافر المؤلفات الخاصة بالشعر والنثر فى عصر الاستشهاد ، فإن القليل منها هو الذى وجهت فيه العناية إلى الناحية اللغوية ، سواء فى ذلك ما تناول الشعراء من حيث الحكم عليهم بالاحتجاج أو عدمه ، أو ما تناول النصوص نفسها لتحليلها لغوياً ، وعلى سبيل المثال لو تتبعنا الكتب المؤلفة عن الشعر والشعراء عموماً فى عصر الاستشهاد لوجدنا منها عدداً وافراً [1] ، والقليل من هذا العدد الوافر هو الذى اهتم بالناحية اللغوية .

وعلى كل ، فإن ما عرفته من ذلك — على قدر جهدى مما تناول الشعر أو النثر لغوياً — يتبين فى الجدول الآتى :

---

(١) انظر : مقدمة تحقيق كتاب : قواعد الشعر : فقد ذكر المحقق مايقرب من خمسين مؤلفاً ( ص ١٣ وما بعدها ) كلها عن الشعر والشعراء .

| اسم الكتاب | المؤلف وتاريخ الوفاة | الاشارة الى وجوده |
| --- | --- | --- |
| ١ ـ فحولة الشعراء | الأصمعى (ت ٢١٧) | مطبوع |
| ٢ ـ طبقات فحول الشعراء | ابن سلام (ت ٢٣١) | » |
| ٣ ـ الشعر والشعراء | ابن قتيبة (ت ٢٧٦) | » |
| ٤ ـ نقـد النثر | قدامة بن[1] جعفر (ت ٣٣٧) | » |
| ٥ ـ الموشح فى مآخذ العلماء على الشعراء | المرزبانى (ت ٣٨٤) | » |
| ٦ ـ ذم الخطأ فى الشعر | ابن فارس (ت ٣٩٥) | » |
| ٧ ـ ما يجوز للشاعر فى الضرورة | محمد بن جعفر التميمى ت (٤١٢) | » |
| ٨ ـ ما فى الشعر عليه المعول | حيدرة بن سليمان (ت ٥٩٩) | مخطوط |
| ٩ ـ موارد البصائر لفرائد الضرائب | محمد سليم عبد الحليم (ت ١١٢٨) | » |
| ١٠ ـ الضرائر وما يسوغ للشـاعر دون الناثر | الألوسى (١٣٤٢) | مطبوع |
| ١١ ـ رسالة فى ضرائر الشعر | ؟ | مخطوط |

ويلاحظ ما يلى :

أولا : هذه الكتب — كما سبق — تعرض فى الحـديث عن الشعر والشعراء وكذلك النثر من الناحية اللغوية ، ويلاحظ أن بعضهـا تخصص تماماً فى هذا الموضوع مثل الكتاب رقم ٧ « ما يجوز للشاعر فى الضرورة » وبعضها الآخر وجه عنايته له ولم يتخصص فيه ، « مثل فحولة الشعراء للأصمعى » « وطبقـات فحول الشعراء لابن سلام ،

(١) أثبت بعض المحققين حديثاً أن « نقد النثر » ليس لقدامة بن جعفر ، بل هو للحسن ابن وهب واسمه « البرهان فى وجوه البيان » وقد حقق الكتاب بالاسم الجديد كل من د . أحمد مطلوب ـ د . حفنى شرف .

ففيهما عناية بالحكم على الشعر والشعراء من حيث قبـــول الاستشهاد أو رفضه .

ثانياً : ليست هذه الكتب وحدها وسيلة الدراسة في هذا الموضوع ، بل يضاف إليها الكثير من موسوعات اللغة والنحو والأدب .

ثالثاً : واضح هنا — في هذه المجموعة الصغيرة — ما سبق قوله من عناية الدارسين بالشعر أكثر من النثر ، وواضح أيضاً أن القضية التي شغلت أذهان النحاة هي « الضرائر الشعرية » وقد ألفت فيها كتب خاصة ، كما هو بين من الكتاب رقم ٧ حتى الكتاب الأخير ، بالإضافة إلى الفصول التي تعقد لها في كتب النحو المطولة — كما صنع ابن عصفور في آخر « المقرب » وأبو حيان في « التذييل والتكميل » .

وأخطر حديث عن هذا الموضوع هو حديث ابن فارس في كتابه « ذم الخطأ في الشعر » وفي كتابه « الصاحبي » وسيأتي عرض رأيه في موضعه .

أما النقطة الثالثة والأخيرة عن هـــذا الموضوع فهي عن « فهم علمائنا الأقدمين لمستوى الصحة والجمال في الكلام العربي شعراً ونثراً » .

من الصعب التفريق بين دارسي اللغة في عصورها الأولى من حيث التخصص الحاسم لمن يبحث في النص لغوياً ، ومن يبحث فيه فنياً ، أو بعبارة أخرى : بين من يجعل همه دراسة النصوص لاستخلاص الظواهر الأدبية وعوامل تكوينها والتأريخ لمن أنتجوها شعراء وناثرين ، ومن يدرس النصوص لتحليلها أصواتاً وبنيـــة وتراكيب ومعنى ، بين من يستجيب لإيحاءات النص وجماله . ومن يقرر منطوق النص نفسه وكيفية تأليفه وإعرابه .

إن هــذا التفريق الحاسم بين الدارسين في بداية النشاط العلمي

— فى القرن الثانى — لم يتحقق ، ذلك أن علماءنا الأقدمين جعلوا هدفهم دراسة النصوص المروية عموماً ، فالعالم الواحد يتحدث فى معانى النصوص ونقد عباراتها أحياناً ، كما يتحدث عن إعرابها والاحتجاج بها وبمن قالوها أحياناً أخرى ، ويؤلف من الكتب ما يمكن نسبته — بفهمنا — إلى ما يطلق عليه الأدب ، وما يمكن نسبته أحياناً أخرى إلى اللغة .

فأبو عمرو بن العلاء ( ت ١٥٤ ) كان راوية لكلام العرب شعراً ونثراً ، وله آراء نقلت عنه فى فهم النصوص ونقدها ، ومع ذلك فهو أحد أئمة القراءات والأصوات والنحو .

والأصمعى ( ت ٢١٧ ) أحد أئمة الرواة المشهورين لكلام العرب ، وقد ألف كتباً لما رواه من مادة اللغة مثل « كتاب الخيل » كما ألف فى الشعراء كتابه « فحولة الشعراء » وهذا الكتاب الأخير يفيد دارس الأدب — كما نفهمه — كما يفيد دارس اللغة لما حواه من آراء مفيدة عن الاحتجاج بالشعراء وشعرهم .

لكن إذا لم يكن الفصل بين دارس اللغة أو الأدب قديماً ممكناً بصورة حاسمة ، فإن هذا الفصل ممكن فى مادة الدراسة نفسها حتى فى المؤلف الواحد الذى يحوى ما ينتسب إلى اللغة وما ينتسب إلى الأدب ، إذ من الممكن استخلاص العناصر التى تنتسب إلى صحة النص وما يتعلق بذلك ، والعناصر التى تنتسب إلى جماله وفنه ، كما أن الدارسين أنفسهم يغلب على الواحد منهم طابع معين يمكن به نسبته إلى الرواة أو النحاة أو الأدباء ، وبناء على ذلك اشتهر الخليل بأنه عروضى لغوى ، وسيبويه بأنه نحوى ، والأصمعى بأنه راوية ، باعتبار الطابع الذى غلب على جهود كل منهم فى نصوص الكلام العربى شعراً ونثراً .

وقد بقى هذا الطابع نفسه فى علماء القرن الثالث الهجرى ، فالمبرد مثلا عام الدراسة وكتابه « الكامل فى اللغة والأدب والنحو والتصريف » نموذج لتناول العالم الواحد فروعاً متعددة يجمعها كلها أنها تدور حول نصوص الكلام العربى شعراً ونثراً ، وكذلك ابن قتيبة (ت ٢٧٦) الذى ألف فى الشعر والشعراء وأدب الكتاب والنحو .

فالذى يستخلص من هذا العرض السابق لهذه الفكرة الآتى :

(ا) أن الدارسين لم يلتزموا التخصص الحاسم فى دراسة النصوص على مستوى الصحة أو الجمال

(ب) أنه غلب على بعضهم طابع البحث اللغوى أو الأدبى فى النصوص شعراً ونثراً ، واشتهر ذلك عنهم فى تاريخنا الأدبى بناء على هذا الطابع الغالب

(جـ) على الرغم من ذلك فإن الفرق بين مستويى البحث فى النصوص — الصحة والجمال — كان قائماً فى أذهان الدارسين فى جهودهم العلمية فى نصوص الكلام شعراً ونثراً . ويمكن استخلاص عناصر كلا المستويين من هذه الدراسة العامة .

## النحاة واختلاف مستوى اللغة نثراً وشعراً

كتابة هذا الموضوع ببيان الآتى :

١ — تأثير المفهوم الفنى لكل من الشعر والنثر على المستوى اللغوى لكل منهما .

٢ — مظاهر اختلاف لغة الشعر عن النثر — من حيث البنية والرتبة والإعراب — كما وردت فى دراسة النحاة أو استعمال الشعراء .

٣ — موقف النحاة من مراعاة عرف الاستعمال أو العروض أو النحو

لقد تقدم فيما سبق أن الشعر فن يعتمد على موسيقى الوزن والقافية ، وعلى العاطفة الجياشة والتعبير بالصور ، كما حدد ذلك علماؤنا الأقدمون أنفسهم .

لذلك فإن مواقف الشعر مواقف مختارة من الحياة - والفن كله اختيار - وهو مقيد بموسيقى الكلام من الوزن والقافية ، وهذا التقييد نفسه يدفع الشاعر إلى التصرف فى لغته بما يحقق هذه الموسيقى ، والمتوقع حينئذ أن تكون له لغته المتفردة عن النثر بماله من سعة التعبير ، وبما يفسح الناطق به من طرق الأداء العادية التى تتفق مع هذا الترسل المريح .

والشاعر ثائر يبدع شعره وهو فى درجة عليا من غليان النفس وفورة الشعور ؛ ولذلك يباح له فى الألفاظ والجمل ما لا يباح فى النثر الفنى أو الكلام العادى ، تماماً كما يباح له أن يأتى فى شعره بالجديد من الصور والأخيلة .

والشاعر يختلف عن الناثر ، لأنه حين يكتب شعره يسيطر عليه إحساس متوتر ، لدرجة يحس هو نفسه بغربته عنه فى حياته العادية ، ومع إبراز العواطف فى كلمات والشعور فى صور ، يوجه الشاعر اهتمامه الأساسى

للمعانى والعواطف المسيطرة عليها وإبرازها ، وتصبح اللغة حينئذ وسيلة لأداء ذلك كله ، وينعكس على صيغها وترتيب الكلمات فيها ما يتفق مع موقف الشعر وظروفه ، وإن لم يتفق مع ما يماثله فى النثر . والموسيقى من خصائص الشعر لا النثر ، والإحساس الموسيقى الحاد من خصائص الشاعر لا الناثر ، لأن النغم الموسيقى يتناسب مع العواطف الجياشة للشاعر ، وحين التعبير عن هذا الإحساس الموسيقى باللغة ـ كلمات وعبارات ـ تأتى على شكل خاص ، يترتب عليه التصرف فيها صيغاً ورتبة وإعراباً .

فالناحية الفنية للشعر والنثر ذات صلة حميمة بالناحية اللغوية ، وعناصر الفن التى يتحقق بها مفهوم الشعر تؤثر ـ بقصد أو بغير قصد ـ على لغته ، لأن الشعر كلام يتجاوز مستوى الصحة اللغوية إلى مستوى راق ممتاز ، يهدف إلى التأثير العاطفى باستخدام الصورة الفنيـــة ، والتصرف فى الألفاظ وتأليف الكلام بما يحقق له التأثير والتعبير .

فالشعر إذن مستوى خاص من الكلام ، له طرقه ومضايقه فى استخدام الصيغ والتصرف فى رتبة الكلمات فى الجمل ، بل فى الإعراب أحياناً ، بما يحقق للشاعر أداء مشاعره ونقل تجربته الفنية التى تنفذ إليها موهبته بين مظاهر الحياة العادية ، كما يسيطر عليه النغم والإيقاع سيطرة تشبه الموسيقى التى تؤديها الآلات بلا كلمات ، حينئذ تصبح اللغة التى يستخدمها وسيلة لتحقيق ما يحسه من جيشان النفس وعمق الشعور وتدفق النغم ، وليس من المستغرب ـ والأمر بهذه الصفة ـ أن يجىء استخدامه للغة بطريقة خاصة تتميز ـ ولا تمتاز ـ عن استخدامها فى النثر الذى يؤدى به أغلب صلات حياتنا الاجتماعية .

ولقد قرر هذه الفكرة السابقة نفسها بعض علمائنا الأقدمين ، والجدير

بالنظر أنهم – على قدر علمي – لم يكونوا نحاة ولا لغويين بالشهرة ولا بالتخصص .

● قال ابن سلام : والمنطق على المتكلم أوسع منه على الشاعر ، والشاعر يحتاج إلى البناء والعروض والقوافى ، والمتكلم مطلق يتخير الكلام [١] .

● نقل أبو حيان التوحيدى . من شرف النثر أنه مبرأ من التكلف ، منزه عن الضرورة ، غنى عن الاعتذار والافتقار والتقديم والتأخير ، والحذف والتكرير ، وما هو أكثر من هذا مما هو مدون فى كتب القوافى والعروض لأربابها الذين استنفدوا غايتهم منها [٢] .

– قال ابن خلدون : لصعوبة منحى الشعر وغرابة فنه ، كان محكاً للقرائح فى استجادة أساليبه ، وشحذ الأفكار فى تنزيل الكلام فى قوالبه ، ولا يكفى فيه ملكة الكلام العربى على الإطلاق ، بل يحتاج بخصوصه إلى تلطف ومحاولة رعاية الأساليب التى اختصته العرب بها واستعمالها .

ثم قال : الشعر له أساليب تخصه لا تكون للمنثور ، وكذا أساليب المنثور لا تكون للشعر [٣] .

فهذه النصوص الثلاثة السابقة تؤيد ما نحن بصدده من تأثير المستوى الفنى لكل من الشعر والنثر ، أو بعبارة ابن سلام « المتكلم مطلق يتخير الكلام » أما الشاعر فهو فى موقف التكلف والتلطف ، إذ هو مقيد بالبناء الشعرى والوزن والقافية ، وذلك يلجئه – كما قال أبو حيان – للافتقار والاعتذار والتقديم والتأخير والحذف والتكرير .

---

(١) طبقات فحول الشعراء ص ٤٧ .
(٢) الإمتاع والمؤانسة حـ ٢ ص ١٣٤ .
(٣) انظر : مقدمة ابن خلدون حـ ٤ ص ١٢٩٠ و ١٢٩٥ .

والشعر — كما قرر ابن خلدون — لا يكفي فيه ملكة الكلام العربي، وإجادتها على مستوى الصحة اللغوية ، إذ له فنياً أساليب تخصه لا تكون للنثر ، كما أن للنثر أساليبه الخاصة به أيضاً ، وهذه الأساليب الخاصة بكليهما تستدعي بالضرورة أن يكون التأليف اللغوي فيهما خاصاً أيضاً ، ولعل هذا ما يفهم من تعبيره : « لا يكفي فيه ملكة الكلام العربي على الإطلاق » فإن الذي يكفي فيه هو ملكة الكلام العربي على الخصوص ، وهو الكلام العربي المؤلف على ما يستدعيه الشعر خاصة ، كما سيتضح ذلك في نماذجه التالية من دراسات النحاة واستقراء الشعر .

أولا : نماذج لاختلاف لغة الشعر عن النثر من دراسات النحاة

ينبغي التنبه إلى أنه ليس المقصود بإيراد هذه النماذج استقصاء كل ماورد عن النحاة في هـذا الموضوع — فذلك حديث يطول — ولكن المقصود الدلالة على صنوفه بما يصح أن يتخذ أساساً للاستقصاء لمن أراد .

ويمكن تصنيف التغيير اللغوي الذي يكون في الشعر دون النثر في مظاهر ثلاثة ، تغيير في البنية — وتغيير في الرتبة — وتغيير في الإعراب — وسأقدم لكل مظهر ما يدل عليه من أمثلة .

(ا) من نماذج التغيير في بنية الكلمات

١ — حذف بعض حروف الكلمة ، كما قال الراجز :

قواطناً مكة من وُرْقِ الحمِي .

قالوا : يريد ( الحَمام ) لحذف الميم الآخرة ، فبقي ( الحما ) فأبدل من الألف ياء القافية .

٢ — رد ما يحذف في الكلمة حذفاً مطرداً ، نحو قولهم ( كان ذلك

فى غد ) والأصل ( غَدْو ) ولكن جرى فى كلامهم محذوفاً ، فإذا اضطر إليه الشاعر ، أعاده ، كما فى قول الشاعر :

وما الناس إلا كالديار وأهلها   بها يوم حلوها وغَدْواً بلاقع

٣ — إبدال بعض الحروف من بعض ، كما قال الشاعر :

لها أشارير من لحم تتمره   من الثعالى ووخز من أرانيها

وذلك أنه لما احتاج إلى تسكين الباء فى ( الثعالب والأرانب ) ليعتدل له الوزن أبدل منهما حرفاً لا يكون فى موضعهما من الإعراب إلا ساكناً.

٤ — قلب الهمزة فى مثل ( نأى ومأى ) ، كما قال الشاعر :

ستثنى عليه بالذى هو أهله   وإن شحطت دار وناء مزارها

فقال ( ناء ) فقلب ، وقدم الألف ، وأخر الهمزة وهو من ( النأى ) [1]

٥ — تسكين لام التعريف فى مثل ( الاثنين ) وقطع ألف الوصل ، كما قال قيس ابن الخطيم :

إذا جاوز الإثنين سر فإنه   بنَثٍّ وتكثير الوشاة قَمينُ

والصواب فى ذلك أن تسقط همزة الوصل ، وتكسر لام التعريف ، ولكنه الشعر [2].

(ب) من نماذج التغيير فى الرتبة

١ — الفصل بين الكلمات التى تأتى متصلة فى النثر ، كالتفريق بين حرف الجزاء والفعل ويجزمونه ، كقول عدى بن زيد :

فتى وَاغِلٌ يَنْبُهم يحيوه   وتعطف عليه كأس الساقى

---

(١) راجع : ما يجوز للشاعر فى الضرورة ص ٤٤ — ٦٤ — ٦٨ — ٨٨ على التوالى

(٢) راجع : تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ورقة ٥٢ .

ففرق بين ( متى ) و ( يفهم )

ومثله قول الشاعر :

صَعْدَةٌ نابتــة فى حائر أينما الريحُ تُمَيّلْها تمــل

وقول الآخر :

فن نحن نؤمنه يبتْ وهو آمن ومن لا نجره يمس فينا مُفَزّعا (١)

٢ — وضع الكلام فى غير موضعه بالتقديم والتأخير بين الكلمات مما يؤدى أحيانا إلى اختلال النظم تماماً ، كما فى تقديم الصفة على الموصوف والمعطوف على المعطوف عليه ، وكذلك ما يؤدى فى بعض الأحيان إلى غموض المعنى ، لاختلال نظم الكلام حتى لا يكاد يفهم ، ومن ذلك بيت الفرزدق المشهور :

وما مثله فى الناس إلا مُمَلَّكا أبو أمه حى أبوه يقــاربه

وقول الآخر :

يضحك منها كل عضو لها من بهجة العيش وحسن القوام

ترفل فى الدار لهـــا وَفْرَةَ كوفرة المَلْطِ الحالِكِ الغلام

إذ كان ينبغى أن يقول ( كوفرة الغلام الملط الحالك ) فقدم وأخر .

وقول الآخر :

ألا يا نخلة من ذات عِرْقٍ عليك ورحمــةُ الله السلامُ

فقدم المعطوف على المعطوف عليه .

وقول ابن دريد :

واستنزل الزباء قسراً وهى من عقاب لوح الجو أعلى منتمى

---

(١) راجع : ما يجوز للشاعر فى الضرورة ص٥٤ .

فقدم المفضل عليه بـ ( من ) على أفعل التفضيل ، ومثل ذلك كثير [١] .

٣ — دخول الحروف بعضها على بعض مما لا يباح مثله فى الكلام العادى ، كما قال الشاعر :

ولئن قوم أصابوا غرة ... وأصبنا من زمان رنقا
للقد كنا لدى أزماننا ... لصنيعين لباس وتقى

فأدخل لاماً على ( لقد ) وهذا ممتنع فى الكلام .

وكذا قول الآخر :

لَدَدْتُهم النصيحة كل لَدٍّ ... فمجوا النصح ، ثم ثنوا فقاؤوا
فلا والله لا يُلفى لما بى ... ولا لِلِمَا بهم أبداً دواء

فأدخل اللام [٢] .

(جـ) من نماذج التصرف فى الإعراب

١ — يجوز على قول قوم من النحويين حذف الإعراب متى احتاج الشاعر إلى ذلك ، وأنشدوا على ذلك :

فاليوم أشربْ غير مُسْتَحْقِبٍ ... إثماً من الله ولا واغلِ

فى إحدى روايات البيت .

وكذا قول الآخر :

إذا اعْوَجَجْنَ ، قلتُ صاحبْ قَوِّم ... بالدَّوِّ أمثال السفين العُوَّم

---

(١) راجع ودلك : الموشح ص ٩٦ — المثل جـ ٢ ص ٣٠٧ لشرح ذلك وزيادة الأمثلة .

(٢) ما يجوز للشاعر فى الضرورة ص ٧٦ .

فقال (صاحبْ) ولم يعرب [١].

٢ — إخراج بعض حروف النواصب عن عملها. فقد ورد الجزم بـ (أنْ) فى الشعر دون النثر، كقول الراعى هاجياً ابن الرقاع العاملى:

لو كنتَ من أحدٍ يُهجى هجوتكم … يا ابن الرقاع، ولكن لست من أحد
تأبى قضاعة أن تعرفْ لكم نسباً … وابنا نزار، فأنتم بيضة البلد

وورد كذلك الجزم بـ (لن) الناصبة فى الشعر، كقول الشاعر:

فلن يَحْلَ للعينين بعــدك منظر [٢]

٣ — إجراء المعتل مجرى الصحيح، فيعرب فى حال الرفع والجزم، وعلى ذلك قول قيس بن زهير:

ألم يأتيك والأنباء تَنْمِى … بما لاقت لبُون بنى زياد [٣]

فهذه نماذج فقط للمظاهر التى يختلف فيها الشعر عن النثر — كما قررها النحاة — والمهم أن ذلك قد تناول بنية الكلمة وتأليف الجملة والإعراب.

ثانياً: نماذج لصور من الجملة يغلب أن تكون فى الشعر

النماذج التى هنا تقدم على سبيل التمثيل لا الاحتجاج، لأنها منسوبة لشعراء يحتج بهم وشعراء لا يحتج بهم لدى النحاة، فقد استقريت من كتاب «المثل السائر» لابن الأثير، ولاحظت من تأمل الشعر الوارد فيه اشتمال بعض الأبيات على طرق لغوية مما يغلب وروده فى الشعر لا فى النثر. فالهدف من إيرادها تأكيد ما سبق بيانه من أن الشعر يستخدم من طرائق التعبير اللغوى ما يكاد يتخصص به عن النثر.

---

(١) ما يجوز للشاعر فى الضرورة ص ٤٩.
(٢) انظر: شرح الأشمونى جـ ٣ ص ٢٧٨ — طبقات فحول الشعراء ص ٤٣٠.
(٣) شرح الأشمونى جـ ١ ص ١٠٣.

١ — ما بال عينك عنها الماء ينسكب ... كأنه من كُلَى مَفْرِيَّة سَرِبُ
(ذو الرمة)

٢ — يا بعد غاية دمع العين أن بَعُدُوا ... هي الصبابة طول الدهر والسهد
(أبو تمام)

٣ — طوال قنا تطاعنها قصار ... وقَطرك في ندًى ووغًى بحار
(المتنبي)

٤ — نعم متاع الدنيا حبَاك به ... أروع لا جيدر ولا جبس
(أبو تمام)

٥ — ألا استهزأت مني هنيدة أن رأت ... أسيراً يداني خطوه حلَق الحجل
(الفرزدق)

٦ — ولقد أراني للرماح دَرِيئة ... من عن يميني مرة وأمامي
(قطري بن الفجاءة)

٧ — ما لكثيب الحمى إلى عقده ... ما بال جرعائه إلى جرده
(أبو تمام)

٨ — إلام يراك المجد في زي شاعر ... وقد نَحَلَتْ شوقاً فروع المنابر
(الحيص بيص)

٩ — لله تيم أي رمح طراد ... لاقي الحمام، وأي نصل جلاد
(أبو كرام التيمي)

١٠ — يا صاحبي تقصيا نظريكما ... تريا وجوه الأرض كيف تصوّر
(البحتري)

١١ — ورمل كأرداف العذارى قطعته إذا ألبسته المظلمات الحنادس
(ذو الرمة)

١٢ — إذا ما غزا بالجيش حلق فوقه عصائب طير تهتدى بعصائب
(النابغة)

١٣ — متى أنت عن ذهلية الحى ذاهل وقلبك منها مدة الدهر آهل
(أبو تمام)

١٤ — ألا عم صباحاً أيها الطلل البالى وهل يعمن من كان فى العصر الخالى
(امرؤ القيس)

١٥ — قبيل أنت أنت ، وأنت منهم وجـــدك بشر الملك الهمام
(المتنبى)

١٦ — ألا ليتنا كنا بعيرين لا ترد على حاضر إلا نُشَلّ ونقذَف
(الفرزدق)

١٧ — أم هل ظعائن بالعلياء رافعة وإن تكامل فيها الدَّلُّ والشَّنَبُ
(الكميت)

فطرائق التعبير اللغوية السابقة — ومثلها كثير — يمكن ورودها فى النثر ، بل وردت فعلا فى نصوص نثرية يعتد بها ، لكن الغالب عليها الورود فى الشعر .

والملاحظ عموماً على هذه الجمل أنها تقدم غالباً صوراً حسية ومعنوية وتهدف إلى التأثير وجذب الانتباه باستخدام طرق التعجب أو النداء أو التنبيه أو القسم ، والاعتماد على الصورة بقصد التأثير من خصائص الشعر دون النثر فى الغالب ، ولعل ذلك يفسر غربة هذه الجمل عن النثر ، وصداقتها لأساليب الشعر .

فالخلاصة أن هـذا النسج اللغوى فى هذه الجمل وأشباهها ليس مخالفا لأوضاع اللغة وتأليف الكلام كما رأى ذلك النحـــاة ، لكنه بالنظر إلى الاستعمال يكاد يطلق عليه أنه « تراكيب شعرية » .

لكن ماذا كان موقف النحاة من اختلاف مستوى الشعر والنثر والكلام العادى ؟ وما هو الأساس الذى وجه هذا الموقف وتحكم فيه ؟ ؟

من المتوقع فى نصوص الكلام العربى نثراً وشعراً أن يراعى فيها الأسس التالية :

(أ) عرف الاستعمال

(ب) قواعد صحة النطق

(ج) قوانين العروض

فالعرف يقصد به الموافقة الاجتماعية لاستعمال الناس الكلام فى بيئة خاصة .

فالنثر الراقى — نثر الفصحى — يراعى فى استعماله « عرف الاستعمال الأدبى » ويضاف لذلك مراعاة الأساس الثـــانى وهو « قواعد صحة النطق » لأن النثر — بهذه الصفة — مستوى خاص من الكلام يتجاوز مجرد الإفهام إلى الصحة اللغوية والتأثير الفنى .

وأما الشعر فيراعى فيه فى المقام الأول عرف الشعراء وطريقة الشعر من استخدام الصور للشعور ، كما يراعى فيـه الموسيقى التى قننت لها قواعد العروض ، أما الصحة اللغوية ، فيجب مراعاتها أيضا ، لكن فى إطار عرف الشعراء وموسيقى الشعر .

فأى هذه الأسس راعاه النحاة فى دراستهم ؟ ؟

لقد استنبطوا القواعد النحوية باعتبار نصوص الكلام العربي مستوى واحداً ، سواء أكانت شعراً أم نثراً — كما هو واضح تماماً في كتب مسائل النحو منذ وجدت حتى اليوم .

ولقد ترتب على هذا الموقف من مستويات اللغة والأساس الذي راعوه في تطبيق نظرتهم حرج شديد أجهدهم وأجهد دراسة النحو نفسها ، لأن اللغة — كما سبق — تختلف مستوياتها بين النثر والشعر والكلام العادي ، فوجدت بذلك فجوة بين الاعتبار النظري لدى النحاة في موقفهم من اختلاف مستويات اللغة والواقع الفعلي في اللغة نفسها ، وهذا ما يفسر الأمور الآتية :

أولا : الانصراف عن دراسة الكلام العادي بين الناس أو الاهتمام بلهجات الكلام ، وهذا جانب يكاد يكون مهملا في دراساتنا القديمة — باستثناء ما ورد متناثراً منها — إذ اعتبر الكلام العادي في نظر النحاة مستوى أدنى من الكلام لا يرقى إلى ما راعوه من مستوى الصحة اللغوية التي تضع أسسها قواعد النحو ، فهم لم يراعوا عرف استعمال الكلام العادي، بل لم يراعوا العرف مطلقاً في نثر ولا شعر .

ثانياً : واجهتهم مشكلة لغة الشعر الخاصة به ، وهم لم يفرقوا أصلا بين الشعر والنثر في الدراسة ، فما الحل ؟

لقد وجدوا مخلصاً من ذلك في فكرة « الضرورة » ومعناها — كما يقول القاموس — الحاجة ، والمشهور بين الدارسين أنها حاجة الشعراء إلى استخدام بنية الكلمات والجمل بطريقة خاصة ، لكن الذي أفهمه — مع ذلك — أنها كانت أيضاً حاجة النحاة في دراستهم أمام لغة الشعر التي لا تتفق مع القواعد .

• قال سيبويه : ويحتمل الشعراء قبح الكلام حتى يضعوه فى غير موضعه ، لأنه مستقيم ليس فيه نقص ، فمن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة :

صددت فأطولت الصدود وقلما  وصال على طول الصدود يدوم

وإنما الكلام ( قلما يدوم وصال ) [١] .

وحكم سيبويه على لغة الشعراء الخاصة بأنه وضع الكلام فى غير موضعه ، وأنه قبيح ، يفسره مراعاة القواعد المستخلصة من الشعر والنثر ، وما خرج عن ذلك ، فإنه يستحق ما وصفه به شيخ النحاة .

ثالثاً : مواقف النزاع بين النحاة والشعراء هى فى الحقيقة مظهر لما نحن بصدده من مراعاة النحاة للقواعد ، ومحاولة إلزام الشعراء بها فى نطقهم .

• قال ابن قتيبة : قال الفرزدق :

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع  من المال إلا مسحتا أو مجلف

فرفع آخر البيت ضرورة ، وأتعب أهل الإعراب فى طلب العلة ، فقالوا وأكثروا ، ولم يأتوا فيه بشىء يرضى ، ومن ذا يخفى عليه من أهل النظر أن كل ما أتوا به من العلل احتيال وتمويه ، وقد سأل بعضهم الفرزدق عن رفعه إياه ، فشتمه ، وقال : علىّ أن أقول ، وعليكم أن تحتجوا [٢] .

وهذا الأسلوب الحاد من ابن قتيبة لا يفيد ولا يقنع ، وتفسير هذا الموقف فى غاية اليسر ، لأن النحاة يطبقون على قول الفرزدق التزام القواعد دون مراعاة لعرف الشعر وموسيقاه .

---

(١) كتاب سيبويه ج ١ ص ١٢ .

(٢) الشعر والشعراء ص ٣٥ .

والخلاصة أن موقف اللغويين العرب من اختلاف مستوى اللغة شعراً ونثراً وأساس هذا الموقف تلخصه العبارة الآتية :

(النظرة إلى اللغة على أنها وحدة تخضع كلها للقواعد النحوية دون مراعاة مستقلة لعرف الاستعمال ومطالب العروض)

* * *

## النحاة والاهتمام بلغة الشعر

من الظواهر التى تتضح فى كتب النحو — بأدنى تأمل — الاعتماد الأساسى على الشعر ، إذ يكون وحده العنصر الغالب فى دراسات النحاة المتقدمين والمتأخرين من بين مصادر الاستشهاد ، وذلك باستثناء « ابن مالك » الذى اعتمد على الحديث ، وأبى حيان النحوى الذى اهتم بإيراد الكثير من اللغات القبلية فى كتابه « ارتشاف الضرب » ، وابن هشام الذى وجه عناية خاصة لآيات القرآن ، وهذه الظاهرة السابقة تغلب فى كتب النحو وحدها ، ولم تكن كذلك فى « معاجم اللغة » ويبدو أن السبب فى ذلك أن أبحاث المعاجم تتجه لمعانى الكلمات المفردة دون حاجة كبيرة إلى إيراد النصوص التى استقريت منها ، أما النحاة فاعتمادهم على الجمل المفيدة ، فكان من الضرورى لهم أن يوردوا النصوص كاملة ، وقد جاء معظمها شعراً .

على أنه ينبغى ألا يفهم من ذلك أن الشعر قد تفرد وحده بالدراسة ، فقد كان للنثر أيضاً وزنه ، لكنه — كما بدا لنا فى كتب النحو — وزن أخف كثيراً مما كان ينبغى أن يكون له ، إذ فاز الشعر بنصيب الأسد من الدرس والنقاش ، وكان له الاعتبار الأول فى هذا المجال .

وأهم ما ترتب على ذلك المظهران التاليان :

( ا ) الصبغة الشعرية فى دراسة النحو

سبق باختصار أن الشعر من له لغته الخاصة ، وزيادة العناية به فى النحو أدت إلى تصورات جانبها التوفيق ، سواء من حيث قيمته ومهمته ، أو إلزام جمله وصيغه نهجاً يصدق عليها ما يصدق على النثر ، مع أن لكل منهما مستوى خاصاً من حيث الاستعمال وطرائق التعبير .

فن الناحية الأولى ظن بعض العلماء أن الشعر أهم من النثر ، وأن مرتبته أعلى منه ما دام قد حظى أكثر منه فى النحو بالعناية والرعاية ، وليس من النادر أن يلتق المرء بمثل العبارة الآتية : « أما الشعر فى نفسه فهو الدرجة العليا من الكلام كله بعد الكلام الإلهى والكلام النبوى ، فهما فوق كل كلام وفوق كل ذى فوق ، لبلاغتهما وشرف المتكلم بهما ، وما سوى هذين من كلام العرب فيكون على مرتبتين : علياها النظم لما جمع من البلاغة والوزن والتقفية ، وسفلاها النثر لتعرّيه عن الوزن والتقفية »[1] وبذلك تتضح المكانة التى احتلها الشعر وحده من بين كلام العرب فى هذه الدراسة لما اشتمل عليه — كما قال حيدرة اليمنى — من الوزن والتقفية ، وهذه ميزة مشكوك فيها ، إذ هى ميزة القيود إن كانت للقيود ميزة !!

ومن ناحية أخرى اضطرت الجمل الشعرية المتفردة النحاة إلى متابعتها والبحث عن مسوغاتها وبذل الجهد العنيف فى ذلك مما تعقدت به دراسة النحو ، وكثر بسببه التأويل والتخريج وتنازع الآراء ، ذلك أن الشعر بقيوده اقتضى إخضاع الصيغ ونظم الكلمات وإعرابها إلى طرق خاصة ، وقد تسبب ذلك فى وضع قواعد النحو فى موقف حرج ، إذ لا بد لها أن تفرض سلطانها على تلك الأوضاع المخالفة للصيغ والجمل ، وحينئذ تفترض حلول ذهنية تتوسط بين مقتضى القواعد النحوية ، ومقتضى الموسيقى الشعرية ، فإذا قصرت المسوغات عن أداء تلك المهمة الشاقة كانت «الضرورة الشعرية» هى الوسيلة المعدة للتعبير عن هذا التسليم والقصور .

(ب) الغريب والرجز

الشعر الذى درس لم يكن مطلق شعر ، بل وجه اللغويون جهودهم إلى

---

(١) كشف المشكل فى النحو والتصريف وما فى الشعر عليه المدار ص ٤٠٤ .

انتقاء نوع معين منه هو « البدوى الوعر » وكلما ازداد بداوة ووعورة ، كان أدعى للقبول ، وأقوى فى الاستشهاد ، وأدل على أصالته ونقائه ، وهو بكل ذلك أهل للاستنباط والملاحظة والتقعيد .

وإذا كان علماء المعاجم بحثوا فى ذلك عن المعانى الغريبة ، فإن النحاة قصدوه من أجل الصيغ والجمل ووجوه الإعراب الغريبة أيضاً ، فالجميع مطلبهم « الغرابة » وإن اختلف الهدف منها عند هؤلاء وأولئك ، ولم يكن هذا المطلب الغريب مقصوراً على الشعر وحده ، بل فتشوا عنه أيضاً فى النثر ، لكنه اتضح فى الشعر بصورة أكثر ، لأن صنعته فى حاجة الروية والأناة والانتقاء ، وهذا مدعاة لتحميله بالغرائب ، بخـــلاف النثر الذى ينساب معظمه فى طلاقة بقصد الإفهام وتحصيل المنافع ، فلا حاجة فيه إلى غريب المعنى ووعورة الألفاظ .

● يقول الراغب الأصفهانى : وكثير من النحويين لا يميلون من الشعر إلا إلى ما فيه إعراب مستغرب ، ومعنى مستصعب [١] .

وفى إطار هذه الفكرة السابقة يمكن فهم الدور الذى قام به « الرجز » فى النحو العربى ، باعتباره شكلا خاصاً من أشكال الشعر ، حظى بعناية خاصة لدى النحاة .

وليس من شأنى هنا استعراض نشأة الرجز ، ولا تاريخه وتطوره ، ولا رصد الإمكانات الموسيقية الغنية فى التفعيلة ( مستفعلن ) بما يدخلها من زحاف وعلل ، وهى التى يتكون منها بحر الرجز تاماً وناقصاً ومجزوءاً حتى جعلت منه تلك الإمكانات بحراً سهل النظم ، قريباً من النثر ، وحتى

---

(١) محاضرات الأدباء جـ ١ ص ٦٦ .

أطلق عليه المتأخرون أنه « حمار الشعر » ، لكن من المهم أن نفهم عنه بعض صفاته التى تفيد فيما نحن بصدده .

لقد اعتبر « الرجز » شكلا مستقلا من أشكال الشعر ، فيقابل أحياناً بين « الرجز والقصيد » ويوصف الشاعر بأنه « راجز ومُقَصِّد » أو « راجز فقط » أو « مقصد فقط » ، واعتبر فى تلك المقابلة بأنه فى مرتبة أقل من مرتبة « القصيد » وأن محترفيه أقل من الشعراء منزلة . ويصور أبو العلاء المعرى ذلك فى مشهد ساخر من رحلته مع ابن القارح فى رسالة الغفران « فيقول » ويمر — ابن القارح — بأبيات ليس لها سموق أبيات أهل الجنة ، فيسأل عنها فيقال : هذه جنة الرجز ، يكون فيها أغلب بنى عجل والعجاج ورؤبة وأبو النجم وحميد بن الأرقط وعذافر بن أوس وأبو نخيلة ، وكل من غفر له من الرجاز ، فيقول : تبارك العزيز الوهاب ، لقد صدق الحديث المروى ( إن الله يحب معالى الأمور ويكره سفسافها ) وإن الرجز لمن سفساف القريض ، قصرتم أيها النفر ، فقصر بكم ، [1] وهؤلاء الرجاز الذين ذكرهم أبو العلاء هم قمة أهل فنه وصنعته ، وقد عاشوا فى عهد الأمويين وطرفاً من الدولة العباسية ، وهو عصر الاحتجاج بكل ما ورد فيه من مادة اللغة ، وكان منه الرجز الذى حظى بعناية خاصة من النحاة مع قصور مكانته عن بقية الشعر ، وأنه — كما قال أبو العلاء — من سفساف القريض ، لكن كان فيه من السمات اللغوية ما قدمه عندهم على كل شعر سواه .

والسمة العامة فى الرجز هى « الإيغال فى البداوة والوعورة » سواء أكان ذلك فى موضوعاته أو ألفاظه وجمله ، فموضوعاته غالباً عن البادية ودوابها ومشاهدها ، كوصف الخيل والإبل أو السحاب أو السراب ، وألفاظه حوشية مغرقة فى الغموض ، بحيث لا تكاد تفهم إلا بعد الجهد

(١) رسالة الغفران ص ٢٧٥ .

والعناء ، وتحتوى جملة غالباً على مظاهر متفردة عن سلوك أمثالها فى الشعر والنثر ، فهى إما نادرة أو شاذة أو منسوبة إلى إحدى اللغات التى توصف بأنها « رديئة »

• يقول أبو العلاء على لسان ابن القارح لرؤبة : أقسمت ما يصلح كلامكم الثناء ، ولا يفضل عن الهناء ، تصكون مسامع الممتدح بالجندل ، وإنما يطرب إلى المندل ، ومتى خرجتم عن صفة جمل ترثون له من طول العمل إلى صفة فرس سابح ، أو كلب للقنص نابح !! فإنكم غير الراشدين » [1]

• ويقول ابن جنى : وقد كان قدماء أصحابنا يتعقبون رؤبة وأباه ، ويقولون : تهضّما اللغة وولّداها وتصرفا فيها غير تصرف الأقحاح فيها ، وذلك لإيغالهما فى الرجز ، وهو مما يضطر إلى كثير من التفريع والتوليد ، لقصره ومسابقة قوافيه [2] .

تلك سمات الرجز التى يلخصها — كما قلت — الإيغال فى البداوة ، ومن أجل هذا المعنى نفسه اهتم به الرواة والنحاة على سواء ، فوجد من الجميع ترحيباً وقبولا ، وبخاصة من المتقدمين الذين عاصروا هؤلاء الرجاز أو من لحقوا بهم ممن وضعوا الأساس الأول لرواية اللغة ودراستها ، وفيما أجراه أبو العلاء على لسان رؤبة يقول لابن القارح : « ألى تقول هذا وعنى أخذ الخليل وكذلك أبو عمرو بن العلاء ، ويقول « أليس رئيسكم فى القديم والذى ضلت إليه المقاييس كان يستشهد بقولى ، ويجعلنى له كالإمام [3] » — وهو يقصد بذلك سيبويه — ومن الأقوال المأثورة قول رؤبة ليونس بن

---

(١) رسالة الغفران ص ٣٧٧
(٢) الخصائص ج ٣ ص ٢٩٨
(٣) راجع : رسالة الغفران ص ٣٧٦

حبيب ، حتّام تسألنى عن هذه البواطيل وأزخرفها لك ، أما ترى الشيب قد بلغ فى لحيتك[1] ، وهذه « البواطيل » هى الأرجاز التى كان يقصده هو وغيره من أجلها ، لما اشتملت عليه من الغرابة والوعورة ، ولعل أهم ما يصور عناية الرواة بالرجز ما هو مشهور أيضاً عن الأصمعى من أنه كان يحفظ منه اثنى عشر ألفاً ، منها البيت والبيتان ، ومنها المائة والمئتان ، — وكذلك كان غيره مثله .

ويبدو أن شهرة الرجاز تعود فى جزء كبير منها - مع أنهم يوصفون فنياً بالضعف وقصر المكانة - إلى هذه العناية الفائقة التى أحاطهم بها اللغويون والنحاة ، إذ وجدوا فى رجزهم ما ينشدونه من « الغرابة والتوعر » مما يدل على الغاية الكبرى وهى « الأصالة والنقاء » فقصدوهم وترددوا إليهم ، وبادلهم الرجاز وداً بود ، فبالغوا فى « التوعر والحوشية » ، وكان منهم من يرحل للبادية لاكتساب تلك الملكة النفسية التى يقدمونها فى « رجزهم » عبارات تهدر وتصك المسامع ، ينالون بهـا الاحترام المعنوى والمكسب المادى .

والنتيجة التى بين أيدينا من العرض السابق للفكرة تتلخص فى الآتى :

« بدا الاعتماد على الشعر بكثرة فى كتب النحو » وبدا إلى جوار ذلك ما يلى :

( أ ) الميل إلى الغريب الوعر من الشعر أحياناً .

(ب) استخدام الرجز كثيراً فى مواضع « الإشكال والشذوذ والقدرة والاستدراك » .

فلماذا إذن كان هذا المسلك ؟ إن علماء النحو - رحمهم الله - أهمهم أن تكون مادة اللغة التى يدرسونها « نقية أصيلة » ، وهذه النقاوة والأصالة

---

(١) بغية الوعاة جـ ٢ ص ٣٦٥ .

لا تتوافر فيما يتداوله الناس فى شئون حياتهم العامــة من النثر والـكلام العادى ؛ إذ يستخدم عادة ضرورة حيــاة ، سواء فى ذلك من الناس من ارتقت طبيعته وفصاحته ، أو من عرى عن هذين الوصفين عن يهمه الوصول إلى مقاصده بصرف النظر عن الصحة وسلامة التعبير ـ كما يشاهد ذلك فى كل أمة وفى كل جيل ـ ولا شك أن الشعر بمــا له من خصوصية فى مواقفه وتعبيراته أقرب إلى ما يريده منه العلماء ، ويحقق الطمأنينة فى الدراسة .

يضاف لذلك عامل آخر يتوافر للشعر بصورة أوضح ، هو « سرعة حفظه وانتشار تداوله » إذ أن موضوعاته ومعانيه وعباراته ذات طابع خاص يسهل فيها الحفظ ويتحقق له بذلك التداول والانتشار ، وكل ذلك عوامل ذاتية تحقق الاهتمام به والمحافظة عليـه ، وأغلب الظن أن معظم ما ورد لعلمائنا الذين جدوا فى دراسة اللغة منذ القرن الثانى من عصور الاحتجاج كانت غالبيته العظمى شعراً للسبب السابق ، ويصدق ذلك أيضاً على من جالوا فى البادية ليحصلوا على المادة اللغوية ، إذ وجدوا أن معظم ما تحفظه القبائل أو تحتفظ به من تراثها اللغوى كان من الشعر لا من النثر ، ففرض ذلك على دراستهم هذا الطابع الشعرى بحكم ظروفهم وظروف الشعر نفسه .

● يقول أبو هلال العسكرى : ومن أفضل فضائل الشعر أن ألفاظ اللغة إنما يؤخذ جزلها وفصيحها وخفيها وغريبها من الشعر ، ومن لم يكن راوية لأشعار العرب ، تبين النقص فى صناعته .

ومن ذلك أيضاً أن الشواهد تنزع من الشعر ، ولولاه لم يكن على ما يلتبس من ألفاظ القرآن وأخبار الرسول صلى الله عليه وسلم شاهد[1] .

---

(١) الصناعتين ص ١٠٤

ومن المؤكد أنه فى فترة ازدهار النشاط العلمى فى اللغة رواية ودراسة ـ القرن الثانى ـ نشط العلماء فى رواية اللغة ونقلها ، ولم يقتصر هذا النقل على من عاصرهم العلماء من الفصحاء وأعرب البادية ، بل إنه امتد إلى ما قبل ذلك من عصور سابقة حتى الجاهلية .

وقد حرص الرواة على تأكيد اعتمادهم فى نقل اللغة على الحفظ والمشافهة لا على الكتابة والتدوين لأسباب تتعلق بالثقة بهم وبما نقلوه ، إذ شاع بين الدارسين عرف علمى مؤداه عدم الثقة بمن ينقل عن الصحف ، لقصورها عن الأداء السليم الذى تحققه المشافهة ، والحق أن هذا العرف العلمى قد أفاد فى رواية اللغة ودراستها على السواء ، حيث دعا إلى التثبت فى النطق عن سماع لا عن قراءة .

لكن الواقع لم يكن يتفق مع هذا العرف السائد ، لأن نقل اللغة عبر عصور طويلة تمتد قرناً ونصف قرن فى الجاهلية ومثله فى الإسلام بطريق المشافهة المطلقة أمر يصعب تصديقه ، والقول به سذاجة يترتب عليها أمر خطير هو الشك فى هذا الشعر الجاهلى كله ، كما قال بذلك بعض المستشرقين ومن تابعهم من علماء العربية فى العصر الحديث ، وقد أثبت بحث معاصر عن ( مصادر الشعر الجاهلى ) فساد هذا اللغط بأدلة مقنعة ، وبين مصادر النقل التى كان من أهمها التدوين والكتابة ، وإن لم ينف أيضاً المشافهة فى ذلك .

وأما أخذ العلماء عمن عاصروهم من الفصحاء ، والتظاهر فى ذلك بالحفظ والمشافهة لا غير ، فإنه أمر لا يتفق مع ما روى عن هؤلاء العلماء أنفسهم من أن معظمهم كان يجيد القراءة والكتابة ، وأغلب الظن أنهم وجدوا من يجيدها فى البادية وقد دونوا بهما ما يهمهم أمره ، ولكن فرضت عليهم ظروف العصر سلوكاً خاصاً فوافقوه وإن كان الواقع بخلافه .

والذى يستخلص من ذلك كله أن نقل اللغة لم يعتمد على المشافهة فقط ، بل اعتمد أيضاً — وبدرجة كبيرة — على الكتابة والتدوين ، فما شأن ذلك بغلبة الشعر على النثر فى النحو ؟

الذى أرجحه أن المادة اللغوية التى وصلت الرواة والنحاة - عن طريق التدوين أو المشافهة — كان معظمها من الشعر لا من النثر .

فقد كان الشعر — كما روى عن عمر بن الخطاب — علم قوم لم يكن لهم علم أصح منه ، وهذا العلم بهذه الصفة كان جديراً بالعناية به وتدوينه .

هذا إلى أن الشعر وحده استخدم فى الغناء والحداء ، لأن الطنطنات والحركات والسكنات لا تتناسب إلا بعد اشتمال الوزن والنظم عليها ، والغناء أحد المظاهر الاجتماعية الهامة لدى الناس فى كل العصور ، ولنا أن نعرف مقدار شيوع هذا المظهر فى بادية الحجاز مع بداية العصر الأموى ، لنفهم ما أداه من خدمة لنصوص الشعر من حيث العناية بها حفظاً وترديداً ونقلا .

كل هذا وغيره يؤيد ويؤكد ما نحن بصدده من أن مادة اللغة التى وصلت إلى النحاة فاعتبروها أهلا للثقة كانت من الشعر أكثر من النثر ، وما كان لهم إلا أن ينتفعوا بما هيأت الظروف لهم الانتفاع به .

إن الصبغة الشعرية فى النحو العربى تسرى فى مسائله عموماً سريان الدم فى العروق وهى مسئولة عما تعانيه قواعد النحو من اضطراب ، ولنا أن نتصفح مثلا « شرح الأشمونى » فى أحد أبوابه من غير اختيار ، وسيتأكد لدينا أن الشعر كان عاملا مهماً فى توجيه القواعد والآراء والتخريجات الذهنية المجهدة .

لكن العلماء لم يقتصروا فى « النقاوة والصفاء » على ذلك فقط ، بل

احتاطوا أحياناً فى ذلك الشعر نفسه ، ومن المعلوم أنهم أحاطوا الأعراب والبادية بسمتى « التقدير والتوثيق » ، وليس كل الشعراء الذين تداول الناس شعرهم — فى عصور الاحتجاج — بدواً وأعراباً يحقق شعرهم للنحاة الرضى عن أنفسهم ، وقوام هـــذا الرضى « الاحتياط الشديد للصفاء والنقاوة » وما دام الأمر كذلك فإن من الممكن تحقيق ذلك فى « الشعر » لا « فى الشعراء » أو بعبارة أخرى فى « الانتقاء » من مادة اللغة لا فى « كل المروى منها » ولذلك عمدوا أحياناً إلى اختيار « الغريب المتوعر » الذى يحمل سمات البادية سواء أ كان من البادية فعلا أو مشابهاً لها فى « الغرابة والوعورة » ويوضح ذلك الموقف الآتى :

● عن المازنى قال : قلت للأصمعى : إنك لتحفظ من الرجز ما لا يحفظه أحـد !!

فقال : إنه كان همنا وسَدَمَنا [١] ( سدمنا : حرصنا الشديد )

فلماذا كان الرجز همهم ، وسدمهم ؟ ولماذا تضخم المحفوظ منه لدى علماء اللغة مع أنه كان كما قال أحد العلماء لرؤبة « لو سبك رجزك ورجز أبيك ، لم تخرج منه قصيدة واحدة مستحسنة »

إن الأمر واضح !!! إذ كان الرجز يحمل سمات الجودة من « الوعورة والغرابة » تلك التى بحث عنها الدارسون بين مادة الشعر لتحميها بالغرائب من مشكلات النحو !!

بعبارة أخيرة نقول : إن أساس تفضيل الشعر على النثر لدى النحاة هو الاطمئنان — غاية الإمكان — إلى الصفاء والنقاوة فى لغته المدروسة [٢].

---

(١) مراتب النحويين ص ٧٥ .

(٢) تعرضت لموضوع ( النحاة والاهتمام بلغة الشعر ) فى كتاب آخر لى هو ( الرواية والاستشهاد باللغة ) ص ١٤٠ وما بعدها .

وقد اقتضاه هناك الحديث عن (مصادر الاستشهاد) باللغة ومنها الشعر .

كتابة هذا الموضوع تكون ببيان الآتى :

١ — المقصود بالضرورة فى آراء النحاة

٢ — صنوف الضرورة

٣ — موقف النحاة من الضرورة باعتبارها رخصة أو خطأ

اتفق معظم النحاة على وجود الضرورة فى الشعر ، لكنهم اختلفوا فى كيفية وجودها ، أو بعبارة أخرى : وقفوا من استعمالها — بعد الاتفاق على جوازه — موقفاً يتراوح بين التوسعة والتضييق — فهناك اتجاهان فى فهم المقصود من الضرورة :

الاتجاه الأول : أن الضرورة ما يقع فى الشعر مما لا يقع فى الكلام ، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا .

والاتجاه الثانى : أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة

والاتجاه الأول هو الذى أخذ به جمهور النحاة — المتقدمون منهم والمتأخرون — وبدا تطبيقه العملى فى مسائل النحو ومناقشاته ، فليس معنى الضرورة لديهم أنه لا يمكن فى الموضع غير ما ذكر ، إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أن تترك ، ويستخدم الشاعر غيرها . وإنما معناها أن الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظة ما تضمنته ضرورة النطق به فى ذلك الموضع مما لا يأتى فى الكلام ، وإن تنبه غيره إلى إمكان إزالة تلك الضرورة بألفاظ غيرها .

ومن أبرز من يمثلون مسلك جمهور النحاة تجاه هذا الموضوع من النحاة المتقدمين أبو على الفارسي وتلميذه أبو الفتح بن جني .

● قال أبو الفتح : إن العرب تلزم الضرورة فى الشعر فى حال السعة أنساً بها ، واعتباراً لها ، وإعداداً لها لذلك وقت الحاجة إليها ، ألا ترى إلى قوله :

قد أصبحت أم الخيار تدعى        على ذنبـاً كلّه لم أصنع

مرفع للضرورة ، ولو نصب لما كسر الوزن — ولذلك نظائر [١] .

وقد ظل هذا الاتجاه سائداً بين النحاة ، مستخدماً فى مسائل النحو ومادته ، حتى جاء ابن مالك — القرن السابع الهجرى — فناصر اتجاهاً آخر يقول : إن الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة — واستخدم فهمه للضرورة بهذا المعنى فى مناقشة كثير من ظواهر الشعر التى حكم النحاة عليها بالضرورة ، فرفض الحكم عليها بذلك ، مبيناً ما كان يمكن للشاعر أن يقوله بدل الضرورة ، فهو مختار إذن ، ولا ضرورة تلجئه لذلك .

وهنا أمر مهم جداً ينبغى التنبه له فى رأى ابن مالك ، لأنه خص الضرورة بما لا مندوحة للشاعر عنه ، وأطلق على ما نسبه النحاة للضرورة من الكلمات والجمل أنه (خاص بالشعر) ، فقد فرق إذن بين ما هو من لغة الشعر — وهو كثير — وما يطلق عليه اسم الضرورة .

● علق ابن مالك على دخول ( أل ) على المضارع فى قول الشاعر :

ما أنت بالحكم التُرْضَى حكومته        ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل

وقوله :

ما كاليَروحُ ويغدو لاهيا فرحاً        مُشَمِّرٌ يستديم الحزم ذو رشد

---

(١) الخصائص جـ ٣ ص ٤ ٣ .

قال : وعندى أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة ، لتمكن قائل الأول أن يقول ( ما أنت بالحكم المرضى حكومته ) ولتمكن قائل الثانى أن يقول ( ما مَنْ يروح ) بإدخال ( أل ) يدل على الاختيار لا الاضطرار ، ولذلك لم يقل فى أشعارهم (١) .

والحق أن هذه الفكرة التى لمسها ابن مالك من التفريق بين ما هو « خاص بالشعر » وما يطلق عليه اسم « الضرورة » فكرة دقيقة وناضجة ، ولو توسع فى تطبيقها من جاء بعده من النحاة ، اعزلوا كثيراً مما أطلق عليه اسم الضرورة فى النحو ، ودرسوه على أنه خاص بلغة الشعر ، ومن يدرى !! فربما كانت دراسة الشعر قد استقلت خصائصها كلية — بتأثير هذه الفتة الذكية — عن دراسة النثر ، لكن ما حدث بعد ذلك كان استمراراً للعرف العلمى قبل ابن مالك عن فهم الضرورة ، بل إن المتأخرين عنه وقفوا منه ومن فكرته موقف النقاد والتخطئة .

ومن أبرز من خالفوه فى ذلك وناقشوه أبو حيان فى « شرح التسهيل » وابن هشام فى « تخليص الشواهد » ، والسيوطى فى « الأشباه والنظائر » والبغدادى فى « خزانة الأدب » .

● قال ابن هشام : يجوز فى الضرورة أن يرد المتصل بعد ( إلا ) قال الشاعر :

وما نبالى إذا ما كنت جارتنا ألا يجاورنا إلاك ديار

وزعم الناظم فى شرح التسهيل أن الوصل فى البيت ليس بضرورة ، لتمكن الشاعر من أن يقول ( ألا يكون لنا خل ولا جار )

---

(١) راجع : شرح التسهيل ورقة ٣٤ .

وإذا فتح هذا الباب لم يبق فى الوجود ضرورة ، وإنما الضرورة عبارة عما أتى فى الشعر على خلاف ما عليه النثر [١] .

فالرأى الذى نبه عليه ابن مالك ، لم يلق ما يستحقه من الفهم والتقدير ، بل على العكس من ذلك وصف أبو حيان صاحبه بأنه لم يفهم طريقة النحاة ، كما حكم البغدادى على الرأى نفسه بالبطلان .

والسبب فى هذا الموقف الحاد للنحاة — فيما أظن — يعود إلى أن رأى ابن مالك قد هز العرف الذى ساد من قبل عن دراسة اللغة وحدة واحدة شعراً ونثراً ، وقد اعتبرت الضرورة بناء على ذلك وسيلة متسعة يحمل عليها ما واجه النحاة عن الظواهر الكثيرة المتفردة فى لغة الشعر ، فإذا جاء ابن مالك ونبه على تمييز لغة الشعر عن النثر وضيق مفهوم الضرورة ، فقد فتح بذلك باباً لإعادة النظر فى الطريقة التى تمت بها دراسة نصوص الكلام العربى جملة ، وما كان تقليد المتأخرين للمتقدمين يسمح بهذه المراجعة ، ولذلك لم يسمح بنصرة رأى ابن مالك أو تقبله .

هذا : وقد قسم الأقدمون الضرورة تقسيمات باعتبارات متعددة ، يلخصها ما يلى :

أولا : باعتبار مكانها فى الشعر تنقسم إلى ما يرد فى حشو البيت ، وما يرد فى القافية ، والذى يفهم من كلامهم أن ما يرد منها فى القافية يتسامح معه أكثر مما يرد فى حشو البيت — ويقول حيدرة اليمنى معلقاً على أنواع من الضرورة عددها ووصفها بأنها صنف خفيف على القلوب والأسماع كقصر الممدود وصرف ما لا ينصرف ، وإن كان ذلك فى القوافى لم يكن

---

(١) راجع : تخليص الشواهد ورقة / ١٠ .

ضرورة »[1]، فكأن ما هو ضرورة سهلة فى حشو البيت ، يصبح غير ضرورة فى القافية ، وقياساً عليه فإن الضرائر المتوسطة أو الرديئة فى حشو البيت يمكن قبولها فى القافية من غير نكير .

ثانياً : تنقسم الضرورة باعتبار المدح والذم إلى حسنة ومتوسطة ورديئة، وتحت كل ضرب من هذه الثلاثة أنواع ونماذج تخضع لاستحسان الدارس واستهجانه .

ثالثاً : أشمل ما صادفته من تقسيم الضرائر وأشده اتصالا بتأثيرها فى لغة الشعر — بنية وتأليفاً وإعراباً — ما صنعه فى ذلك أحد الدارسين المتأخرين ، من تقسيمها إلى ما أسماه ( مناهل الضرورة ) وقد جعلها ثمانية ، ويشمل كل واحد منها ضروباً متعددة كالآتى :

١ — منهل الزيادة : وتكون بحركة أو حرف أو كلمة ، وعددها (٤٣) ضرباً .

٢ — منهل النقصان والحذف : ويكون بحركة أو حرف أو كلمة ، وعددها (٥٧) ضرباً

٣ — منهل الإبدال : ويكون بإبدال حركة من حركة أو حرف من حرف أو كلمة من كلمة (٣٠) ضرباً .

٤ — منهل التقديم والتأخير ووضع الكلام فى غير موضعه ، وهو (٢٧) ضرباً .

٥ — منهل تغيير الإعراب وهو (٥) أضرب .

---

(١) كشف المشكل فى النحو والتصريف وما فى الشعر عليه المعول ص ٤٩٠ .

٦ — منهل تذكير المؤنث وتأنيث المذكر .

٧ — منهل الكلمات الواردة على خلاف القياس للضرورة وهو (١٠) أضرب .

٨ — منهل الجمع بين العوض والمعوض منه وهو (٤) أضرب .

وتقديم كل هذه الأضرب وأمثلتها مما لا يطيقه عرض هذا البحث فارجع إلى ذلك إن أردت [١] — والمهم أنه بتأمل التقسيم السابق يتبين مدى تأثير الضرورة فى مستويات التركيب اللغوى كلها حروفاً وبنية وجملا وإعراباً ، مما يؤيد ويؤكد اختلاف لغة الشعر عن لغة النثر .

فماذا كان موقف العلماء من الضرورة الشعرية ؟؟

من المفيد أن يعلم أولا أن موقف المشتغلين بالأدب من العلماء اختلف عن موقف النحاة ، فالذى يفهم من كلام من تعرض للحكم على الضرورة الشعرية من أهل الأدب أنهم يضيقون بها ذرعاً ، ويعتبرونها أمراً قبيحاً يشين الكلام ، وكأنما هم بذلك يدعون إلى اجتنابها ، وإن لم يحكموا عليها صراحة بالخطأ .

هذا الموقف يجده المرء عند ابن طباطبا ( ت ٣٢٢ ) الذى علق على نماذج من الضرورة بقوله : «فهذا هو الكلام الغث المستكره المتَغلِق ، فلا تجعلن هذا حجة ، وليجتنب ما أشبهه » [٢] ومن كلام أبى هلال العسكرى ( ت ٣٩٥ ) عنها « وينبغى أن تجتنب ارتكاب الضرورات وإن جاءت فيها رخصة من أهل العربية ، فإنها قبيحة تشين الكلام ، وتذهب بمائه ، وإنما

---

(١) انظر : موارد البصائر فى فرائد الضرائر ورقة / ٢١ ، وما بعدها من المجموعة المخطوطة .

(٢) عيار الشعر ص ٤٣ .

استعملها القدماء فى أشعارهم لعدم علمهم — كان — بقباحتها ، ولأن بعضهم كان صاحب بداية ، والبداية مذلة ، وما كان أيضاً تنقد عليهم أشعارهم ، ولو قد نقدت ، وبهرج منها المعيب كما تنقد على شعراء هذه الأزمنة ، ويبهرج من كلامهم ما فيه أدنى عيب ، لتجنبوها » [1] أما ابن رشيق ( ت ٤٦٣ ) فوصفها بأنها « لا خير فيها » [2] .

هذا الموقف من المشتغلين بالأدب فيه رفض فى للضرورة - إن صح التعبير - إذ وصفوها بالرداءة والقبح ، لكنهم راعوا ما خاض فيه أصحاب اللغة من حديث الضرورة ، فهابوا جانبهم - وكان لجانبهم حرمة - ولم يصرحوا مباشرة برفضها .

أما موقف النحاة من الضرورة فهو موقف يكاد يتفق عليه الجميع ، وهو اعتبارها رخصة تباح فى الشعر ، مع اختلاف وصف هذه الرخصة حسناً وقبحاً بحسب موقعها فى الشعر أو وقعها على نفس الدارس ثقلا وخفة - كما سبق بيان ذلك وشرحه باختصار .

فمنذ قال سيبويه « اعلم أنه يجوز فى الشعر ما لا يجوز فى الكلام . . . وليس شىء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها » [3] اعتبرت الضرورة أمراً يجوز فى الشعر وله وجه ينبغى تفسيره ، فتابعه النحاة فى هذا الاتجاه ، وتوسعوا فيه ، فامتلأت كتب النحو بالضرائر الجائزة ، وجهود النحاة فى تفسيرها وتوجيهها .

وقد تفرد عن هذا الاتجاه العام لدى النحاة - فيما أعلم - عالم واحد هو

---

(١) الصناعتين ص ١١٣ .

(٢) العمدة جـ ٢ ص ٢٠٨ .

(٣) كتاب سيبويه جـ ١ ص ١٢ — ١٣ .

ابن فارس ( ت ٣٩٥ ) فاعتبر الضرائر مخالفات ، والشعراء يرتكبون الخطأ باستعمالها ، والنحاة قد جانبهم الصواب فى تسويغ هذه الأخطاء وإباحتها للشعراء .

وقد قرر « ابن فارس » هذا الرأى المتفرد فى كتابه « الصاحبى » . كما ألف فيه رسالة صغيرة خطيرة بعنوان « ذم الخطأ فى الشعر » بدأها بقوله « والذى دعانا إلى هذه المقدمة أن أناساً من قدماء الشعراء ومن بعدهم أصابوا فى أكثر ما نظموه ، وأخطأوا فى اليسير من ذلك ، فجعل ناس من أهل العربية يوجهون لخطأ الشعراء وجوها ، ويتمحلون لذلك تأويلا ، حتى صنعوا فيما ذكرناه أبواباً ، وصنفوا فى ضرورات الشعر كتباً »[1] .

ومضمون هذه الرسالة يحقق عنوانها ، إذ ذم أخطاء الشعراء ، وبين أنه لا فرق بين الشاعر والكاتب والخطيب ، فَلِمَ يباح للأول مالا يباح للآخرين ؟ ! وتهكم بمن يقول عن الشعراء إنهم « أمراء الكلام » كما تهكم بنماذج أوردها الضرورة ، وبالنحاة فى التمحل لتسويغها ، وجاء فى كلامه : « فإن قالوا : إن الشاعر يضطر إلى ذلك ، لأنه يريد إقامة وزن شعره ، ولو أنه لم يفعل ذلك ، لم يستقم شعره ، قيل لهم : ومن اضطره أن يقول شعراً لا يستقيم إلا بإعمال الخطأ ، ونحن لم نر ولم نسمع بشاعر اضطره سلطان أو ذو سطوة بسوط أو سيف إلى أن يقول فى شعره مالا يجوز ، وما لا تجيزونه أنتم فى كلام غيره »[2].

وإذا صح أن هذه الرسالة عرضت رأى ابن فارس فى الضرورة بالمناقشة الحادة المعتمدة على السخرية والتهكم ، فقد لازمته هذه الحدة نفسها وهو يعرض رأيه عن الضرورة فى كتابه « الصاحبى » عن طريق التقرير المباشر ،

---

(١) ذم الخطأ فى الشعر ص ٢٩ ( ضمن مجموعة )
(٢) السابق ص ٣٠ .

فقال : وما جعل الله الشعراء معصومين يوقَّوْن الخطأ والغلط ، فما صح من شعرهم فقبول ، وما أبته العربية وأصولها فردود [1].

والأساس الذى يفسر كلا الموقفين السابقين باعتبار الضرورة خطأ أو رخصة هو ( مراعاة القواعد النحوية ، دون الاعتراف بالمستوى الخاص للغة الشعر ووجوب تفرد خواصه عن النثر فى الدراسة ) .

فهذا الأساس جعل جمهور النحاة يرى فى الضرورة رخصة مباحة ليحمل عليها ما لا يتفق مع القواعد ، وهو نفسه الذى جعل ابن فارس يحكم عليها بالخطأ ، لأنها لا تتفق أيضاً - فى رأيه - مع القواعد .

---

(١) الصاحبى ص ٢٣١ .

## ( ثانيا )

## لغة النثر ولغة الشعر في ضوء النظرة الحديثة للمستوى اللغوى

## ١ ـ اختلاف لغة الشعر عن النثر والكلام العادى

ينبغى بيان وجهة النظر الحديثة عن هذا الموضوع فيما يلى :

- التفاوت بين لغة الشعر والنثر والكلام العادى .
- تقويم مسلك النحاة فى إخضاع الجميع لمسلك دراسى واحد
- جوانب تطبيق النظرة الحديثة فى دراستنا الآن

من الإنصاف أن نذكر أن من علمائنا الأقدمين من نص على اختلاف لغة الشعر عن النثر ، لاختلاف الموقف اللغوى لكل من الشاعر والناثر .

وأبرز من تناول هذا الموضوع من العلماء العرب « ابن خلدون » إذ خص الشعر والنثر بحديث مستفيض ( المقدمة جـ٩ ص١٢٨٦ وما بعدها ) ، استعرض فيه معناهما ، والمواقف التى يستعمل فيها كل منهما ، وكيفية تحصيل ما أسماه « الملكة » فيهما[1] ، والذى يفيد من آرائه هنا ما يفهم منها تصريحاً ودلالة من أن الشعر مستوى من الكلام يختلف عن النثر ، وأن له قوالبه الخاصة به فى الصياغة وتأليف الكلام والأسلوب ، وأن تلك القوالب ترجع إلى صور يشترك فى صنعها الذهن والخيال أولا ، لتصب فيها الكلمات والصيغ والتراكيب والأساليب ، وعلى حد تعبيره نصاً « كما يفعل البناء فى القالب والنساج فى المنوال » وهذه المعاناة الفنية ـ كما فهمها وصورها ابن خلدون ـ ينطبع تأثيرها على لغة الشعر ، كما قرر ذلك نصاً بقوله : « وليس كل ما يصلح فى قياس كلام العرب وقوانينه العلمية استعملوه ، وإنما المستعمل عندهم من ذلك أنحاء معروفة يطلع عليها الحافظون

---

(١) انظر : الملكة اللسانية فى نظر ابن خلدون ، ص ٥٧ وما بعدها .

لكلامهم(١) . فهذه الأنحاء المعروفة التي يستعملها الشعراء هي - فيما أفهم - لغة الشعر الخاصة .

ويتفق رأي علماء اللغة المحدثين - في مضمونه - مع رأي ابن خلدون عن لغة الشعر والنثر ، فمن رأي المحدثين أن اللغة الفنية - وأبرزها الشعر - ذات مستوى خاص تنفرد به عن غيرها من الاستعمال الشائع في النثر أو الكلام العادي .

● يقول فندريس : الأديب في حاجة إلى أداة شخصية يعبر بها عما يوجد في ذكائه وحساسيته من عناصر خاصة . . . فالكتابة الفنية رد فعل دائم ضد اللغة المشتركة ، وهي — إلى حد ما — نوع مما يسمى « بالأرجو » - اللغة الخاصة الأدبية - وهي في كل حالاتها مغايرة للغة الكلام(٢) .

● والشعر العربي بقافيته ووزنه ومعانيه وأغراضه قد عمل على التزام لغة تختلف في ألفاظها وتراكيبها عن لغة النثر . . . ومن البديهي أن المرء يلتزم في الشعر بلغة لا تجري على قلمه ، ولا تخطر في فكره إن كتب ناثراً(٣).

وفي ضوء ما سبق ، يمكن تفسير موقف النحاة من هذا الموضوع والمآخذ التي توجه إليه .

فالنحاة لم يفرقوا بين لغة الشعر والنثر ولغات القبائل ، فاعتبروا الجميع اللغة الفصحى ، وأخضعوا ذلك كله لمسلك دراسي واحد ، وترتب على ذلك اضطراب مادة اللغة وصفاتها أمامهم ، وانعكس تأثير ذلك على دراستهم ، فالقواعد تتعارض ، والآراء تتعدد ، والاستدراكات تكثر وتتشعب ،

---

(١) مقدمة ابن خلدون ج ٤ ص ١٢٩٤ .

(٢) انظر : اللغة ص ٣٤١ .

(٣) انظر لغة الشعر بين جيلين ص ٢٦ .

وتستند تلك القواعد والآراء والاستدراكات على نصوص من الشعر أو النثر أو لغات القبائل، وليس من حق أحد رفض شيء من ذلك ما دامت مستنداتها من مادة اللغة الموثقة، ولو قرأ المرء باباً واحـــداً من « شرح الأشمونى » مثلا فسيخرج بتقدير عظيم للجهد الدراسى فيه، لكنه فى الوقت نفسه يشعر بالأسف الشديد لاضطراب الآراء وتفريعاتها والاستدراك عليها، بما لا يصح أن توصف به لغة موحدة الخصائص والسمات، تستخدم بين الناس فى التفاهم وتحقيق الصلات الاجتماعيـة. وهذا التشتت المجهد يعود فى أحد أسبابه إلى ما نحن بصدده فى الخلط بين المادة اللغوية التى تختلف كل منها فى خصائصها عن الأخرى.

وقد أدار النحاة هذه المـادة كلها ـ شعراً ونثراً ولغات ـ حول محور واحد هو القواعد، فدرسوها على هذا الأساس، ثم تصرفوا فيها بالرأى والنظر على هذا الأساس نفسه، والأساس الصحيح الذى كان ينبغى مراعاته هو العرف الاجتماعى واللغوى لكل من الشعر والنثر ولغات القبائل ـ كما سبق بيانه فى موضعه ـ ولو قد فعلوا لاستقامت لهم صحـة النظرة وسلامة الخطة، ولخصوا كلا من لغـة الشعر ولغات القبائل بدراسة مستقلة ـ ولكانت بعض الجهود الطيبة التى ضمتها موسوعات النحو كافية للوصول إلى نتائج أكثر اطراداً وفائدة، ولبرئت دراستهم من عيوب الخلط فى المـادة اللغوية واضطراب الآراء حولها.

والذى يمكن لنا الآن القيام به ما يلى :

أولا : أن دراسة اللغـة العربية فى الوقت الحاضر ينبغى أن يحدد فيها مستوى اللغة المدروسة، كما يطبق هذا النهج فى الدراسات الأدبية دون نكير من أحد، وكما يعنى اللغويون المحدثون من الغربيين ببيان خصائص لغة الشعر فى الصيغ وترتيب الكلمات وغيرها فى لغاتهم، مع ذكر جوانب الاتفاق

والافتراق بين لغة الشعر والنثر بعد تخصيص كل منهما بدراسة مستقلة ، والاعتماد فى أخذ القواعد على النثر أساساً .

ـ ثانياً : أن يترك النحو العربى على ما هو عليه الآن دون مساس به ، مع قيام دراسات أخرى للغة الشعر والنثر للغة العربية فى عصر الاستشهاد اعتماداً على النصوص الموثقة لكل منهما ، والإفادة فى ذلك بكتب النحو وماضمنته من نصوص وآراء عن الشعر خاصة .

٢ — النحو العربى بين غلبة الشعر وتمثيل الفصحى

ينبغى بيان الآتى من وجهة النظر الحديثة .

• مدى صلاحية الشعر لتمثيل الاستعمال العام للغة المشتركة

• الرأى فى اهتمام النحاة بالشعر الغريب الوعر فى الدراسة

لنتأمل النموذجين التاليين — وهما من عصر الاستشهاد ومن غير شعر المشكلات .

• قال زهير بن أبى سلمى عن « الشيخوخة »

إذا ما المرءُ صم فلم يناجى ... وأودى سمعه إلا ندايا
ولاعَبَ بالعشىّ بنى أبيه ... كفعل الهر يحترش العَظَايا
يلاعبهم ووَدُّوا لو سقوه ... من الذيفان مترعة مِلايا
فلا ذاق النعيم ولا شرابا ... ولا يسق من المرض الشفايا
فذاك الهم ليس له دواء ... سوى الموت المنطَّق بالمنايا [1]

• ويقول أبو صخر الهذلى :

ويمنعنى من بعض إنكار ظلمها ... إذا ظلمت يوماً وإن كان لى عذر
مخافةُ أنى قد علمت لئن بدا ... لى الهجر منها ما على هجرها صبر

---

(١) طبقات فحول الشعراء ص ٣٠ .

وأنى لا أدرى إذا النفس أشرفت        على هجرها ، ما يفعلنّ فى الهجر (١)

فالمقطوعة الأولى ترسم بالكلمات لوحتين للشيخ الهرم ، الأولى عن ضعف سمعه حتى لا يصله إلا النداء المرتفع ، والثانية عن ملاعبة الصغار وما يتحمله من عبثهم ولهوهم ، ثم يقرر — فى مرارة — حرمانه من الملذات ، وما يعانيه من مرض لا شفاء منه إلا بالموت .

والذى يهمنا فى هذه الأبيات هو الناحية اللغوية ، فلم يحذف حرف العلة من المضارع المجزوم ( لم يناجى ) والعروض هنا من بحر الوافر ، وليست ( فعول ) بل هى ( مفاعل ) ، فخضع النطق بالفعل فى إثبات حرف العلة لموسيقى الوزن — كما حدث أيضا التصرف فى بنية الكلمات ( عظاء — نداء — ملاء — شفاء ) بتسهيل الهمزة ياء خضوعا لمقتضى القافية .

أما أبيات أبى صخر الثلاثة فهى تصوير لأزمته النفسية مع صديقته ، إذ يتحمل ظلمها — مع أن الحق معه — خوفا من هجرها حقيقة ، وما له على هذا الهجر صبر ، بل إنه ليخاف من نفسه إذا أقدمت على الهجر وأشرفت عليه ، فما بالك بالهجر نفسه !!

وفى هذه الأبيات يتضح مدى التصرف فى رتبة الكلمات ، ففاعل الفعل ( يمنع ) تأخر للبيت الثانى وهو ( مخافة ) واعترض بين الاثنـــين جملتان شرطيتان لاجواب لهما فى النص — ثم التقديم والتأخير بين المبتدأ والخبر ( ما على هجرها صبر ) — وأخيراً الفصل فى البيت الثالث بين الفعل المعلق ( أدرى ) وجملة التعليق الاستفهامية ( ما يفعلن فى الهجر ) بجملة شرطية حدث التصرف فى كلماتها أيضا .

---

(١) الأمالى ج ١ ص ١٤٩ .

لغة الشعر ـ فيما يرى المحدثون ـ تحمل سمات خاصة به وحده ، واعتباره ممثلا للغة المشتركة يفرض على الباحث وعلى الاستعمال العادى للناس عنتا شديداً ، كما يؤدى خلطه بغيره فى الدراسة أيضا إلى النتائج نفسها ، والمنهج الصحيح هو الاعتماد فى الدراسة على النصوص النثرية باعتبارها وسيلة الاستعمال العادى والغالب الذى لا يخضع للتوتر الفنى ومطالب الموسيقى ، سواء أخذت هذه النصوص سماعا من الناطقين أنفسهم ، أو رويت عن عصور سابقة بشرط أن يتوفر لها وسائل التوثيق والضبط ، ومع ذلك تدرس لغة الشعر مراعى فيها أنها مستوى متفرد من الاستعمال العام ، وأنها فى الوقت نفسه غير منقطعة تماماً عن النثر .

● يقول ولفنسون : فالأحاديث الصحيحة أهم كثيراً فى نظرنا أثناء البحث اللغوى من الشعر الجاهلى الصحيح ، لأنها من النثر ، وهو دائماً يعطى الباحث اللغوى صورة صحيحة لروح عصره ، بخلاف الشعر ، لأنه يحتوى على كثير من الصيغ الفنية والعبارات المتكلفة التى تبعده عن تمثيل الحياة العادية الحقة [١] .

وفى ضوء ما سبق يتضح أن اهتمام النحاة العرب بنصوص الشعر لم يكن خطأ فى ذاته ، وقد كان لهم عذرهم فيما اعتقدوه من أن الشعر هو المادة اللغوية التى يمكنهم الاطمئنان إلى صحتها وصحة روايتها .

لكن هذا الإعتذار لهم لا يمنع من ذكر المآخذ التى توجه إلى صبغ النحو بالصبغة الشعرية . ومما يؤخذ عليهم فى ذلك أنهم خلطوا فى الدراسة بين الشعر والنثر مع الاهتمام بالشعر ، والصحيح فى الدراسة الاعتماد على النثر أساساً ، وكان ذلك ممكناً لهم بدراسة لغة القرآن والحديث والخطب

---

(١) تاريخ اللغات السامية ص ٢١١ .

والرسائل وما فى كتب السير من نصوص ، مع الاعتماد التـــام على نطق الفصحاء الأعراب الذين رحلوا إليهم أو وفدوا إلى الأمصار ، وكان من المفيد مع ذلك أن توجه عناية مستقلة للشعر باعتباره مستوى من اللغة الأدبية له وسائله الخاصة فى التصوير والتعبير لمعرفة ما ينفرد به عن النثر .

ومما يؤخذ على النحاة أيضاً أنهم فرضوا النتائج التى استقروها — مع الاهتمام بلغة الشعر — على كل استعمال العربية الفصحى ، وترتب على ذلك كثرة القواعد وتعددها ، وتعدد الآراء حولها ، وتفرع عليه الحكم بالضرورة والندرة والشذوذ ، إذ تذكر القاعدة العامة بما يشمل الشعر والنثر ، ثم تدل نصوص الشعر على ما لا يتفق معها ، فتذكر قاعدة أخرى بجوارها ، أو تنفرد بعض نصوص الشعر بما يخالف القاعدة ، ولا تتوافر النصوص التى تؤيد اطرادها ، فيتفرع على القاعدة العامة آراء أو استعمالات فى شكل تنبيهات أو استدراكات ، أو يحكم على تلك المظاهر المنفردة فى لغة الشعر بالندرة أو الشذوذ ، أو يحدث الطعن فى هذه النصوص نفسها بعدم الثقة فى روايتها أو متنها ، وأدلة كل ذلك أشهر من أن تذكر ، إذ هى صلب دراسة النحو ، ولنا أن نتناول أحد المطولات — كالأشمونى مثلا — وقراءة باب واحد — أى باب — وأنا زعيم بوجود أدلة فيه لكل ما سبق .

فما العمل إذن ! !

لا جديد أضيفه هنا إلى ما اقترحته فى الفكرة السابقة عن « اختلاف لغة الشعر عن النثر والكلام العادى » سوى أن دراستنا للفصحى المعاصرة ينبغى أن تعتمد أصلا على النثر باعتباره المثل الصحيح لاستعمال اللغة ، مع الاهتمام بلغة الشعر أيضاً باعتبارها مستوى خاصاً له خصائصه المتعددة

٣ — الضرورة حاجة دراسية للنحاة ، ولا ضرورة فى لغة الشعر

لفهم الموضوع من وجهة النظر الحديثة ينبغى بيان الآتى :

- لا ضرورة فى لغة الشعر
- الرأى فى نظر النحاة للضرورة وما ترتب عليه فى الدراسة .

فى رأى المحدثين أن الاعتراف للشعر بتفرد لغته عن النثر هو الضرورة العلمية التى تتفق معه فناً وشكلا .

لهذا ، كان من الضرورى إفراد لغة الشعر بدراسة مستقلة قد تتفق نتائجها مع لغة النثر أو تفترق عنها ، مع مراعاة عرف الشعراء وحدهم فى هذه الدراسة ، فما شاع استعماله بين الشعراء ينبغى ملاحظته بهذه الصفة ، وما تفرد فى هذا الاستعمال وصف أيضاً دون حكم عليه بشذوذ أو ضرورة .

والخلاصة أن دراسة لغة الشعر وحدها لا حاجة فيها إلى ما أطلق عليه النحاة « الضرورة » ، إذ تندرج مظاهرها تحت خصائص الشعر كما تعرف عليه أهله ، وليس فى ذلك ضرورة !!

إن الضرورة التى وصم النحاة بها الشعر العربى كانت حاجة لهم فى تطبيق القواعد ، واعترافهم بها — على أنها رخصة أو خطأ — روعى فيه القواعد النحوية لا الشعر ، وقد كثر استخدامهم لها كثرة فائقة ، واتخذت أحياناً وسيلة يعتمد عليها لتأييد الآراء أو الطعن فى الآراء المخالفة ، هذا إلى مسلكها الأصلى فى الخروج عن القواعد المطردة .

وقد فتحت ( شرح الأشمونى — ج ٢ — باب الترخيم ) وأحصيت ما ورد من نصوص شعرية وآراء وصفت بالضرورة نصاً أو بما يؤدى معناها ، فبلغت سبع مرات فى هذا الباب الصغير فقط .

فماذا نحن صانعون الآن فى تلك الضرائر ؟!

الذى أراه أن تلك الضرائر الشعرية مظاهر من خصائص لغة الشعر فى عصر الاستشهاد ، ودراستها ترتبط بدراسة لغة الشعر مستقلة ، والأقرب إلى إمكان التنفيذ العملى أن تجمع تلك الضرائر كلها من كتب النحو ومن المؤلفات الخاصة بها ، ثم تدرس فى ضوء فهم جديد ، باعتبارها من خصائص لغة الشعر فى عصر الاستشهاد ، مع صرف النظر عما وسمها به النحاة خضوعاً لضرورتهم فى تطبيق القواعد — ولعل من الباحثين من يوفقه الله للاضطلاع بهذا العمل العلمى المفيد فى المستقبل .

# مصـــــادر البحـــــث

## مصادر البحث الواردة فى الهامش

### مرتبة أبجدياً

---

أولا : الكتب العربية أو المترجمة

(أ) المطبوعات

١ ــ أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم
لأبى عبد الله محمد بن أحمد المقدسى ــ ليدن ١٩٠٩ م

٢ ــ أخبار الظراف والمتماجنين
لأبى الفرج عبد الرحمن بن على الجوزى ــ دمشق ١٣٤٧ هـ

٣ ــ الاقتراح فى علم أصول النحو
لجلال الدين عبد الرحمن السيوطى ــ دهلى ١٣١٢ هـ

٤ ــ ألف باء
لأبى الحجاج يوسف بن محمد البلوى ــ القاهرة ١٢٨٧ هـ

٥ ــ الأمالى
لأبى على إسماعيل بن القاسم القالى ــ القاهرة ١٩٢٦ م

٦ ــ أمالى ابن الشجرى
هبة الله بن على المعروف بابن الشجرى
تصحيح : مصطفى محمد عبد الخالق ــ القاهرة ١٩٣٠ م

٧ — الإمتاع والمؤانسة
لأبي حيان التوحيدى
تحقيق : أحمد أمين وأحمد الزين — القاهرة ١٩٣٩ — ١٩٤٤ م

٨ — إنباه الرواة على أنباه النحاة
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم — القاهرة ١٩٥٠ — ١٩٥٥ م

٩ — بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة
لجلال الدين عبد الرحمن السيوطى
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم — القاهرة ١٩٦٥ م

١٠ — البيان والتبيين
لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ
تحقيق عبد السلام هارون — القاهرة ١٩٤٨ — ١٩٥٠ م

١١ — تاريخ اللغات السامية
إسرائيل ولفنسون — القاهرة ١٩٢٩ م

١٢ — تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة
لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقى
تحقيق : عز الدين التنوخى — دمشق ( دون تاريخ )

١٣ — الحيوان
لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ
تحقيق : عبد السلام هارون — القاهرة ١٩٣٨ م

١٤ — الخصائص
لأبي الفتح عثمان بن جنى
تحقيق : محمد على النجار القاهرة ١٩٥٢ م

١٥ — دور الكلمة فى اللغة

تأليف : ستيفن أولمان

ترجمة : كمال بشر — القاهرة ١٩٦٢ م

١٦ — ذم الخطأ فى الشعر

لأبى الحسين أحمد بن فارس — القاهرة ١٣٤٩ هـ

١٧ — رسالة الغفران

لأبى العلاء المعرى

تحقيق : عائشة عبد الرحمن — القاهرة ١٩٦٢ م

١٨ — الرواية والاستشهاد باللغة

محمد عيد — القاهرة ١٩٧٦ م

١٩ — سيرة النبى

لأبى محمد عبد الملك بن هشام

تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد — القاهرة ١٣٥٦ هـ

٢٠ — شرح الأشمونى ( حاشية الصبان )

لأبى الحسن على بن محمد الأشمونى — القاهرة ١٩٤٧ م

٢١ — شرح شذور الذهب

لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام

تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد — القاهرة ١٩٤٨ م

٢٢ — الشعر والشعراء

لأبى محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة

تحقيق : أحمد محمد شاكر — القاهرة ١٣٦٤ هـ

٢٣ — الصاحبي فى فقه اللغة

لأبى الحسين أحمد بن فارس — القاهرة ١٩١٠ م

٢٤ — صبح الأعشى فى صناعة الإنشا

لأبى العباس أحمد القلقشندى — القاهرة ١٣٣١ هـ

٢٥ — الصناعتين

لأبى هلال الحسن بن عبد الله العسكرى — الآستانة ١٣٢٠ هـ

٢٦ — طبقات فحول الشعراء

محمد بن سلام الجمحى
تحقيق : محمود محمد شاكر — القاهرة ١٩٥٢ م

٢٧ — طبقات النحويين واللغويين

محمد بن الحسن الزبيدى

تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم — القاهرة ١٩٥٤ م

٢٨ — العقد الفريد

لأبى عمر محمد بن عبد ربه الأندلسى

تحقيق : أحمد أمين وأحمد الزين — القاهرة ١٩٤٠ — ١٩٤٩ م

٢٩ — العمدة فى صناعة الشعر ونقده

لأبى على الحسن بن رشيق القيروانى — القاهرة ١٩٢٥ م

٣٠ — عيار الشعر

لابن طباطبا محمد بن أحمد العلوى
تحقيق : طه الحاجرى وزغلول سلام — القاهرة ١٩٥٦ م

٣١ — قواعد الشعر

لأبي العباس أحمد بن يحي ثعلب

تحقيق : محمد عبد المنعم خفاجي — القاهرة ١٩٤٨ م

٣٢ — كتاب سيبويه

لأبي بشر عمرو الملقب سيبويه — القاهرة ١٣١٦ هـ

٣٣ — اللغـــة

تأليف : ج . فندريس

ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص — القاهرة ١٩٥٠ م

٣٤ — اللغة بين الفرد والمجتمع

تأليف : أوتو جسبرسن

ترجمة : عبد الرحمن أيوب — القاهرة ١٩٥٤ م

٣٥ — اللغة بين المعيارية والوصفية

تمام حسان — القاهرة ١٩٥٨ م

٣٦ — لغة الشعر بين جيلين

إبراهيم السامرائي — بيروت ( بدون تاريخ )

٣٧ — مجالس ثعلب

لأبي العباس أحمد بن يحي ثعلب

تحقيق : عبد السلام هارون — القاهرة ١٩٤٨ — ١٩٦٠ م

٣٨ — محاضرات الأدباء
لأبي القاسم حسين بن محمد الأصفهاني — القاهرة ١٢٨٧ هـ

٣٩ — مراتب النحويين
لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم — القاهرة ١٩٥٥ م

٤٠ — المزهر في علوم اللغة
لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين — القاهرة ( دون تاريخ )

٤١ — مغني اللبيب عن كتب الأعاريب
لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام
تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد — القاهرة ( دون تاريخ )

٤٢ — مقدمة ابن خلدون
عبد الرحمن بن خلدون
تحقيق : علي عبد الواحد وافي — القاهرة ١٩٥٧ — ١٩٦٢ م

٤٣ — المقنع في رسم مصاحف الأمصار
لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني — أستانبول ١٩٣٢ م

٤٤ — الملكة اللسانية في نظر ابن خلدون
محمد عيد — القاهرة ١٩٧٩ م

٤٥ — منهج البحث فى الأدب واللغة
تأليف : لانسون ومايه
ترجمة : محمد مندور — بيروت ١٩٤٦ م

٤٦ — الموشح فى مآخذ العلماء على الشعراء
لأبى عبيد الله محمد بن عمران المرزبانى — القاهرة ١٣٤٣ هـ

٤٧ — نقـــد النثر

لأبى الفرج قدامة بن جعفر
تحقيق : طه حسين وعبد الحميد العبادى — القاهرة ١٩٣٢ م

٤٨ — النهاية فى غريب الحديث والأثر
لأبى السعادات المبارك بن محمد المعروف بابن الأثير — القاهرة ١٣١١ هـ

(ب) المخطوطات والمصورات

٤٩ — ارتشاف الضرب من كلام العرب
لأبى حيان محمد بن يوسف بن حيان
مخطوط — دار الكتب — ١١٠٦ نحو

٥٠ — تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد
لأبى محمد عبد الله بن يوسف بن هشام
مخطوط — دار الكتب — ١٨ ش نحو

٥١ — تصحيح التصحيف وتحرير التحريف
لأبي الصفا صلاح الدين خليل الصفدي
مصور — دار الكتب — ٣٧ — ٣٨ الزكية

٥٢ — شرح التسهيل
لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك
مخطوط — دار الكتب — ١٠ ش نحو

٥٣ — كشف المشكل فى النحو والتصريف
على بن سليمان الملقب بحيدرة اليمنى
مخطوط — دار الكتب ٥٦٢ نحو تيمور

٥٤ — ما يجوز للشاعر فى الضرورة
لأبي عبد الله محمد بن جعفر التميمي
مخطوط — دار الكتب ٥١٥٧ أدب

٥٥ — موارد البصائر فى فرائد الضرائر
محمد سليم بن حسن بن عبد الحليم
مخطوط — دار الكتب — ١١٦ مجاميع

## ثانيا : الكتب الإنجليزية

56 — Course in General Linguistics.
F. De Saussure.
London, 1959.

57 — Foundations of Language.
L. H. Gray.
U. S. A., 1960.

58 — An Introduction to Linguistic Science.
E. H. Sturtevant.
U. S. A., 1961.

59 — Language.
L. Bloomfield.
London, 1935

60 — Language, its Nature, Development and Origin.
O. Jespersen.
London, 1947.

61 — The Meaning of Meaning
Ogden and Richard.
London, 1956.

62 — Papers in Linguistics, 1934 - 1951.
J. R. Firth.
London, 1964.

63 — Selected Writings of Edward Sapir.
F. Sapir.
Los Angeles, 1951.

64 — Speech and Language.
A. H. Gardiner.
Oxford, 1932.

# الفهرس

صفحة

## الفصل الثالث

## لغة النثر ولغة الشعر

## ( ٩٩ — ١٦٠ )

# كتب المؤلف

١ ـــ النحو المصفى — مكتبة الشباب ـ المنيرة ـ القاهرة ١٩٨١م

٢ ـــ الرواية والاستشهاد باللغة — عالم الكتب ـــ القاهرة ١٩٧٦ م

٣ ـــ أصول النحو العربي — عالم الكتب ـــ القاهرة ١٩٧٨ م

٤ ـــ في اللغة ودراستها — عالم الكتب ـــ القاهرة ١٩٧٤ م (نفد ولن يعاد طبعه)

٥ ـــ الملكة اللسانية في نظر ابن خلدون عالم الكتب ـــ القاهرة ١٩٧٩ م

٦ ـــ المظاهر الطارئة على الفصحى — عالم الكتب ـــ القاهرة ١٩٨٠ م

٧ ـــ نحو الألفية (أجزاء) — مكتبة الشباب ـــ المنيرة ـــ القاهرة ١٩٨٠ م

٨ ـــ المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللنثر والشعر
عالم الكتب ـ القاهرة ١٩٨١ م

رقم الإيداع بدار الكتب ٨١/٢١٥٦

دار الثقافة العربية للطباعة
تليفون ٩١٦٣٢٤ - القاهرة